كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير الديمقراطية وحقوق الانسان

مصر: التغييرات السياسية وتحديات التحول الديمقراطي

بعد ثورة 2011

Egypt: political Changes and Challenges of Democratization

Post 2011 Revolution

حنين محمد سليمان

اشراف : د. مضر قسيس

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان من جامعة بيرزيت، فلسطين.

2013

مصر: التغييرات السياسية وتحديات التحول الديمقراطي

بعد ثورة 2011

Egypt: political Changes and Challenges of Democratization

Post 2011 Revolution

حنين محمد سليمان

تاريخ المناقشة

18- أيار-2013

لجنة النقاش

د. مضر قسيس: رئيسا

د. جورج جقمان: عضوا

د. باسم زبيدي: عضوا

د.هلغا باومغارتن: عضوا

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان من جامعة بيرزيت، فلسطين

2013

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج

ملخص ..... د

مقدمة..... 1

الدراسات والأبحاث السابقة..... 18

الفصل الأول 33

الجزء الأول: بنية وخصائص النظام المصري قبل الثورة 34

نشأة الدولة المصرية الحديثة..... 35

مشكلة الديمقراطية في مصر قبل عام 1952 37

نشأة النظام الجمهوري بعد ثورة يوليو 1952 38

عبد الناصر والتحول الديمقراطي..... 40

السياسات الاقتصادية والاجتماعية لنظام عبد الناصر 40

محمد أنور السادات : تغييرات جذرية في بنية وخصائص النظام المصري 44

آثار سياسة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع 44

محمد حسني مبارك: انهيار النظام..... 48

الجزء الثاني: النظام الجديد في مصر بعد الثورة 55

خاتمة الفصل الأول..... 68

الفصل الثاني..... 72

التحديات الاقتصادية والاجتماعية 72

المطالب الاقتصادية والاجتماعية في الثورة وآليات الاستجابة لها..... 76

السياسات الاقتصادية والاجتماعية بعد الثورة 81

توسيع الطبقة الوسطى..... 81

سياسات تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة 82

سياسات التنمية الزراعية 91

خاتمة الفصل الثاني..... 96

الفصل الثالث: 100

التحديات السياسية..... 100

تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي..... 100

خاتمة الفصل الثالث..... 106

الفصل الرابع: خاتمة 107

فشل الليبرالية، تهالك النيوليبرالية، سقوط النظام..... 108

سلطة جديدة من رحم النظام السابق..... 109

التوافق الوطني خطوة أولى لتحقيق أهداف الثورة وبدء التحول الديمقراطي. 111

التنمية المعتمدة على الذات (التنمية البديلة) خطوة ثانية نحو التحول الديمقراطي..... 112

قائمة المصادر والمراجع 117

الإهداء

إلى بسمة الحياة وسر الوجود ،،، أمي

إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله،، والدي

إلى من أشعر بأني بهم أغنى الناس،،، أخوتي

إلى من حملوا أسمى رسالة في الحياة ،،، أساتذتي الأفاضل

ملخص

تسعى هذه الدراسة لفحص تأثير التغيرات السياسية في مصر بعد ثورة عام 2011 على مسيرة التحول الديمقراطي فيها، والتغيرات التي يجب أن يحققها النظام الجديد في سبيل تحقيق أهداف الثورة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول،

الفصل الأول

في هذا الفصل، سعت الدراسة لرصد التحولات والتفاعلات والتحديات التي واجهت النظام الحاكم في مصر تاريخيا، والمعيقات التي واجهته، ودور القوى الاستعمارية في تشكيله والتأثير عليه. وطبيعة وخصائص النظام الناشئ بعد كل تلك المؤثرات، وكيف أدت تلك العوامل والظروف إلى انهياره في النهاية.

وسعت بعد ذلك إلى وضع اطار عام لخصائص النظام الناشئ بعد الثورة استنادا إلى العوامل والظروف التاريخية الموروثة، وبناء على المؤشرات المتوفرة حول المستقبل.

الفصل الثاني

عالج الفصل الثاني التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه النظام الناشئ في مصر بعد الثورة، وأهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه مصر، وكيف أدت السياسات النيوليبرالية إلى تهالك وضعف الاقتصاد المصري وتفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

وعالج من جهة أخرى البدائل الممكنة لعلاج المشاكل الموروثة من الماضي، وطُرِحت نظرية التنمية البديلة كبديل للتصور النيوليبرالي المسيطر على الاقتصاد العالمي منذ ثمانينيات القرن الماضي. على افتراض أن نموذج التنمية البديلة هو الأقدر على معالجة الأزمات المتفاقمة لعدة أسباب تم توضيحها في النص.

وفي هذا المجال تم طرح نماذج مختلفة من السياسات التي تقع ضمن اطار التنمية البديلة وتحقق الأهداف التي رفعها الشعب في الثورة، ويمكن في نفس الوقت تنفيذها استنادا إلى الموارد والامكانيات المتاحة. هذه السياسات هي، سياسات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وسياسات التنمية الزراعية.

الفصل الثالث

يتمحور الفصل الثالث حول التغيرات التي يجب تحقيقها في النواحي السياسية، والتي تتعلق بشكل رئيس في اعادة صياغة العلاقة مع الأطراف الأخرى (المعارضة) داخل المجتمع. من أجل بناء الديمقراطية التشاركية، من أجل اعداد الأرضية اللازمة لانجاز التحول الديمقراطي.

وخلصت الدراسة إلى أن تحقيق أهداف الثورة يعتمد على مقدرة السلطة الجديدة على الاستجابة لمثل هذه الأهداف. وتحقيق التغيرات المطلوبة من خلال صنع سياسات جديدة قادرة على تحقيق تلك الأهداف. هذه السياسات يجب أن تكون منقطعة عن الماضي، تسعى لتحقيق التغيرات الجذرية لا التدريجية التي اعتمد عليها النظام السابق. فمعيار نجاح النظام الجديد يعتمد على مدى قدرته على القطع مع الماضي وتبني سياسات تهدف إلى تحقيق التغيرات الجذرية التي تستجيب للمطالب وتعيد هيكلة العلاقات الداخلية والخارجية بما يضمن تعزيز الاستقلال ويقلص التبعية للخارج.

Abstract:

This study seeks to examine the impact of political changes in Egypt after the January 2011 revolution on the process of democratic transformation, and the changes that should be achieved by the new regime in order to achieve political, economic and social goals of the revolution. This study is divided in to 4 chapters.

Chapter 1

In this chapter, the study sought to catch the transformations, interactions and the challenges that faced by the ruling regime in Egypt historically, the obstacles they faced, the role of the colonial powers in its formation, and how these power influence on it, and how those factors led to its collapse at the end.

Then it sought to develop a general framework (general characteristics) for the emerging regime after the revolution based on historical factors and former inherited issues , and also based on available indicators about the future.

Chapter 2

Chapter II treated with the socioeconomic challenges and the most important socioeconomic problems that facing the emerging regime in Egypt after the revolution, and how neo-liberal policies have led to the deterioration, weakness of the Egyptian economy, and the worsening socioeconomic problems.

This chapter also focused on other possible alternatives for the treatment of inherited problems. We adopted alternative development theory as an alternative to the dominant neo-liberal perception, which dominate global economy since the eighties

of the last century. We assume that alternative development model is best framework to deal with the deepening crisis in Egypt for many reason discussed in the text.

And here we proposed different policies that -from one hand- falling under the alternative development framework, which mean that it can be implemented within available resources. And from other hand help the emerging regime to achieve the revolution’s goal.

Here we suggest tow kinds of policies; SMEs supporting and development polices, and agriculture development policies.

Chapter 3

This chapter describes the changes that should be achieved in the political aspects.

Mainly, reshaping the relations with other parties in the society (the opposition) in order to establish Participatory Democracy, and preparing groundwork for democratic transformation.

This study concluded that achieving revolution’s goals depends on the new authority's ability to respond to such goals, by making new policies differ from neoliberal policies which was adopted by former regime.

These policies should seek to make radical changes; because the success of the new regime depends on its ability to achieve these radical changes - that the revolution sought to achieve- and on its ability to restructure the internal and external relationships to enhance independence and reduce dependency.

مقدمة

منذ أواخر عام 2010 شهدت المنطقة العربية موجة من الثورات الشعبية المطالبة بإسقاط الأنظمة السلطوية التي حكمتها منذ حوالي نصف قرن. امتدت من تونس حيث كانت بدايتها لتشمل عدة دول عربية. نجحت بعض هذه الثورات في إسقاط الأنظمة السلطوية التي حكمتها، في الوقت الذي ما زالت فيه بعضها تواجه البقية التي تحاول الحفاظ على نفسها وعلى استمرارها بكل الوسائل.

هذه الحالة التي تشهدها الدول العربية كانت نتيجة طبيعية لما واجهته من الأنظمة السلطوية التي حكمتها منذ حوالي نصف قرن، أي منذ انطلاق موجات التحرر الوطني التي شهدتها الاقطار العربية في تلك الفترة؛ إذ نشأت هذه الأنظمة على أنقاض الدولة والمؤسسات التي خلفها الاستعمار الذي اجتاح المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الأولى، تحمل ما يسمى بالشرعية الثورية، استمدتها من دورها في مواجهة الاستعمار العسكري وتحقيق الاستقلال الوطني.

أنشأت حركات التحرر الوطني بعد وصولها إلى السلطة ـ استناداً إلى شرعيتها الثورية ـ أنظمة سلطوية قُمِعَت في عهدها الحقوق والحريات، وأُلغِيَت التعددية، وانتشر الفساد وما خلفه من أضرار اجتماعية واقتصادية، إلى الحد الذي أفقد الشعوب الثقة فيها. كما حرصت هذه الأنظمة وطوال فترة حكمها على إبعاد الشعوب عن المشاركة السياسية الفاعلة في أساليب ووسائل مختلفة تأرجحت بين التخويف والقمع والاحتواء

ومع اهتراء الشرعية الثورية؛ نتيجة للأزمات السياسية والاقتصادية التي نشأت في ظل حكم تلك الأنظمة، كان لا بد من البحث عن الشرعية الدستورية التي تتطلب تبني سياسات واستراتيجيات مختلفة، تكمن في إجراء بعض الإصلاحات المسيطر عليها.

هذه الآليات والأدوات أنتجت نظاماً سلطوياً استخدم أدوات مختلفة في التعامل مع المعارضة، تأرجحت بين الإقصاء والاحتواء. والانفتاح السياسي المضبوط بما يضمن تعزيز سيطرة النخبة الحاكمة، دون أن تهدف جديا لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة.

هذه التحولات ـ السياسية والاقتصادية ـ التي شهدتها المجتمعات العربية في ظل حكم الجيل الثاني من الأنظمة السلطوية أدت إلى اهتراء الشرعية الدستورية نتيجة تزايد الوعي المجتمعي

وارتفاع سقف التوقعات السياسية للمجتمع بعد تبني سياسة الانفتاح فيها. ونتيجة لتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تبذل الأنظمة جهودا حقيقية لمواجهتها.

ومع استمرار التدهور في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفشل الخطط والبرامج الإصلاحية، وتزايد وعي الشعوب بحقوقها وعجز الأنظمة عن تلبية مطالبها من جهة، وتجاهلها لتلك المطالب والحقوق من جهة ثانية؛ اهترأت شرعيتها الدستورية تماماً، فجاءت الثورات الشعبية لتعبر عن حالة من عدم الرضا عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة التي ترافقت مع حالة من الإحتقان السياسي نتيجة غياب المشاركة السياسية الفاعلة.

باعتقادنا، كان للسياسات التي اتبعتها هذه الأنظمة سواء على مستوى السياسات المنظمة للعلاقات الدولية، أو على مستوى السياسيات الداخلية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) الدور الأكبر في وصولها إلى ما آلت إليه. فقد عززت سياساتها من ضعف قدرتها على حل ومواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي واجهتها. وكرست من سلطتها الأمنية القمعية كوسيلة رئيسة للحفاظ على نفسها وديمومتها. فانعكست هذه السياسات سلباً على المستويات المختلفة، وأوصلت الأنظمة إلى التهالك والضعف الذي وصلت له، على الرغم مما تتمتع به من قوة وسيطرة أمنية عسكرية. فالسياسات العامة في العادة تعبر عن الآلية التي تنفذ بها الأنظمة برامجها السياسية. وفشل هذه السياسات يعبر بشكل أو بآخر عن فشل هذه البرامج، وبالتالي فشل الأنظمة ككل.

في مصر عبرت الثورة الشعبية بشكل واضح عن فشل هذه السياسات والبرامج، على الرغم من خطاب النظام المتواصل عن الإصلاح والذي يعود تقريبا إلى سبعينيات القرن الماضي، ترافق مع دخول مصر في عهد جديد من تاريخها بعد وصول السادات إلى الحكم، تمثل في الانعطاف عن النهج الاشتراكي الذي كان قد تبناه عبد الناصر، لتبني النهج الليبرالي واعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي.

واستمرت هذه البرامج بعد ذلك في عهد مبارك، الذي قاد مصر إلى عصر الليبرالية الجديدة. فشهدت فترة حكمه سياسات جديدة في النواحي الاقتصادية والسياسية. كما أجريت في عهده

انتخابات برلمانية ورئاسية لأكثر من مرة، لتخطو مصر بذلك خطوات هامة في مسيرة التحول الديمقراطي[1].

السياسات التي اتبعها النظام ـ السادات ومن ثم مبارك ـ كانت من أهم العوامل التي وقفت وراء ضعفه وعجزه عن مواجهة أزمات مصر، وتسببت في حدوث مشاكل اقتصادية متنوعة في مصر مثل البطالة وارتفاع الدين العام والإنكشاف الغذائي وغيرها. فعلى سبيل المثال، بلغت الديون الخارجية في نهاية عام 2010 حوالي (35) مليار دولار بنسبة حوالي 15.9% من الناتج المحلي الإجمالي. بينما إذا عدنا إلى ما قبل اعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي نجد أن حجم الدين الخارجي لم يكن يتجاوز (1.3) مليار حتى عام 1970 بما يمثل حوالي 18% من الناتج المحلي الاجمالي، ثم قفزت هذه الديون حتى وصلت (20.3) مليار عام 1980بما يعادل حوالي 128% من الناتج المحلي الإجمالي، وما لبثت أن وصلت إلى (50) مليار في عام 1990، وبما يقارب 146% من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أنها انخفضت إلى حوالي النصف في العام التالي . وفي عام 2002 وصلت الديون إلى (28.6) مليار بنسبة 33.7 % من الناتج المحلي الإجمالي ، وارتفعت في عام 2005 لتصل إلى حوالي (29) مليار بنسبة 31.2% من الناتج المحلي الإجمالي. ثم ارتفعت خلال السنوات اللاحقة حتى وصلت في عام 2007 إلى حوالي (30) مليار بنسبة 23.3% من الناتج المحلي الإجمالي [2]. وهو ما يشير إلى أن الديون الخارجية المصرية لم تتوقف عن الازدياد منذ عام 1970. أما الانخفاض الذي حصل عام 1991 فهو لم ينجم عن لجوء مصر إلى سياسات اقتصادية جديدة كانت قادرة من خلالها على مواجهة أزمتها، وإنما عن قيام الولايات المتحدة ومجموعة من دول الخليج العربي وصندوق النقد والبنك الدوليين بإعفاء مصر من حوالي نصف ديونها الخارجية، نتيجة لمشاركتها في الحرب ضد

---

[1] للمزيد حول سياسة نظام حسني مبارك الاقتصادية، ونهجه السياسي أنظر: علي سليمان.(2005). العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجي الواقع وآفاق المستقبل حتى عام 2020، و مصطفى السعيد.(2002). الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة. كما يمكن النظر إلى جلال أمين.(2011) مصر والمصريون في عهد مبارك.

[2] تم ذكر هذه الأرقام لتوضيح الوضع المالي لمصر خلال الفترة الماضية، وللمزيد من المعلومات حول تفاصيلها يمكن مراجعة تقارير البنك المركزي المصري. وكذلك تقارير البنك الدولي 1990-2011.

العراق في ذلك العام من جهة، وتطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي فرضت عليها من صندوق النقد والبنك الدوليين في سبيل الحصول على القروض من جهة أخرى [3].

وبالرغم من أن الزيادة في حجم الدين الخارجي لم تكن تترافق دائماً مع زيادة نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلا في السنوات العشرين الأولى التي أعقبت اعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي، وبالرغم من ارتفاع معدل الناتج المحلي الإجمالي السنوي مقارنة مع المبالغ المقترضة، وارتفاع معدل النمو السنوي كذلك. إلا أن الازدياد في حجم الدين الخارجي منذ اعتماد سياسة الباب المفتوح الاقتصادية تشير إلى أن هناك مشكلة حقيقة نتجت عن اعتماد مثل هذه السياسة. كما أن الانخفاض في نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي يعزى برأي الاقتصاديين إلى اختلاف أسعار صرف العملات، وارتفاع معدلات النمو في مصر وزيادة حجم الناتج الإجمالي بشكل أكبر بكثير من زيادة حجم الدين الخارجي.

وبالرغم من ذلك فإن الاقتصاد المصري لم يصل يوماً إلى مرحلة تحقيق إنتاج محلي يسد حاجة الدولة بما لا يدفعها إلى الاقتراض، ويزيد من قدرتها على سداد الديون المتراكمة عليها، أو على الأقل منع تراكم هذه الديون. كما أن ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الأولى التي أعقبت اعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي بما أدت إليه من تراكم الديون الخارجية بما يقارب المرة ونصف من الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى أن هذه السياسة عجزت ومنذ اللحظة الأولى لاعتمادها عن تحسين الأوضاع الاقتصادية للبلاد، وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد شهدت مصر ارتفاع معدلات البطالة والفقر، إذ بلغت نسبة من يعيشون تحت مستوى الخط الوطني للفقر في عام 2008 حوالي (22%) من السكان، بينما كانت النسبة أقل من ذلك على سبيل المثال في عام 2000 حوالي (16.7%) وفي عام 2005

---

[3] تم إعفاء مصر من حوالي 7 مليارات دولار من قبل دول الخليج العربي، وحوالي 7 مليارات دولار من ديونها العسكرية لدى الولايات المتحدة، كما تم إعفاءها من حوالي نصف الديون المتبقية من خلال الاتفاقية التي وقعت بينها وبين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال برنامج "التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي" إذ وصل حجم الدين الخارجي في مصر بناء على هذه الاتفاقية في عام 1994 حوالي 24 مليار دولار، وهو ما يشكل تقريبا نصف حجم دينها في عام 1991. للمزيد أنظر جلال أمين.(2011). مصر والمصريون في عهد مبارك. ومنى قاسم.(1997). الإصلاح الاقتصادي في مصر. وعادل سمارة.(1997). البنك الدولي والحكم الذاتي:المادحون والمانحون .

حيث كانت النسبة (19.7%)[4]. كما ارتفعت نسبة البطالة في المجتمع المصري وهي بحسب الاحصائيات المتوفرة واستناداً إلى معايير منظمة العمل الدولية بلغت حوالي (12.4%) في عام 2011، وهي وان كانت تعزى جزئيا إلى قيام الثورة أكثر من ارتباطها بالوضع الاقتصادي في الأوضاع العادية إلا أن معدلات البطالة لم تكن منخفضة في أي فترة؛ إذ بلغت النسبة مثلاً في عام 2000 حوالي (9%) و حوالي (11%) عام 2003. كما بلغت حوالي (9%) في عام 2010[5].

حالة التردي في الوضع الاقتصادي هذه فتحت المجال أمام الدول الخارجية للتدخل في أوضاع وشؤون مصر الداخلية خلال حقبة النظام السابق؛ إذ اقترن تقديم المساعدات المالية من أجل علاج هذه المشاكل بتحقيق مصر للأهداف السياسية للدول التي تقدم لها مثل هذا الدعم. منها وعلى سبيل المثال لا الحصر، المشاركة المصرية في حرب العراق عام 1990 التي رافقها حذف حوالي نصف الديون الخارجية المصرية كما ذكرنا سابقا. هذا بالإضافة إلى الدعوات المتعددة التي طرحتها هذه الدول مع المؤسسات الدولية من أجل تعزيز مبادئ الديمقراطية ودور المجتمع المدني والتنمية وغير ذلك.

ومع تحول هذه المساعدات إلى جزء رئيس من موازنة الحكومة المصرية، فُتِحَ الباب على مصراعيه أمام التدخل الخارجي أكثر من أي وقت مضى، إذ أصبح بإمكان الأطراف الخارجية خاصة الولايات المتحدة أن تهدد بقطع مساعداتها في أي وقت يتردد فيه النظام عن تحقيق أهدافها ومصالحها في مصر وما حولها.

كما شهدت مصر اختلال في توزيع السلطات والمسؤوليات بين سلطات الدولة الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتغلغل للسلطة التنفيذية في باقي مؤسسات الدولة، ترافق مع ضعف دور السلطة التشريعية التي لم تكن يوماً سوى إحدى أدوات السلطة التنفيذية التي استخدمها النظام طيلة فترة حكمه كوسيلة لتعزيز سلطته وهيمنته ضمن إطار شرعي دستوري

---

[4] الخط الوطني للفقر يعني النسبة المئوية من السكان الذين يعيشون دون الحد الوطني للفقر . لمزيد من المعلومات حول الموضوع، انظر تقارير البنك الدولي الخاصة بمصر، أعداد مختلفة، وطبقا لآخر تعديلات نشرت في هذه التقارير. وهي نفس الأرقام الواردة في بيانات جهاز الإحصاء المركزي المصري.

[5] معدل البطالة هو نسبة المتعطلين عن العمل فى العمر 15-64 سنة كنسبة مئوية من اجمالى قوة العمل، ولمزيد من المعلومات حول هذه الاحصائيات يمكن مراجعة بيانات الجهاز المركزي للاحصاء المركزي المصري. نسخة الكترونية متوفرة من خلال http://www.capmas.gov.eg/pepo/301.pdf تم الاسترجاع بتاريخ 11-1-2013 .

وقانوني. إذ سيطر رئيس السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الدولة على مقاليد السلطة وعملية صنع القرار السياسي في مصر.

بالإضافة إلى ذلك، فقد انتشر الفساد داخل السلطة التنفيذية بشقيها المركزي والمحلي بشكل كبير. وسيطرت الزبائنية والمحسوبية والرشوة على كل العلاقات داخل جهاز الإدارة العامة في الدولة. فأدى انتشار هذه الظواهر في قمة الجهاز الحكومي والإداري إلى انتشارها وتغلغلها على مستوى القاعدة. كما سيطرت البيروقراطية على الأعمال الحكومية، وتم التركيز على الأعمال الإدارية والخدماتية (الاقتصاد المالي) على حساب الأعمال الإنتاجية.

أدى انتشار البيروقراطية والفساد في جهاز الإدارة العامة إلى ضعف فاعلية هذه الاجهزة وتدني مستوى الأداء فيها. وهو ما بدا واضحاً من خلال تفاقم بعض المشاكل العامة؛ مثل الصحة والتعليم والاسكان والمواصلات والرعاية الاجتماعية، عدا عن تفاقم مشكلة البطالة نتيجة تراجع قدرة الجهاز الحكومي على استيعاب أعداد إضافية من الخريجين، نتيجة لاعتماد هذا الجهاز على الأعمال الإدارية دون الإنتاجية.

عدا عن ذلك كله، فقد كان للمؤسسة العسكرية في مصر دور بالغ الأهمية في دعم القرارات التي يتخذها النظام الحاكم، وتمتعت بنفوذ يعتد به داخل هذا النظام. وأصبح من الصعوبة الفصل بين هذه المؤسسة وبين المؤسسة التنفيذية في الدولة. كما تمتعت هذه المؤسسة أيضاً بالعديد من المزايا المادية والاقتصادية التي جعلت من هذا الجيش أداة للحفاظ على سلطة النظام وحمايته فقط.

وبالرغم من كل هذه التحديات، إلا أن النظام المصري لم يتوقف يوماً عن الحديث عن الإصلاح والتحول الديمقراطي. فاستمرت هذه البرامج حتى مطلع عام 2011، الذي شكل منعطفاً هاماً في مسيرة الإصلاح المصرية، نتيجة لانطلاق ثورة شعبية طالبت بإنهاء حكم ذلك النظام الذي استمر فيها حوالي ثلث قرن.

فشل النظام في الاستجابة للمطالب الشعبية المختلفة التي تراكمت خلال فترة حكمه، وانتشرت الأمراض الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، فاختل الهيكل الإنتاجي لصالح القطاعات غير الإنتاجية، كما اختل ميزان المدفوعات، وتم الاعتماد أكثر من أي وقت مضى على استيراد الغذاء من الخارج، وواجهت البلاد مشاكل حادة من حيث الاختلال في توزيع الدخل واتساع

الفجوة بين مستويات الدخول مما أدى إلى زيادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعية. وقمعت الحريات وقيدت الحقوق وانتشر الفساد.

فاجتمعت مصادر الثورة كلها بحسب توصيف حليم بركات؛ التبعية والطبقية والسلطوية والخلل العام في النظام السائد وعدم قدرته على مواجهة التحديات وفشل الإصلاح الجزئي والتنمية، وكذلك انهيار شرعية الطبقة الحاكمة. فكانت هذه الثورة نتاجاً طبيعياً ومنطقياً للأزمات البنيوية التي وصلت إليها الحالة في المجتمع. (بركات، 1998).

وبالرغم من أهمية وتأثير العوامل السياسية المختلفة التي تحدثنا عنها في وصول مصر إلى ما آلت إليه، إلا أن مشكلة غياب الإطار السياساتي اللازم لإدارة الشؤون الداخلية والخارجية بما يضمن أو يحاول علاج الأزمات المختلفة داخل المجتمع تعد من أهم المشاكل التي تواجه مصر حالياً؛ فغياب مثل هذه السياسات في بعض الأحيان وفشلها في أحيان أخرى في مواجهة التحديات المختلفة داخلياً وخارجياً كانت السبب الرئيس في زيادة عمق الازمة داخل النظام والمجتمع في مصر، وكانت سببا رئيساً في قيام تلك الثورة.

إن فشل النظام القديم في وضع السياسات الكفيلة بمعالجة الأمراض أو في التصدي للمشاكل المختلفة التي أوجدها في المجتمع كانت السبب الرئيس في اهتراء شرعيته ورفض الشعب له.

ولأن نجاح أو فشل أي نظام يعتمد بدرجة كبيرة على نجاحه في الاستجابة للمطالب الشعبية من خلال السياسات العامة، ولأن التحولات السياسية والاقتصادية في أي مجتمع تنعكس من خلال السياسات العامة؛ فإننا سنسعى من خلال هذه الدراسة إلى البحث في دور السلطة الجديدة في تحقيق أهداف الثورة والاستجابة لها من خلال رسم وتنفيذ السياسات الكفيلة بتحقيق الأهداف التي طالب بها الشعب من خلال هذه الثورة، وبالتالي إحداث التغييرات التي يسعى لتحقيقها في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

بعبارة أخرى، فإن هذه الدراسة تهدف بشكل رئيس إلى البحث في شروط تحقيق أهداف الثورة بصرف النظر عن خلفية النظام الجديد السياسية والفكرية، وبصرف النظر عن الصراعات السياسية القائمة حالياً والتحالفات التي يمكن أن تنشأ في المستقبل، التي قد تغير من شكل النظام القائم كليا بعد الثورة، ويصعب التنبؤ بها في نفس الوقت.

فنحن هنا لا نتجاهل أو نهمل الوضع القائم، ولكننا نحاول تجنب الخوض في القضايا التي يصعب التنبؤ بها في المستقبل القريب أو البعيد، والتي تتعلق بنوع التحالفات وطبيعة الصراعات والمعيقات التي قد تنشأ أمام النظام الجديد وتحد من قدرته أو من قدرة غيره من القوى الأخرى على تحقيق أهداف الثورة. فهذه التحالفات ـ مرة أخرى ـ تعتمد على معطيات متجددة تتغير مع الوقت يصعب التنبؤ بها.

ما هو قائم حالياً ـ باعتقادنا ـ هو الثورة، ومطالبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي الواقع الذي لا يمكن انكاره، بصرف النظر عن المعيقات التي قد تنشأ أمامها. فالثورة أعلنت مطالبها بشكل واضح، وهذا ما دفعنا إلى البحث في الشروط الكفيلة بالاستجابة لتلك المطالب، وتذليل صعوبات تحقيقها، بصرف النظر عن خلفية النظام الجديد وارتباطاته ومصالحه وتحالفاته.

باختصار، نحن هنا لا نهمل علاقات القوة والارتباطات والتحالفات الداخلية والخارجية بين مختلف القوى السياسية، والوضع القائم في مصر حالياً. ولكننا نتركه جانبا للباحثين المهتمين في دراسة طبيعة ونوع التحالفات التي قد تنشأ بعد الثورة وتأثيرها على بنية وشكل النظام الجديد، وعلى دور النظام الجديد في إعاقة أو تحقيق أهداف الثورة. ونركز على آلية تحقيق تلك الأهداف بصرف النظر عن شكل وطبيعة النظام الجديد، من أجل إعداد الأرضية اللازمة لبدء مرحلة تحول ديمقراطي حقيقي، تحقق الاستقرار المنشود، وتحقق أهداف الثورة، ولا تزرع بذور ثورة جديدة.

اشكالية البحث

بالرغم من أهمية دراسة أسباب قيام الثورة في مصر، وشكل النظام الجديد وخصائصه. إلا أن نجاح هذه الثورة يعتمد بشكل أساسي على قدرة هذا النظام على تحقيق تغييرات فعلية في حياة المجتمع. هذه التغييرات يمكن أن يتم تحقيقها من خلال اعتماد سياسات عامة جديدة قادرة على الاستجابة للأهداف التي قامت من أجلها هذه الثورة، إذ تعبر هذه السياسات عن ترجمة للبرامج

السياسية التي يطرحها النظام، وعن الأساليب التي يمكن اعتمادها من أجل تحقيق العدالة[6] في المجتمع.

ومع ذلك، فإن عملية التغيير لن تكون ممكنة من خلال تغيير فوقي[7] في السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية أو المنظمة للعلاقات الدولية فقط، وإنما من خلال قدرة هذه السياسات على التأثير في التكوين الطبقي في المجتمع، وطبيعة الحراك الاجتماعي فيه. فهذه السياسات وان حملت آثارا مباشرة، بالنجاح أو الفشل بحسب طبيعتها، إلا أن نجاحها الحقيقي يعتمد على مدى قدرتها على التأثير في التكوين الطبقي في المجتمع، وإمكانية واتجاه الحراك الاجتماعي بين الطبقات.

لذلك، فإن الأهم من خلفية الجهة التي تقف على رأس النظام الجديد، هو مدى قدرة هذه الجهة على تحقيق تغييرات فعلية في بنية المجتمع وتكوينه. بمعنى آخر، فإن السياسات التي سيعتمدها هذا النظام ـ سواء كان ذو مرجعية إسلامية أم غير إسلامية ـ ومدى قدرتها على التأثير في التكوين البنيوي للمجتمع هي التي ستحتل المرتبة الأولى ضمن أولويات الشعب المصري، بصرف النظر عن شكل هذا النظام أو مرجعيته. فهو لم يقم بالثورة الاخيرة إلا بسبب فشل النظام السابق في وضع سياسات كفيلة بالاستجابة للمطالب الشعبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بالمرتبة الأولى، ومن ثم السياسية. وهو ما بدا واضحاً من خلال الشعارات والمطالب التي رفعت أثناء الثورة والتي توحدت رغم اختلاف شكلها على المطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

تمثل هذه المطالب حجر الزاوية الذي يمكن للنظام الجديد الاستناد إليه من أجل تحقيق نجاحه ونجاح الثورة في المستقبل، من أجل الحفاظ على شرعيته واستمراريته. إلا أن هذه المطالب وإن شكلت حجر الزاوية للثورة، فإنها تحتاج إلى آليات وسياسات تسعى لتحقيقها. ولأن الأهداف

---

[6] نقصد بالعدالة هنا توفير الفرص المتساوية في الحياة الجيدة لجميع أفراد المجتمع بما يحافظ على استقلالية (autonomy) الأفراد، بعيدا عن حالة الزبائنية المستشرية داخل النظام السياسي والاجتماعي في مصر.

[7] أي التغييرات التي تبناها النظام بمعزل عن المطالب والاحتياجات المجتمعية، والتي كانت في الغالب مستندة إلى شروط صندوق النقد والبنك الدوليين. بمعنى أنها لم تعكس المطالب والاحتياجات الشعبية، وانما عكست تصورات المؤسسات المالية الدولية عن السياسات التي يجب تنفيذها من أجل حل الازمات الاقتصادية المختلفة. أي أن هذه التغيرات كانت فقط من داخل النظام الحاكم.

تحتاج دائماً إلى وجود آلية معينة وسياسات واضحة من أجل تحقيقها؛ فإن مسؤولية تحديد هذه الآليات تقع على عاتق النظام الجديد.

وهنا تكمن مشكلة هذه الدراسة، والتي تهدف إلى البحث في التغييرات التي يجب إنجازها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة من قبل النظام الجديد على المدى القصير والمتوسط من أجل بدء مرحلة تحول ديمقراطي في مصر يحقق المطالب المختلفة التي نادت بها الثورة في المجالات التي تم ذكرها. بمعنى آخر، فإننا سنحاول البحث في الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق المطالب الشعبية المتعلقة بالتحول الديمقراطي من خلال التركيز على التغييرات التي يمكن أن يحدثها النظام الجديد على مستوى السياسات العامة.

أسئلة البحث

سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التي تتعلق بالآليات التي يمكن من خلالها تحقيق المطالب الشعبية المتعلقة بالتحول الديمقراطي، ونطرح السؤال الرئيس التالي: **ما هي التغيرات التي يجب تحقيقها على مستوى السياسات العامة في سبيل تحقيق المطالب الشعبية المتعلقة بالتحول الديمقراطي في مصر؟**

وقبل طرح الأسئلة المتعلقة بالسياسات العامة، فإننا نطرح مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بالمطالب الشعبية التي يجب أن يعطيها النظام الأولوية في سياساته في المرحلة المقبلة؛ فما هي المطالب الاجتماعية التي ينادي بها الشعب المصري من جهة؟ وما هي مطالبه الاقتصادية من جهة ثانية، وكيف ينظرون للمستقبل السياسي في مصر، وما هي رؤيتهم لشكل النظام السياسي القادم؟

كما نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي يجب على النظام الجديد صنعها في سبيل تحقيق المطالب الشعبية السابقة، من أجل إنجاز التحول الديمقراطي المطلوب. ونقسم هذه الأسئلة على النحو التالي:

الجانبين الاقتصادي والاجتماعي

- ما هي العلاقة بين التحولات الاقتصادية وازدياد التمايزات الاجتماعية واتساع الفروق بين الطبقات في مصر، وما هي التغيرات التي يجب تحقيقها في سبيل تقليص هذه التمايزات والفروق ؟

- ما هي التغييرات التي يجب تحقيقها على النظام الاقتصادي في الدولة، والتي تضمن علاج الأزمات الاقتصادية المختلفة التي تعصف بالاقتصاد المصري من جهة، وتضمن من جهة أخرى حل الأزمات الاجتماعية المترتبة على تلك المشاكل الاقتصادية[8]؟

الجانب السياسي

- ما هي الشروط اللازمة من أجل الحد من تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على قدرة النظام الجديد على مواجهة وحل أزمات المجتمع والبدء في عملية التحول الديمقراطي ؟ وكيف يمكن تجنيد تلك العوامل بما يساعد النظام الجديد في تحقيق أهدافه التي يجب أن تعكس أهداف الثورة.

فرضيات البحث

1- تحقيق أهداف الثورة يتوقف على قدرة النظام الجديد على وضع السياسات الكفيلة بالاستجابة لمطالبها. وبالتالي، قدرة هذا النظام على وضع سياسات عامة تستجيب للمطالب الشعبية التي رفعت أثناء الثورة وبعدها، وتعالج المشاكل الاقتصادية المتنوعة جهة ثانية، وتحقق العدالة الاجتماعية من جهة ثالثة ستكون كفيلة بإعداد الأرضية اللازمة لبدء عملية التحول الديمقراطي في مصر. وهو بناء على ذلك يحتاج ـ أي النظام الجديد ـ إلى إعادة صياغة السياسات العامة للدولة بما يتماشى مع التغيرات السياسية التي تشهدها في سبيل إنجاز التحول الديمقراطي.

2- تلعب الظروف والأحوال الاقتصادية المتردية دوراً في إعاقة التحول الديمقراطي في أي دولة؛ بسبب ما تؤدي إليه من زيادة للفجوة بين الطبقات الاجتماعية نتيجة التوزيع غير العادل للثروات وتكدسها في يد فئة اجتماعية معينة قد تعمل على تهميش وإقصاء باقي الفئات الأخرى. وبالتالي فإن عملية الإصلاح الاقتصادي تستوجب أخذ هدف تقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية كأحد أهم الأهداف التي يجب البحث عنها عند تبنيها في سبيل إنجاز التحول

[8] في هذا المجال سيتم تناول القضايا الاقتصادية الأكثر تأثيراً ومركزية في الاقتصاد المصري، للمزيد انظر في المنهجية، صفحة 12.

الديمقراطي المنشود. وهو ما يتطلب بدوره إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي واتباع سياسات اقتصادية جديدة يشكل الهدف المذكور أعلاه محورا رئيساً فيها.

3- إنجاز التحول الديمقراطي يتطلب من النظام الجديد بناء منظومة علاقات دولية جديدة قائمة على الندية لا التبعية، وهو ما يتطلب بدوره استقلالا اقتصاديا لا يعيق عملية التحول نتيجة لتلك التغيرات. مما يستوجب الربط بين هذا الجانب وجانب الإصلاح الاقتصادي من حيث اعتماد سياسات تهدف إلى معالجة الأزمات الاقتصادية دون أن تعزز التبعية.

4- بنية الجهاز البيروقراطي في الدولة ودور المؤسسة العسكرية كان من أهم العوامل التي أدت إلى فشل النظام وضعفه، والذي قد يعزى لأسباب متعددة:

أ. في ظل غياب الشرعية الدستورية والقانونية للنظام الحاكم، كان لا بد للأخير من الاستعانة بالمؤسسة العسكرية من أجل الحفاظ على الوضع القائم بما يحافظ على استمراره وبقائه. ومع تغلغل المؤسسة العسكرية في المجالات الاقتصادية والسياسية، تم التخلي عن أهم مبادئ عمل تلك المؤسسة لتتجه إلى عسكرة السياسة. وهو ما يتناقض مع مبدأ الفصل بين السلطات، أو بوصف أدق، الفصل بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية في الدولة. هذا التداخل كان من أهم العوامل التي عززت من فشل النظام وضعفه. من أجل ذلك؛ تكتسب عملية الفصل بين سلطات الدولة وبين المؤسسات السياسية والعسكرية أهمية خاصة في عملية البناء الجديدة، على النظام الجديد الاهتمام بها في المستقبل القريب.

ب. ترهل الجهاز الإداري في ظل غياب الرقابة على أعماله، وانتشار الفساد والزبائنية فيه كان من أبرز ملامح فشل النظام الحاكم في الدولة. وقد أدى بدوره إلى فقدان الثقة المجتمعية في الدولة ومؤسساتها وأضعف من صورتها في المخيال العام، وأضعف من الاعتقاد بضرورة وجودها؛ نتيجة تخليها عن دورها المفترض بناء على العقد الاجتماعي القائم بين الدولة ومواطنيها. وبالتالي، على النظام الجديد إعادة هيكلة الإدارة العامة للدولة بما يحقق المصلحة العامة فيها؛ ويتوافق مع شروط العقد الاجتماعي الجديد بين الدولة والمجتمع.

ت. إن الإصلاح الهرمي الذي تبنته النخب السياسية والاقتصادية (التحول من أعلى) كان من أهم العوامل التي أدت إلى فشل عملية التحول الديمقراطي في مصر؛ وذلك بسبب إهمالها وانفصالها وانقطاعها عن القوى الاجتماعية والسياسية الأخرى في المجتمع. وبالتالي، فإن

الثورة الأخيرة يمكن أن تشكل بداية الطريق باتجاه إنجاز هذا التحول من خلال طريق آخر يعتمد على التحول من خارج النظام (التحول من الأسفل)، القائم على مشاركة القوى السياسية والاجتماعية المختلفة في هذه العملية.

منهجية البحث

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في التغييرات المختلفة التي تقع مسؤولية تحقيقها على عاتق النظام الجديد في مصر من أجل بدء مرحلة التحول الديمقراطي بحيث يستجيب النظام للمطالب الشعبية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال السياسات العامة.

ولأن التغير في السياسات العامة يرتبط في التغير في المستوى السياسي، فإننا سنحاول تحديد ملامح السياسة العامة للنظام الجديد في مصر ورسم تصور حولها، والتي من شأنها أن تحدد طبيعة التغيرات التي يجب تحقيقها على مستوى السياسات العامة. بمعنى آخر، فإن هذه الدراسة وبالرغم من تركيزها على دراسة التغيرات اللازمة على مستوى السياسات العامة من أجل إنجاز المطالب الشعبية المتعلقة بالتحول الديمقراطي، إلا أن ذلك لن يكون ممكنا دون تحديد الإطار العام الذي ستتم فيه هذه التغيرات والمتمثل في السياسة الكلية للنظام الناشئ بعد الثورة؛ وذلك حتى لا يكون هناك أي تناقض بين السياسة الكلية للنظام الجديد والتغيرات السياساتية التي نسعى لمعالجتها هنا.

وبناء على ذلك، فإننا سنبحث في شروط عمل النظام الجديد ضمن المتغيرات القائمة فعلياً وفي ضوء تحقيق أهداف الثورة. والتي ستستند إلى معيارين رئيسين وهما:

1- إمكانية توسيع الطبقة الوسطى من خلال التأثير في طبيعة واتجاه الحراك الاجتماعي في المجتمع، بما يضمن الاستجابة لمطلب رئيسي من مطالب الثورة والمتمثل بـ "العدالة الاجتماعية.

2- إمكانية تحقيقها الاستقلال الوطني الحقيقي بما يضمن تقليص التبعية لأي طرف خارجي، دون تأثير ذلك على الأوضاع الاقتصادية فيها. مع اهتمامها بالمشاركة والتمكين على المستوى المحلي بما يضمن تحقيق المطالب الأخرى التي رفعت أثناء الثورة والمتمثلة في الكرامة والحرية.

هذين المعيارين سيتم أخذهما بعين الاعتبار في كافة المجالات التي نسعى لدراستها؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولصعوبة حصر كل السياسات التي يمكن للنظام الجديد اتباعها في كافة المجالات على المدى القصير والمتوسط في هذا البحث؛ فإننا سنختار سياسة واحدة من كل نوع، أي سياسة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وأخرى تتعلق بالنواحي السياسية. نحاول من خلالها تحديد الآلية التي يمكن من خلالها استغلال السياسات العامة كوسيلة لتحقيق التغييرات التي تسعى الثورة لتحقيقها، وكمعيار لنجاح النظام الجديد في تحقيق تلك الأهداف وبدء التحول الديمقراطي.

هذه السياسات تشكل عينة من مجموعة أكبر من السياسات التي يمكن تبنيها في المجالات الثلاث محل البحث، يمكن من خلالها وضع تصور حول الآلية التي يجب أن يتعامل فيها النظام مع المطالب الشعبية المختلفة التي رفعت أثناء الثورة، والتغييرات الممكنة ضمن الموارد المتوفرة حالياً.

تقع هذه السياسات ضمن نطاق التنمية البديلة. فالسياسات التي تمثل عينة هذه الدراسة مستمدة من تجارب تنموية لدول متعددة تبنت التنمية البديلة كطريق للتغيير، منها على سبيل المثال لا الحصر التجربة التركية[9]. وتتناسب في نفس الوقت مع الحالة المصرية. وبالتالي، فهي باختصار تمثل نماذج مستوحاة من تجارب تنموية مختلفة تتشابه في ظروفها وامكانياتها مع مصر.

ففي الجانب الاقتصادي والاجتماعي، فإننا سنولي جل اهتمامنا هنا للقضايا الأكثر تأثيراً على الاقتصاد والتي ترتبط بشكل كبير في الجوانب السياسية والاجتماعية وتؤثر عليها من جهة، ومن جهة ثانية يمكن تغييرها على المدى القصير والمتوسط اللذين يمثلا محور هذه الدراسة. وسنركز على نوعين من السياسات يمكن من خلالهما توسيع الطبقة الوسطى والحد من التبعية في نفس الوقت من خلال الاعتماد على الموارد المحلية في الاستجابة للمطالب الشعبية التي رفعت أثناء الثورة. وهما هنا سياسات تنمية المشاريع الصغيرة، وسياسات التنمية الزراعية.

---

[9] انظر الفصل الثاني

أما في الجانب السياسي، فإننا سنبحث في التغيرات السياساتية التي تخلق نوع من التوازن بين المحافظة على استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية، وتقليص التبعية. منها تبني السياسات التي تساهم في تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي كإحدى أهم الآليات التي يمكن من خلالها إرساء قواعد الديمقراطية التشاركية وتعزيز حقوق المواطنة.

وبناء على ذلك، وبعد تحديد التغيرات التي يجب تحقيقها على المستوى السياسي في النظام الجديد، وتحديد التغيرات التي يجب تحقيقها بعد ذلك على مستوى السياسات العامة، سنكون منظومة متكاملة مترابطة من السياسات الكفيلة بتحقيق مطالب الثورة المتعلقة بالتحول الديمقراطي.

نحن ندرك تماماً أنه من غير الممكن الحكم على الثورات بالنجاح أو بالفشل خلال هذه الفترة الوجيزة، خاصة وأن الثورات تهدف إلى تحقيق تغييرات جذرية في بنية المجتمع والدولة، ولكن المرحلة التي تعقب أي ثورة تعتبر حاسمة بالنسبة لها. لذلك فإن المعيار الذي يمكننا الاستناد عليه في تحديد أسس نجاح هذه الثورة هو ربطها بعملية التحول الديمقراطي، التي تحتاج عادة إلى فترة زمنية تتجاوز الفترة التي ستتم دراستها في هذا البحث.

وبالتالي، فإن ما سنقوم به هنا هو اقتراح السياسات التي من شأنها أن تعد الأسس اللازمة لبدء عملية التحول الديمقراطي من خلال تحقيق تغييرات جذرية في بنية النظام الجديد وسياسته وطريقة تعامله مع مختلف القضايا التي ورثها من النظام السابق؛ ذلك لأن الثورة تهدف وكما ذكرنا إلى تحقيق تغييرات جذرية لا الاستمرار في الإصلاح التدريجي الذي كان يسير عليه النظام السابق.

وبالتالي، فإننا سنتخذ من المطالب التي رفعت أثناء الثورة (الأهداف التي تسعى لتحقيقها) معياراً رئيسياً في تحديد السياسات التي يمكن للنظام الجديد تبنيها بما يحقق تلك الأهداف. ومع إدراكنا لصعوبة الإرث الذي يحمله هذا النظام ممن سبقوه، إلا أن أهداف الثورات في تحقيق تغييرات جذرية في بنية المجتمع والدولة تدفعنا باتجاه البحث في السياسات التي من شأنها تحقيق تلك التغيرات، لا التعامل مع ما هو قائم فقط ومحاولة تطويعه من خلال الإصلاح التدريجي.

بنية البحث

في الفصل الأول من هذه الدراسة سنقوم بتوصيف طبيعة النظام الحاكم في مصر تاريخياً، بدءا من نشأة الدولة الحديثة فيها، وتحديد أهم المعيقات والتحديات التي واجهته، وأهم الجوانب التي أخفق فيها تاريخياً، والتفاعلات المختلفة التي حصلت وأدت إلى تغيير خريطة هذا النظام لأكثر من مرة. والتحولات المختلفة الناجمة عن ديناميكات عمل الأنظمة المتعاقبة على الحكم. وتحليل الظروف التي أحاطت بمصر داخلياً وخارجياً والتي أثرت وستؤثر على عملية صنع القرار داخل النظام القديم والجديد في مصر، وكانت عائقا أمام عملية التحول الديمقراطي، ومن ثم بنية وخصائص النظام السياسي الذي ولد من رحم تلك التغيرات. وتأثير الموروث التاريخي عليه وتكوينه وتركيبته وعلاقته بالمجتمع. والتحديات المختلفة التي واجهته؛ من أجل فهم طبيعة علاقة النظام الحاكم بالأجزاء الأخرى من النظام السياسي في الدولة. ونقاط الضعف والقصور فيه والتي أدت لاحقا إلى قيام الثورة. وهو ما سيختص به الجزء الأول من الفصل الأول من هذه الدراسة.

وفي ضوء ذلك كله، سنقوم برسم تصور حول السياسة التي سيتبناها النظام الجديد الناشئ بعد الثورة، استناداً إلى الموروث السابق وإلى المؤشرات المتوفرة حول المستقبل حتى كتابة هذا النص، وهو ما سيختص به الجزء الثاني من الفصل الأول من هذه الدراسة.

سنعرض في هذا الفصل تسلسلا منطقياً وتاريخياً للتحولات السياسية وتأثيرها على ما آلت إليه الأوضاع في مصر اليوم، ودور الإرث التاريخي الذي خلفته الأنظمة المختلفة التي تعاقبت على الحكم على بنية النظام القديم ودوره. ومن ثم على النظام الجديد ودوره. ذلك لأن فهم الأمور بالشكل الصحيح يحتاج دائماً إلى وضعها في سياقها التاريخي؛ من أجل تكوين صورة متكاملة عنها تساعدنا ليس فقط على فهمها وحسب، وإنما على التعامل معها ومعالجة جوانب الضعف والقصور فيها، والبحث عن الآليات الأخرى التي من الممكن أن تكون أكثر نجاعة في التعامل مع القضايا المختلفة الناتجة عن سيرورتها التاريخية. وبالتالي، فإنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عملية التطور التدريجي التي شهدها المجتمع المصري، وعلاقتها بالتغيير الجذري الذي حاولت الثورة تحقيقه.

إن عملية رسم الإطار السياسي المتخيل تهدف إلى تحديد الإطار الذي سيتم فيه تحقيق التغيرات السياساتية، والتي ستقوم بدورها على أساسين رئيسين؛ الوضع الحالي القائم والمعطيات المتوفرة حالياً للنظام الجديد للتعامل معها، والمطالب الشعبية التي رفعت أثناء الثورة وبعدها من جهة ثانية، وإمكانية تحقيق أفضل نتائج من خلال الإمكانيات المتوفرة. بل واستخدام المعطيات المتوفرة حالياً من أجل تحقيق أفضل نتائج في المستقبل

في الفصل الثاني من هذه الدراسة سننتقل إلى الإجابة عن المجوعة الأولى من الأسئلة التي تم طرحها في البداية والتي تتمثل في التغيرات التي يجب تحقيقها في السياسات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق أهداف الثورة وإعداد الأرضية اللازمة لبدء مرحلة التحول الديمقراطي. إذ سيتناول هذا الجزء دراسة القضايا الاقتصادية التي تم تحديدها في المنهجية. والتغيرات التي يجب تحقيقها في السياسات العامة بما يتلاءم مع المعطيات المتوفرة حالياً وفي ضوء تحقيق أهداف الثورة.

بينما سيتناول الفصل الثالث الإجابة عن المجموعة الثانية من الأسئلة والتي تتعلق بالتغيرات التي يجب تحقيقها على الجانب السياسي، تتمثل بشكل رئيس في تحديد طبيعة العلاقة مع الأطراف الداخلية بما يضمن إعداد الأرضية اللازمة لإنجاز تحول ديمقراطي حقيقي.

أما الفصل الرابع والأخير، والذي سيمثل الخاتمة لهذه الدراسة؛ فسيتم فيه ربط العناصر السابقة مع بعضها البعض في الجوانب الثلاث؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يحقق الأهداف المتعلقة بالتحول الديمقراطي، ليتضمن بناء على ذلك أهم نتائج هذا البحث.

الدراسات والأبحاث السابقة

في هذا الجزء، سنتحدث عن آليات صنع السياسات العامة كما وردت في الادبيات السياسية. وعن العلاقة بين التحولات السياسية والاقتصادية. وعن بعض الدراسات التي حاولت معالجة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر بعد ثورة 2011.

نماذج صنع السياسات

ورد في الأدبيات نماذج متعددة حول آليات صنع السياسات العامة، سنتناولها في هذا الجزء بإيجاز.

أول هذه النظريات؛ **النظرية العقلانية** (rational theory) في صنع السياسة العامة، والتي تقوم على افتراض إمكانية تحديد المشكلات والأهداف العامة، وإمكانية جمع المعلومات الضرورية حولها. كما تعتقد بإمكانية تحقيق الأهداف استناداً إلى مبدأ الكلفة والعائد. وتقوم على افتراض أن الأهداف المطلوب تحقيقها من السياسات العامة هي أيضاً واضحة ومتفق على أولوياتها. وبالتالي، فإنه من الممكن تبني القرار الرشيد (good decision) الذي يمكن من خلاله تحقيق الحد الأقصى من المنافع من خلال المدخلات المتوفرة، استناداً إلى مبدأ الكلفة والعائد (Anderson, 1990).

بينما افترض لندبولم صاحب النظرية **التراكمية** (incrementalism theory) أن النظرية العقلانية ليست دقيقة، فالموارد المتاحة عادةً ما تكون محدودة، والقضايا والمشكلات العامة متعددة ولا يوجد حولها اتفاق في أغلب الأحوال، كما أن المعلومات المتاحة عنها أيضاً غير دقيقة. ويتعذر الاتفاق والاجماع على النتائج المترتبة عليها بسبب اختلاف المصالح حولها. عدا عن ذلك، فإن عملية دراسة البدائل المتاحة عملية معقدة لا تتسم بالسهولة كما توصف في النظرية العقلانية، وهو ما يجعل عملية صنع السياسات العامة أعقد واصعب.

ولكن نظرية لندبولم توحي في الوقت نفسه بأنه لا يعارض المبدأ العقلاني، إذ يفترض أن دور السياسات العامة هو تحقيق التغييرات الهامشية وتحسين الأوضاع القائمة دون قلبها، ودون تحقيق تغييرات جوهرية فيها. وتخفيف حدة المشكلات الموجودة في المجتمع ومحاولة الحد من آثارها السلبية دون الحاجة إلى المخاطرة بقرارات كبيرة أو غير محسوبة. ويقترح ضرورة تحديد عدد محدود من البدائل من أجل تسهيل عملية الدراسة والاختيار. وأخيرا، فإن نظرية

لندبولم تقوم على مبدأ التفاوض بين الجماعات المصلحية والجماعات المتنافسة المختلفة من أجل التوافق بينها حول أهداف "واقعية" ممكنة (Lindbolm.1980).

تتوافق هذه النظريات مع النهج الإصلاحي في التحول الديمقراطي، والتحول من أعلى (democratization from above) فهي تتبنى فكرة الإصلاح التدريجي (non revolutionary transition) (Share and Mainwaring, 1984) القائم على تحقيق تغييرات جوهرية على المدى البعيد من دون تحقيق تغييرات حقيقية على المدى المنظور.

ايتزيوني (Etzioni) الذي تنسب له نظرية **المسح المزدوج** (mixed scanning) عالج المسألة من منظور مختلف؛ فانتقد النظرية العقلانية لنفس الأسباب التي ذكرها لندبولم، وهي صعوبة تحديد الوسائل والآليات والنتائج بوضوح دون أي غموض، بسبب اختلاف الاراء حولها.

ولكنه في الوقت نفسه انتقد نظرية لندبولم، فهو يشير في البداية أن لندبولم يقدم هذه النظرية على أنها عملية نموذجية لصنع القرار في المجتمعات التعددية، وبتأثرهم بنموذج المنافسة الاقتصادية الحرة؛ تجاهل التدريجيون أن السياسات العامة ممكن أن تصنع من المؤسسات المركزية للمجتمع التي تعبر عن المصلحة العامة أو الخير العام.

لا توجد أي مؤشرات ـ بحسب نظرية ايتزيوني ـ في النظرية التدرجية بأن التدرج والسعي للحفاظ على الأوضاع مع بعض التغييرات المحدودة لما هو قائم حالياً سيؤدي إلى تحقيق تغييرات جوهرية، فهي من الممكن أن تكون كالدوراًن في نفس الحلقة. أو من الممكن أن تؤثر في مجالات متعددة في المدى المنظور، ولكنها في الغالب على المدى الطويل لن تؤدي إلى أي تغييرات حقيقية.

ويشير اتزيوني، أن السياسات التدرجية غالبا ما تخدم الجماعات المسيطرة المستفيدة من الوضع القائم، وتضر في مصالح الفئات المهمشة. ويقدم الحجة على ذلك بأن السياسات التدريجية والتي تسعى لتغيير الأحوال خلال فترة زمنية طويلة عبر مراحل متعاقبة تعني أن هذه الفئات تحتاج لفترة زمنية أطول لتحسين أوضاعها وتحقيق ما تسعى له، وتحسين شروط حياتها بما يقلص الفجوة بينها وبين الفئات المسيطرة التي غالباً ما تسعى للحفاظ على الوضع القائم.

استمرار اتساع الفجوة سيؤدي إلى استمرار حالة الفوضى وانعدام الأمن والاستقرار، وهو ما سيؤثر على فرص التقدم وتحقيق النقلة والتطور النوعي في المجتمعات. عدا عن ذلك، فإن السياسات التدرجية غير قادرة على مواجهة الحالات الاستثنائية أو التغيرات العميقة التي تعقب التغيرات السياسية المفاجئة والتي تحتاج إلى اتخاذ قرارات قادرة على تحقيق التغييرات الجذرية من أجل مواجهة مثل هذه الحالة.

وبناء على ذلك، يقترح ايتزيوني ضرورة التوفيق بين النظريتين السابقتين عند صنع السياسات، بحيث تكون قادرة في نفس الوقت على تحقيق الاستقرار المرحلي، وعلى تحقيق التغييرات الجذرية على المدى البعيد. ويمكن لصناع السياسات العامة الاستناد إلى النظريتين معاً، لعلاج المشكلات العامة بناء على الأهداف المطلوب تحقيقها والموارد والإمكانيات المتاحة والظروف المحيطة بعملية صنع السياسات العامة (Etizioni, 1967).

ديفيد ايستون (Eston) في نظريته المعروفة باسم **نظرية النظم** (political system theory) أدخل فكرة جديدة لصنع السياسات العامة. شكلت إطارا جيدا لفهم التعارض بين النظام والقوى المؤثرة والمحيطة فيه. إذ أكد على ان النظام ـ النظام السياسي ـ في أي دولة لا ينفصل عن المجتمع الذي يوجد فيه، فبرأيه لا يمكن فصل ما يسميه (political life) عن بقية الأنشطة الاجتماعية. فالنظام السياسي يتأثر بالمطالب الاجتماعية، وما يتبنى من سياسات تمثل في الواقع انعكاسا لهذه المطالب.

يعرف ديفيد ايستون القرارات العامة أنها استجابة (response) السلطة للمطالب والاحتياجات المجتمعية المختلفة التي ترفعها القوى الفاعلة في المجتمع. بهدف إعادة توزيع القيم والمنافع وتحقيق التوازن في المجتمع.

فالسياسات العامة هي حصيلة مجموعة من المتغيرات والعمليات المجتمعية، يهدف النظام من خلالها إلى إعادة توزيع المنافع من أجل تحقيق الاستقرار. يقاس النجاح والفشل فيها من خلال التغذية الراجعة للنظام نفسه من خلال فحص مدى قدرتها على تحقيق الأهداف المنشودة. هذه السياسات تتطلب بحسب رأيه المعرفة بالبيئة المحيطة والمطالب الاجتماعية، وتتطلب من النظام القدرة على الموازنة بين الاستجابة للمطالب الاجتماعية وتعزيز فرص بقائه والحفاظ على ذاته ومصالحه (Eston, 1957).

هذه النظرية توضح كيف يمكن أن تؤثر البيئة المحيطة على السياسات العامة، وكيف يمكن أن تؤثر السياسات العامة على البيئة المحيطة. وكيف يمكن للنظام الاستجابة للمطالب العامة ويكفل استمراره في الوقت نفسه.

من النظريات الحديثة نسبيا في صنع السياسات؛ **نظرية النقاش عبر الشبكات** (network discourse theory) التي تقوم على فكرة تشكيل شبكة من النقاشات التي تهدف إلى تشكيل الاراء وصياغة القرارات من خلال توسيع مشاركة الأفراد والجماعات في تحديد المشاكل العامة وتقديم المقترحات التي تساعد في حل هذه المشكلات.

من هذا المنظار، فإن أشكال الاتصال التي تضفي الشرعية على عملية تشكل الإرادة السياسية تظهر كجزء من عملية أشمل؛ وهي أن المجتمعات الحديثة الأكثر عقلانية قادرة على مواجهة التحديات التي تواجهها. كما أنها توفر في الوقت نفسه معايير حاسمة (standard critical) ضد الممارسات غير الواضحة التي من الممكن أن تتبناها الأنظمة.

تفترض هذه النظرية أن الأفراد ونتيجة لتأثرهم بالقضايا اليومية، يميلون عادةً إلى مناقشتها فيما بينهم؛ هذه النقاشات توسع دائرة المهتمين بتلك القضايا بعد لفت إدراكهم لأهميتها، فهي بذلك تتطلب وجود نوع من التواصل بين جماعات وفئات تربطهم مصالح معينة وحاجات مشتركة. كما تساعد هذه النقاشات في طرح الحلول المختلفة التي يمكن أن تتخذها السلطات من أجل حل ومواجهة هذه المشكلات (Habermas,1996; Asen, 2004).

هذه النظرية تتفق مع نظرية النظم التي ترى أن مسؤولية النظام تتمثل في الاستجابة للمطالب والاحتياجات المجتمعية وأن السياسات والقرارات التي يتبناها ليست بمعزل عن المجتمع الذي يوجد فيه. ولكنها كانت أوضح من النظرية السابقة في توضيحها للعناصر التي يمكن أن تشكل المطالب التي تشكل بدورها "المدخلات" في نظرية النظم. فالنظرية الاخيرة لم تشر إلى الآلية التي تتشكل بها المطالب المجتمعية أو كيفية تشكلها، بينما ركزت نظرية النقاش عبر الشبكات بشكل رئيس على العناصر الصانعة لهذه المطالب التي تشكل المدخلات في نظرية النظم.

نظرية **الجماعات المصلحية** (interest group theory) ترى بأن السياسات العامة محكومة بصراعات الجماعات المصحلية المختلفة حول منافع محددة تتشكل نتيجة لتصارع هذه

الجماعات بحسب قدرتها على التأثير، فجميع القوى الفاعلة وفقا لهذه النظرية تعمل من أجل مصلحتها الخاصة.

ونتيجة للصراعات التي تنشأ بين هذه الجماعات، ورغبة كل منها في تحقيق أقصى المنافع، فإنه لا يمكن للجميع الحصول على المنافع بالتساوي. ومن أجل تحقيق نوع من التوازن بين الرابح والخاسر؛ فإن صنع السياسات العامة يعتمد على التفاوض بين الأطراف الفاعلة من أجل الالتقاء على الحد الادنى من السياسات التي يمكن اتباعها بما يحافظ على الاستقرار.

وبالتالي، فإن هذه النظرية تفترض أن الأجهزة الحكومية تعمل كوكيل تنفيذي للجماعات التي تمتلك الموارد والإمكانيات اللازمة للضغط عليها من أجل تبني السياسات التي تخدم مصالحها وتحقق أهدافها (Elhauget,1992; Anderson, 1990).

نظرية **الخيار العام والاقتصاد السياسي** (public choice and political economy) حاولت فهم العملية السياسية من خلال مبادئ اقتصادية. وفقا لهذه النظرية يسعى افراد المجتمع إلى تحقيق مصالحهم الذاتية في خياراتهم السياسية كما هو الحال في خياراتهم الاقتصادية، ويسعون إلى تحقيق أكبر منفعة ممكنة. اما السلطة فهي تسعى للحصول على أكبر تأييد ممكن لسياساتها وبرامجها لتتشابه بذلك مع رجال الأعمال الساعين لتعظيم أرباحهم.

ولأن الأفراد يبحثون دائماً عن تحقيق أكبر منفعة ممكنة في خياراتهم الاقتصادية، فإنهم وفقا لهذه النظرية (الفاعلون السياسيون) سيلجأون لاستغلال العملية السياسية من أجل تحقيق مصالحهم ومكاسبهم. فالخيار السياسي هنا قائم على المقايضة (exchange).

هذه النظرية باختصار، تحاول تطبيق نظرية الخيار العقلاني الاقتصادية في المجالات غير الاقتصادية. بمعنى آخر، تحاول تطبيق الاقتصاد في العلوم السياسية (Wagner,1980; Buchanan, and Wagner, 1998; Hell, 1999 Eskridge,1988; Sabatier, 2007; Bake and Borck, 2007).

نظرية النخبة (elite theory) تعتبر أن السياسات العامة تحدد فقط من قبل النخب، وأن الجماهير لا تلعب أي دور فاعل في صنعها. وأن السياسات العامة لا تعبر إلا عن رأي هذه النخب،

فبحسب هذه النظرية تسيطر فئة صغيرة على موارد الدولة، على الأغلب هذه الفئة لا تمثل بقية المجتمع، بل منفصلة عنه في معظم الأحوال، وهي وحدها التي تسيطر على الموارد العامة وتوجهها لخدمة مصالحها وأهدافها. وبناء على ذلك، فإن السياسات العامة وفقاً لهذه النظرية تعبر عن مصالح هذه النخب وتحميها وتسعى للتغير الجزئي التراكمي الذي يهدف إلى الحفاظ على الأوضاع القائمة دون تحقيق أي تغييرات جوهرية.

طبيعة هذه السياسات واعتمادها على أسلوب التخطيط من أعلى بحسب ما يسميها داي (top-down policymaking) قد تؤدي إلى الرفض المجتمعي لها باعتبارها لا تمثل مصالحهم ولا تعبر عنها، وإنما تسعى فقط لتحقيق أهداف النخب المسيطرة (Dey and.Zegler, 1987; Dey, 2008; Putnam, 1976; Dey, 2000; Callaghanandv and Schnell, 2001). وهو ما قد يؤدي إلى نشوء حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في المجتمع.

وأخيرا، هناك **النظرية المؤسسية** (institutionalism)؛ والتي ترى بأن السياسات العامة تصنع فقط من المؤسسات الرسمية التي تمتلك صلاحية اصدارها، مثل السلطتين التشريعية والتنفيذية. وبحسب هذه النظرية، فإن كل مؤسسة تتمتع باختصاصات محددة تخول بموجبها بصنع سياسات ضمن نطاق اختصاصها وصلاحياتها. وبعبارة أخرى، فإن هذه النظرية تعطي الدور الرئيس في صنع وتنفيذ السياسات العامة لمؤسسات الدولة الرسمية دون اعطاء أي أهمية حقيقية للجماعات الضاغطة أو القوى السياسية أو الشعبية (Kingiston and Caballero, 2009; peters, 2000).

هذه النظريات تشير بشكل أو بآخر إلى الاعتبارات (considerations) التي يجب مراعاتها في عملية صنع السياسة العامة؛ أهمها أن تعبر السياسات عن المصلحة العامة، بحيث تهدف إلى تحقيق مصلحة أوسع شريحة ممكنة في المجتمع ومواجهة المصالح الضيقة والخاصة، وقدرتها على تحقيق الكفاءة والفاعلية من أجل تحقيق أفضل نتائج ممكنة. وقدرتها على تحقيق أفضل مستوى ممكن من العدالة والانصاف في المجتمع لأوسع شريحة ممكنة.

كما أشارت أيضاً إلى أن السياسات العامة يجب أن تمثل انعكاساً (reflection) للقيم المختلفة في المجتمع، وأن لا تكون منفصله عنه. ويجب أن تكون مقبولة مجتمعيا (Socially acceptable)

بحيث تكون قادرة على إقناع أكبر شريحة مجتمعية بأنها مصممة من أجل تحقيق أهدافهم ومصالحهم. كما يجب أن تكون هذه السياسات قابلة للتطبيق، وصحيحة في الجوانب الفنية (Smith, 2003; Boston et al, 2010).

كما أشارت هذه النظريات ضمنياً إلى أهم الفاعلين أو المشاركين في عملية صنع السياسات العامة، سواء كانوا رسميين (مؤسسات الدولة الرسمية) كالسلطتين التشريعية والتنفيذية المخولة بموجب القانون بالقيام بمثل هذا الدور، أو غير رسميين كالجماعات المصلحية والأحزاب السياسية أو أفراد المجتمع. الذين يحاولون التأثير على هذه المؤسسات من أجل تحقيق أكبر منفعة ممكنة (Cahn, 2012; Alford and Friedland, 1975; Renn,1993)

يلاحظ من خلال النظريات السابقة، أنها تدور بشكل رئيس حول اتجاه العلاقة بين المجتمع وصانعي السياسات، فبعضها وإن لم تناقش بوضوح موضوع اتجاه العلاقة، إلا أن طرحها يوحي بذلك.

تدور هذه النظريات حول اتجاهين رئيسين؛ من أعلى لاسفل (top- down approach) كما في النظرية التدرجية والعقلانية والمؤسسية والنخبوية وجماعات المصالح. و من أسفل لأعلى (Bottom- Up Aproach) كنظرية النقاش عبر الشبكات، والنظم، والخيار العام والاقتصاد السياسي.

تعدد هذه النظريات وتباينها لا يعني أن تطبيق أحداها يعني تجاهل البقية. وإنما يمكن تبني نموذجين أو أكثر في الوقت نفسه بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة. كما أن أهمية هذه النظريات تكمن في توفير صورة "نظرية" عن آليات صنع السياسات العامة وفقا لتجارب متنوعة ومتعددة. وحتى تتم عملية التغيير بوضوح دون ترجل أو مغامرة؛ تبرز أهمية الاطلاع على هذه النظريات وأخذ الأنسب منها.

ومع ذلك، فإن هذه النظريات تندرج في الغالب ضمن التصور النيوليبرالي لصنع السياسات العامة؛ فبالرغم من طرح بعضها لمبادئ المشاركة الشعبية في صنع السياسات العامة، إلا أنها تؤكد على مدى هيمنة النخب أو الجماعات المصلحية أو ما شابهها على عملية صنع السياسات. فهي تتحدث عن ضرورة استجابة النخب للمطالب المجتمعية، وعن ضرورة تمثيل مصالح

الفئات الاجتماعية المختلفة إلى جانب مصالح النخب المتنفذة سواء في النظريات التي تقوم على مبدأ صنع القرار من أعلى لأسفل أم من أسفل لأعلى.

على الجانب الآخر (من التصور النيوليبرالي) تقع نظرية التنمية البديلة التي تهدف بشكل رئيس إلى الاستجابة للمطالب الشعبية الوطنية وتحسين أوضاع الفئات والشرائح المهمشة في المجتمع[10]. أي أن المطالب الشعبية لا تنعكس في السياسات العامة بالقدر الذي يحافظ على مصالح النخب والجماعات المصلحية فقط، وإنما تمثل هذه المطالب مدخلات عملية صنع السياسات العامة، ويمثل تحقيقها الأهداف النهائية التي تسعى أي سياسة لتحقيقها.

وهنا يمكننا إدراج عدد من نماذج صنع السياسات العامة المذكورة أعلاه، التي اعتبرت المطالب الشعبية المحرك الرئيس في عملية صنع السياسات العامة، وافترضت أن الفئات والشرائح الشعبية قادرة على اتخاذ القرارات والسياسات الأنسب لها. قد تندرج نظرية النقاش عبر الشبكات على سبيل المثال ضمن هذا الإطار، ولكن معيار النجاح أو الفشل لا يعتمد على نظرية ما دون سواها، وإنما على القدرة على تحديد واختيار الطريق الأفضل لتحقيق أفضل نتائج مرجوة.

وبناء على ذلك، فإن نظرية التنمية البديلة تشكل البديل الأكثر قدرة على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة. وبصرف النظر فيما إذا كانت النماذج المذكورة أعلاه قابلة لأن تندرج في إطار التنمية البديلة، فإن صنع أي سياسة عامة في المرحلة المقبلة ضمن هذا الإطار قد يتطلب الدمج بين نموذجين أو أكثر، وقد يتطلب إعادة صياغة هذه النماذج لتتماشى مع الأسس والأهداف التي تقوم عليها نظرية التنمية البديلة.

فالقضية لا تتعلق بنموذج ما دون الآخر كما ذكرنا أعلاه، وإنما بقدرة هذه النماذج على تحقيق افضل نتائج.

---

[10] سيتم توضيح أسس هذه النظرية والمبادئ التي تقوم عليها في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

التحول الديمقراطي

من أهم القضايا التي تعالجها أدبيات التحول الديمقراطي هي العلاقة بين التحولات الاقتصادية والتحولات السياسية. وفيما إذا كانت الأولى تؤدي إلى الثانية أم العكس، وفيما إذا كان هناك أي ارتباط بين الطرفين.

بعض الأدبيات تشير إلى أن التحولات الاقتصادية الاجتماعية التي تسميها التحديث (modernization) تجلب الديمقراطية. فالديمقراطية وفقا لهذا الرأي تقع في أعلى الهرم، يجب أن تسبق بتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع لكي يتم تحقيقها (Samarasinghe, 1994; Polterovich and Popov, 2007; Feng, 1997). فالتحولات الاقتصادية وفقاً لهذه النظرية لاتؤدي إلى الديمقراطية فقط، وإنما ضرورية من أجل إقامة الديمقراطية (Maslow, 1970) [11]. وبناء على ذلك أيضاً، فإن فرصة إقامة الأنظمة الديمقراطية في البلدان الفقيرة وفرصة وجود أنظمة دكتاتورية في بلدان غنية هي أيضاً ضعيفة (Przeworski, 2004).

أما الرأي الآخر، فيشير إلى ضرورة وجود الديمقراطيات التنموية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية (developmental democracy) التي تمنح الأفراد بموجب القيود القانونية المفروضة على السلطة التعسفية الفرصة للتخطيط لمستقبلهم الاقتصادي (Kurzman et al, 2002; Goldsmith, 1987; Przeworski and Limongi, 1993). فالأنظمة الديمقراطية تشكل عاملاً مستقلاً، بينما تمثل التنمية الاقتصادية العامل التابع وفقا لهذا الرأي.

وبناء على ذلك، فإن حسم طبيعة العلاقة بين التحولات السياسية والاقتصادية أمر ليس سهلاً، إذ ليس من السهل الحسم أي منهما ضروري من أجل تحقيق الآخر، واي منهما يشكل عائقاً أمام تحقيق الآخر.

---

[11] تستند هذه النظرية أيضاً إلى نظرية مازلو للحاجات الاجتماعية، الذي يرتبها بشكل هرمي، تبدأ بالحاجات الفسيولوجية في قاعدة الهرم، تليها حاجات الأمن والحماية، ومن ثم الحاجات الاجتماعية، وفي رأس الهرم تقع حاجات تحقيق الذات وحاجات تقدير الذات. وبناء على هذه النظرية، فإن الأفراد لن يبحثون عن تقدير الذات وتحقيق الذات (self esteem and self actualization) إلا بعد تحقيق الحاجات الاقتصادية والاجتماعية الادنى منها، وعند ربطها بنظريات التحول الديمقراطي، فإن بناء النظام الديمقراطي يحتاج إلى تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية من أجل وضع أسس النظام الديمقراطي.

آليات التحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة

التحديات السياسية

تناقش الأدبيات التي حاولت دراسة ومعالجة حال مصر بعد الثورة رؤى وآليات مختلفة للخروج من الأزمة، منها ما تعلق بالسياسات الممكن اتباعها على المستوى الداخلي، ومنها ما ناقش التغيرات الممكنة على مستوى العلاقات الدولية.

بعضها اقتصر على دراسة أسباب قيام هذه الثورة، ودور النخبة الحاكمة في وصول مصر إلى ما آلت إليه، دون أن تضع أي خطة يمكن للنظام الجديد أن يتخذها في مواجهة التحديات المختلفة التي تعصف به. إلا أنها تؤكد على أن فشل النظام في وضع السياسات الكفيلة بالاستجابة للمطالب الشعبية هو ما أدى لاحقاً لسقوطه، وهذا ما يجب أن ينتبه إليه النظام الجديد. من الدراسات التي تناولت الموضوع؛ دراسة تحمل عنوان "مصر: التغيرات والتحديات أمام التحول السياسي" والتي تحدثت عن التحديات المختلفة التي سبقت الثورة، واهم الفاعلين في الساحة المصرية، وكانوا سببا في وصول الوضع إلى ما آل إليه.

الأدبيات حاولت تقديم مقترحات حول آليات التغيير الممكنة ضمن الموارد المتوفرة حالياً والتي طالبت بها الثورة. اختلفت الآليات التي قدمتها هذه الأدبيات نتيجة لاختلاف مداخلها وتصوراتها للأزمة المصرية.

بعض هذه الدراسات أشارت إلى أن الخروج من الأزمة الحالية يحتاج في البداية إلى ضرورة إعادة تنظيم العلاقة بين مؤسسة الجيش والسلطة التنفيذية في الدولة كخطوة أولى للخروج من الأزمة وتحقيق الاستقرار وبناء دولة المؤسسات. منها دراسة بعنوان "التحول الديمقراطي في مصر بين تحديي عسكرة السياسة وتسييس الجيش" للباحث جورج فهمي.

بينما اقترحت دراسة أخرى تحمل عنوان "الدولة الضعيفة والتحول الديمقراطي في مصر: ضرورات الإصلاح المؤسسي" أن لا يتقصر الأمر على إعادة تنظيم العلاقة بين السلطة التنفيذية والمؤسسة العسكرية فقط، وإنما ضرورة إعادة البناء الشاملة لمؤسسات الدولة وإجراء الإصلاح المؤسسي الشامل ومحاربة الفساد؛ هذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال تبني سياسات مختلفة، منها على سبيل المثال تسريح عدد من موظفي الدولة خلال عملية إعادة هيكلة أجهزتها.

أن مثل هذا الطرح لا يشكل حلاً باعتقادنا، فهؤلاء وإن كانوا يشكلون عبئاً على الجهاز الإداري للدولة، ويشكلون وجها من وجوه البطالة المقنعة، إلا أن تسريحهم من عملهم سيؤدي إلى ارتفاع نسب البطالة الحقيقية في الدولة بما يترتب عليها من آثار ونتائج أكثر ضرراً من وجودهم ضمن هيكلية هذه المؤسسات.

فمواجهة مثل هذه المشكلة لا تكمن في تسريح هؤلاء الموظفين، وإنما من خلال ايجاد آلية لإعادة هيكلة مؤسسات الدولة من جهة، أو تهيئة سوق العمل لاستيعاب جزء من هؤلاء الموظفين دون أن يشكلوا عبئاً إضافياً على الدولة في حال انضمامهم لصفوف العاطلين عن العمل.

إن علاج مثل هذه المشكلة يتطلب البحث في سياسات أكثر جدوى، تكفل من جهة ايجاد الحلول اللازمة لزيادة كفاءة الجهاز الإداري للدولة، وتضمن من جهة أخرى عدم خلق أي مشاكل اقتصادية أو اجتماعية قد تعيق عملية التنمية في المجتمع. فمصر بحاجة إلى ايجاد منظومة حلول متكاملة ودائمة تحقق الأهداف المنشودة للمجتمع.

بعض الأدبيات تناولت موضوع الإصلاح المؤسسي من منظور "العدالة الانتقالية". فاقترحت ضرورة إصلاح الأجهزة الأمنية (القمعية) في الدولة بالإضافة إلى الأجهزة الإدارية لتفادي انتشار الفساد والوقوع في أخطاء الماضي؛ لأن تلك هي الآلية الوحيدة برأيها التي يمكن من خلالها تعويض ضحايا المجتمع وحل النزاع وتحقيق العدالة الانتقالية في دولة ما. ومن هذه الدراسات دراسة بعنوان "العدالة الانتقالية في مصر: الاشكاليات والحقوق المقترحة".

يلاحظ هنا أن لا خلاف بين الباحثين حول ضرورة الإصلاح المؤسسي في الدولة، فالنظام الجديد بحاجة إلى إعادة هيكلة مؤسسات الدولة بكاملها وبشقيها العسكري والمدني، ذلك لأن إصلاح مؤسسات الدولة يعتبر اللبنة الأولى في بناء نظام ديمقراطي في مصر في مرحلة ما بعد الثورة، إلا أن هذه الدراسات وإن أجمعت على ضرورة الإصلاح المؤسسي فإنها لم ترسم سياسة واضحة من أجل إعادة الهيكلة هذه، إذ حددت هذه الدراسات الهدف دون أن تحدد الآلية اللازمة لذلك.

بعض الدراسات ترى في اللامركزية أحد أهم الآليات التي يجب اتباعها في عملية إعادة بناء مؤسسات الدولة، إذ رأت ضرورة إعادة تفعيل الحكم المحلي واللامركزية من أجل إصلاح

مؤسسات الدولة وتفعيل دورها في المستقبل. وأوصت بضرورة تحويل نظام الإدارة المحلية الحالي إلى نظام حكم محلي، وهو ما يمنح المحافظات المختلفة قدر واسع من الاستقلالية عبر صلاحياتها ومواردها. لأن من شأن ذلك أن يمنح الجميع في الدولة حق المشاركة السياسية. إذ يجب أن لا يتقصر دور المواطنين على المشاركة في الانتخابات واختيار مرشحيهم، وإنما يجب استكمال ذلك بخلق كيانات على مستوى القاعدة تشارك مع هؤلاء الممثلين في عملية التشريع والرقابة. من هذه الدراسات؛ دراسة تحمل عنوان "من الديمقراطية التمثيلية، إلى الديمقراطية التشاركية، نماذج وتوصيات" ودراسة أخرى بعنوان "الإدارة المحلية في مصر: إشكاليات التنظيم والعمل"

هذه الدراسات، وكما بات واضحاً، ترسم السياسات التي يمكن للنظام الجديد أن يتبعها فيما يتعلق بالسياسة المحلية الداخلية، وفي طريقة تنظيمه للإدارة العامة في الدولة، وتنظيمه للسلطة المركزية واللامركزية فيها، وتحاول وضع خطة طريق نحو حل المشاكل المختلفة التي تعاني منها الإدارة العامة من خلال تحديد هوية المؤسسات المركزية واللامركزية وتكليف كل منها بصلاحياتها المحددة بالقانون دون أي اعتداء من أي منهما على الأخرى.

تتناول هذه الدراسات القضايا الرئيسة التي يجب علاجها مع التطرق إلى السياسات التي يمكن اتباعها في سبيل ذلك. إلا أننا لم نجد بينها ما يبحث في التغيرات التي يجب تحقيقها على مستوى السياسات بشكل كامل من أجل خلق نظام متكامل، وإنما تناولت كل منها قضية معينة حاولت إصلاحها بشكل مستقل عن الظروف والعوامل الأخرى؛ فهي في معظمها تركز على ضرورة إعادة هيكلة الإدارة العامة في الدولة، وضرورة تطبيق الحوكمة ومبادئها،مع تقديمها لاقتراحات مختلفة بخصوص اللامركزية في الحكم، وهي في الغالب حلول تقع ضمن التصور النيوليبرالي لدور الدولة. وهي أيضاً وإن رسمت بعض السياسات بخصوص اللامركزية، إلا أن سياسات الحوكمة وإعادة هيكلة المؤسسات بقيت غائبة عنها، ولم تتناول التغيرات التي يجب تحقيقها بخصوص الموضوع، والتي ستكفل الاستجابة لمطالب الثورة، وتساهم في إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي.

التحديات الاقتصادية والاجتماعية

تربط دراسة ابراهيم سيف التي تحمل عنوان "تحديات التحول الاقتصادي في مصر" بين التحول الاقتصادي والتحول الديمقراطي، إذ أن تسهيل عملية الانتقال الناجحة إلى الديمقراطية تحتاج إلى بناء اقتصاد سليم يحقق الرفاه الاقتصادي للمواطنين. وهذا يحتاج إلى اعتماد سياسات مختلفة على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

ومع إمكانية صحة العلاقة العكسية بين التحولات الاقتصادية؛ بمعنى أن تحقيق الاستقرار السياسي أيضاً يمكن أن يشكل قاعدة لبناء اقتصاد سليم في المستقبل، وعدم استقرار الأوضاع السياسية سيؤثر بالتأكيد على الأوضاع الاقتصادية ويمكن أن يعيق عملية بناء اقتصاد سليم. إلا أن هذا الرأي يتوافق مع فرضيات هذا البحث، التي أشرنا فيها إلى أن تردي الأوضاع الاقتصادية كان سببا رئيساً في إعاقة عملية التحول الديمقراطي في مصر.

قدمت الدراسة مجموعة من السياسات التي يمكن للنظام الجديد أن يتخذها على المدى القصير والمتوسط والطويل يمكن أن تكون كفيلة بالاستجابة للمطالب التي قامت من أجلها الثورة من جهة، ومن جهة ثانية قادرة على علاج الأزمات المختلفة التي تواجه الاقتصاد المصري؛ منها التنسيق مع القطاع الخاص الذي يمتلك العديد من المبادرات اللالتزام بمبدأ المسؤولية الاجتماعية. مع ضرورة تعزيز الحوار المجتمعي بين الفئات المختلفة. والتركيز على أهمية الصحة والتعليم في مجال السياسات قصيرة الأجل التي يجب أن يتم اعتمادها كي يتم وضع مصر في المسار الصحيح.

كما أوصت الأدبيات بضرورة إصلاح نظام الأجور وتعيين الحدين الأعلى والأدنى كإحدى السياسات الرئيسة التي يجب اعتمادها في المستقبل القريب؛ لما لها من دور في تخفيف حدة التفاوت الطبقي بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وقدرتها على تحقيق أهم الأهداف التي قامت الثورة من أجلها وهو "العدالة الاجتماعية". وتربط هذه الدراسة بين السياسات الاقتصادية تأثيرها على الأحوال الاجتماعية في المجتمع؛ فزيادة حدة التفاوت في الرواتب والأجور تلعب دوراً هاما في زيادة حدة التفاوت الطبقي داخل المجتمع، ولذلك فإن اتباع سياسة تعيين الحد الادنى والحد الأعلى للأجور ستضمن جزئيا التخفيف من حدة هذا التفاوت.

بعض الأدبيات تناولت قضية في غاية الأهمية بالنسبة لمصر وهي مشكلة الأمن الغذائي. وقدمت مجموعة من المقترحات التي يمكن اعتمادها في المستقبل كسياسات عامة من أجل الحد من هذه الأزمة. فأوصت دراسة تحمل عنوان"الأمن الغذائي قضية أمن قومي، رؤية مستقبلية للمجتمع المصري" بضرورة تركيز الحكومة في المرحلة المقبلة على معالجة أزمة الانكشاف الغذائي، التي تعاني منها مصر بشكل كبير بعد تراجع الدعم المقدم للاستثمار الزراعي في المحاصيل الأساسية من جهة، وتراجع الدولة عن تقديم المعونات الغذائية للمواطنين، مع التزايد المستمر في أسعارها وتكاليفها من جهة ثانية.

ولم تغب سياسات الضمان الاجتماعي ـ كإحدى أهم السياسات الهادفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ـ عن الأدبيات؛ إذ تطرح دراسة بعنوان "نظرة مجتمعية حول نظام التأمين الاجتماعي المصري: التحديات والإصلاحات المقترحة" مسألة الضمان الاجتماعي بعد الثورة، مع ضرورة أن يوفر نظام الضمان الاجتماعي الحماية والرعاية من الأزمات والحد من آثارها، وتعزيز مستوى المعيشة.

كما ناقشت الأدبيات قضية فرعية ضمن الضمان الاجتماعي تتمثل في الرعاية الصحية، جاءت في دراسة تحمل عنوان"الصحة والعقد الاجتماعي الجديد لما بعد ثورة 25 يناير". وهي قضية هامة لا يمكن إهمالها لما لها من تأثير كبير على حياة شريحة واسعة من المجتمع.

إحدى أهم المقترحات التي قدمت في المجال الاقتصادي الاجتماعي كانت بخصوص سياسات الدعم التي يجب على النظام الجديد تبنيها بعد ثورة 25 يناير، إذ أن قضية الدعم السلعي كانت من أهم الأسباب وراء قيام العديد من الحركات الاحتجاجية خلال حقبة النظام السابق؛ الذي اتبع سياسة رفع الدعم عن السلع الأساسية في الدولة كإحدى أدوات السياسة النيوليبرالية. هذه السياسة لها دور هام في توفير السلع وإتاحتها للجميع وتحقيق العدالة الاجتماعية. نوقشت هذه السياسة في دراسة تحمل عنوان "سياسات الدعم قبل وبعد ثورة 25 يناير".

ركزت معظم هذه الدراسات على محاولة تفسير ودراسة دور النظام السياسي الجديد في التعامل مع القضايا التي ورثها من النظام السابق، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وتقديم المقترحات اللازمة لهذا النظام كي يتعامل مع مثل هذه القضايا. بينما بقيت العوامل والظروف

المجتمعية التي أدت إلى اندلاع الثورة بعيدة عن اهتمامهم. واستمروا في الحديث عن الإصلاحات المطلوبة من النظام دون الاستناد بشكل رئيس إلى هذه المطالب.

إن استمرار الحال على ما هو عليه، ووضع سياسات لا تستجيب للمطالب الشعبية، سيؤدي إلى تكرار الفشل في مثل هذه السياسات، وبالتالي، زيادة عمق الأزمة بين الشعب والدولة ونظامها السياسي، وزيادة الفجوة بين المطالب الشعبية وما هو كائن على الأرض نتيجة لتلك السياسات.

وبالرغم من أهمية هذه الدراسات وما ورد بها، باعتبارها مصدراً هاماً لفهم بعض العوامل والعناصر التي تلعب دوراً هاماً وحيوياً في الحالة المصرية. إلا أن الفهم الحقيقي لهذه الحالة يحتاج ليس فقط إلى تحليل الظروف الخارجية التي تؤثر عليها، وتناول القضايا العامة التي يمكن أن تبدأ الحكومة بمعالجتها. كما لا يقتصر على الإصلاح القانوني أو إجراء بعض التعديلات في بعض الجوانب كما ذكرت هذه الدراسات. وإنما يتطلب وجود تغييرات جذرية تتحقق في الأساس نتيجة للاستجابة للمطالب الشعبية المختلفة التي كانت سبباً رئيساً لقيام الثورة.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن هذه الدراسات وإن تعلقت بالتغييرات التي ينبغي على النظام الجديد القيام بها في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مرحلة ما بعد الثورة، وإن كانت تعكس جزءاُ كبيراً من المطالب الشعبية التي برزت في نفس المرحلة، إلا أن الحلول المقدمة كانت في الغالب مأخوذة من تجارب دول أخرى مرت بظروف مشابهة لتلك الظروف التي تمر بها مصر اليوم أو من تجارب دول الرفاه. ولم تعكس المطالب الحقيقية التي ظهرت في أثناء الثورة وما بعدها أو الإمكانيات المتاحة أمام النظام الجديد. والتغييرات التي يمكنه القيام بها في ظل هذه الإمكانيات. فتحدثت عن التغييرات التي يجب أن يحققها النظام الجديد من أجل بناء دولة ديمقراطية، وتجاوز مرحلة التحول الديمقراطي بنجاح.

وباختصار، فإن إنجاز عملية تحول ديمقراطي حقيقي في مصر يتطلب تجاوز البحث في التحول في داخل النظام السياسي فقط، أو التحول من أعلى ـ كما هو الحال في كل الدراسات التي تمت مراجعتها في هذا البحث على الأقل ـ إلى البحث في دور الطبقات الاجتماعية المختلفة التي قادت الثورة وقامت بها في هذه العملية، واعتبار مطالبهم مصدراً رئيساً لعملية التحول.

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة العلاقة بين التحولات السياسية والتحولات الاقتصادية، وأي منهما أكثر قدرة على التأثير في الأخرى، ولمن تعطى الأولوية في المستقبل. بمعنى تحديد

فيما إذا كانت التحولات الاقتصادية ستؤدي إلى تغييرات سياسية أم العكس. وهي عملية ليست سهلة كما ذكرنا أعلاه، فمصر شهدت خلال الحقبة الماضية حالة تدهور اقتصادي ترافقت مع تدهور سياسي وصل بها إلى ما آلت إليه.

إن إنجاز التحول الديمقراطي استناداً إلى الفرضيات الأساسية في هذه الدراسة[12]، يتطلب إنجاز تحولات اقتصادية واجتماعية قادرة على إعداد الأرضية اللازمة لهذا التحول. عدا عن ذلك، فإن تجاوز النموذج الإصلاحي في التغيير، واللجوء إلى الثورة يتطلب من النظام الجديد تبني نماذج صنع السياسات القائمة على نفس النهج.

ودون تحديد نموذج بعينه لصنع السياسات العامة، فإن هذه الدراسة ستعتمد على نظريات صنع السياسات العامة القائمة على الاتجاه من أسفل لأعلى؛ على أفتراض أن مثل هذه النماذج أكثر قدرة على الاستجابة للمطالب المختلفة، كونها تتوافق مع النموذج الثوري في التغيير القائم على نفس الاتجاه.

[12] راجع الفرضية الثانية.

الجزء الأول: بنية وخصائص النظام المصري قبل الثورة

تشترك أنظمة الحكم في الأقطار العربية في أنها بمعظمها نشأت بعد نجاح حركات التحرر الوطني في إنهاء الاستعمار العسكري. كما تتسم في أن أبرز قادتها هم ممن كانو قادة لتلك الحركات، التي تمكنت ـ بعد نجاحها في مهمة إنهاء الإستعمار ـ من السيطرة على الحكم مستمدة شرعيتها من دورها في عملية التحرر الوطني.

نشأت هذه الأنظمة بناء على الشرعية الثورية، وحاولت طيلة فترة حكمها ترسيخ وتعزيز شرعيتها تلك، فأقامت النظام التسلطي في دولة ما بعد الاستعمار، وقمعت المطالب الشعبية المتعلقة بالحقوق والعدالة الاقتصادية (مصطفى، 2011).

يقول الجابري أن ما يميز أنظمة الحكم في الوطن العربي هو أنها نشأت في أثناء خضوع المنطقة للاستعمار الأوروبي، إذ نُقلت الأنظمة الإدارية والمؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي كانت سائدة في الدول الاستعمارية إلى البلدان العربية، مؤسسات من نوع ديمقراطي ليبرالي. ويشير الجابري إلى أن هذه المؤسسات وبالرغم من نشوئها وتطورها التدريجي في دول الاستعمار، وتطورها بموازاة مع الدولة نفسها، إلا أنها غرست غرساً وأحياناً بالقوة في الدول المستعمرة. وبالتالي، وحسب ما يرى الجابري، فإن الدولة أو السلطة الحاكمة هي التي أوجدت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها، ووجهتها بالطريقة التي تريد. وقد عملت هذه المؤسسات على امتصاص مضمون الديمقراطية، بحيث أصبحت لا تمارس إلا على مستوى رجالاتها فقط. (الجابري، 1994)

ما يقوله الجابري يشير إلى أن نشأة أنظمة الحكم في الوطن العربي لم تكن مرتبطة بنشأة الحركة الوطنية التي قادت عملية التحرر الوطني فيها فقط، بل ارتبطت بوجود القوة الاستعمارية وما خلفته من إرث في البلاد العربية. لذلك، فإن حركات التحرر الوطني لم تنشئ أنظمة جديدة بقدر ما ورثت أنظمة ومؤسسات قائمة بالفعل غرسها وأوجدها المستعمر. "فكان الاستقلال عبارة عن تأميم هذه البنى بتسليم السلطة وحلول حكام وموظفين من أهل البلد مكان الحكام والموظفين الأجانب، أما العلاقات بين الدولة والمجتمع فقد بقيت تسري في القوالب نفسها التي كانت تسري فيها دولة الاستعمار، قوالب وأجهزة مهمتها احتواء المجتمع والهيمنة عليه" (الجابري، 1993).

وقد مرت مصر بظروف مشابهة لتلك التي مرت بها معظم الدول العربية، فقد ظهرت فكرة الاستقلال وإنشاء الدولة القطرية أو الدولة الحديثة فيها في نهاية القرن الثامن عشر تقريبا، مع محاولات محمد علي لإنشاء الدولة الحديثة التي ترافقت مع الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون.

ما يقوله الجابري ينطبق على مصر، إذ حاول محمد علي ـ الألباني الاصل ـ بناء الدولة الحديثة في مصر على النسق الأوروبي، مستخدما النماذج الغربية في محاولة منه لتوطينها محليا. وقد بدا متأثرا إلى حد كبير بالاستعمار الفرنسي للبلاد بالرغم من قصر مدة حكمه فيها والتي لم تكد تتجاوز الثلاث سنوات.

نشأة الدولة المصرية الحديثة

كانت نشأة مصر الحديثة على يد محمد علي باشا أول إرث لما خلفه الاستعمار المتمثل في الحملة الفرنسية على مصر في تلك الفترة؛ فقد استغل محمد علي ما قام به الفرنسيون في مواجهة المماليك في تلك الفترة، وما وصل إليه المماليك من ضعف وتهالك من أجل بناء الدولة الحديثة التي كان يسعى لها

جمع نظام محمد علي بين الانقلاب العسكري والثورة الشعبية، وأنشأ نظاماً اقتصاديا واجتماعيا شكل مزيجا من الفرعونية والمملوكية مما جعله نسخة جديدة من نماذج الطغيان الشرقي وعلماً جديداً من أعلام الاوتوقراطية المطلقة (بدوي،1999: 16). إذ لم يختلف عن أي من الزعماء الاوتقراطيين الذين سبقوه، فكان فرعونا جديداً في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فسيطر على الأرض المصرية، وأعلن نفسه المالك الوحيد لها، مع منحه للعاملين فيها أو للفلاحين حق الانتفاع. "هذا بعد أن ألغى نظام الالتزام، واسترد للدولة أراضي الأوقاف واقطاعيات المشايخ العلماء والأمراء المماليك، ثم لم يلبث أن فرض الاحتكار على نظام الإنتاج الزراعي. رغم معارضة الفلاحين. ثم فرضه على التجارة الداخلية والصناعة المحلية." (بدوي، 1999: 16). فكان بذلك كغيره من الحكام الاوتقراطيين، أنشأ حكومة مستبدة ما يميزها عما كان سائدا قبل ذلك أنه أوجد نظاماً لإدارتها. وسيطر على حالة الفوضى التي كانت سائدة في أوساط دولة المماليك سابقا (الرافعي، 1989 أ: 515)، إذ اتسم نظام الحكم في عهده بالمركزية الشديدة مقارنة مع ما كان سائدا في دولة المماليك (عبد الله، 2005: 56).

أنشأ محمد علي نظام حكم وراثي يقضي بانتقال السلطة إلى أحفاده من بعده، وشهدت مصر خلال فترة حكم أحفاده ثورات محلية مختلفة ومرت فيها مصر بأزمات مختلفة، منها على سبيل المثال ما شهدته فترة حكم الخديوي اسماعيل من تراكم للديون الخارجية التي زادت من سيطرة الدول الدائنة على مصر (الرافعي، 1989؛ الأنصاري، 1997).

ازداد ضعف النظام الذي أنشأه محمد علي في فترة حكم الملك فاروق آخر حكام الدولة الملكية في مصر، الذي شهدت فترة حكمه انتشاراً للفوضى والفساد، كما شهدت مظاهرات عنيفة نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية وازدياد الفجوة بين السلطة والمجتمع (يوسف، 2006: 585).

بالرغم من النجاحات التي حققها محمد علي، إلا أن النزعة السلطوية التي تملكته، ورغبته في استئثار السلطة دفعته في أحيان كثيرة إلى تبني سياسات في مجالات مختلفة كانت السبب في انهيار النظام الذي استمر حوالي قرن ونصف. فمحمد علي وان استطاع بناء الدولة الحديثة في مصر إلا أن سياساته كانت سبباً رئيساً في انهيار الدولة في عهد أحفاده.

وبالرغم من حرص محمد علي على بناء الدولة وتثبيت دعائمها، إلا أن أحفاده لم يحملوا نفس البرامج والأفكار التي كان يحملها، فهم وبالرغم من اختلافهم في السياسات إلا أن ما يميزهم هو اتفاقهم على تكريس سلطتهم وتعزيز سيطرتهم على الدولة.

وقد ترافقت هذه السياسات مع انتشار الفساد والزبونية، وانتشار ظاهرة الاعتقال السياسي، وان كانت بتسمية مختلفة، يذكرها الأفغاني بأنها كانت تشمل فئات مختلفة من الأعيان بسبب معارضتهم لسياسات الدولة. كما برزت ظاهرة التعذيب في السجون، وقمعت الحريات الشخصية، وعزز حكام مصر الحكم الفردي المطلق في البلاد (الافغاني وعبده، 2002: 242).

وبالتالي، فقد كان للأزمات المختلفة التي بدأت منذ عهد محمد علي والتي تمثلت في نزع الملكية الفردية واحتكار الصناعة والتجارة والزراعة، ومن ثم إعادة توزيع الاراضي على رجال الدولة المقربين من النظام التي نتج عنها النظام الاقطاعي في مصر بالإضافة للأزمات المختلفة التي شهدتها فترة حكم احفاده دوراً هاما في تعزيز الرفض المجتمعي لنظام محمد علي، ومن ثم الثورة عليه بعد حوالي مئة وخمسين سنة من الحكم.

هذه الأزمات نتجت باعتقادنا عن محاولة محمد علي وأحفاده توطين النماذج الغربية في عملية بناء الدولة، دون العمل على إنتاج نموذج محلي نابع من جوف الاحتياجات المحلية، إذ غرست النماذج المستوردة غرسا في مصر ولم تتمكن من مواجهة الأزمات المختلفة التي ترتبت عنها لعدم ملاءمتها لطبيعة المجتمع المصري وبنيته وخصائصه. ولم ينتج عنها إلا تعزيز النفوذ الأجنبي وسيطرة القوى الاستعمارية على النواحي السياسية والاقتصادية في البلاد.

فجاءت ثورة يوليو عام 1952 كرد فعل على الفساد والظلم الاجتماعي والتفاوت الطبقي في المجتمع المصري، الذي لعب محمد علي وأحفاده دوراً هاما في تكريسه.

مشكلة الديمقراطية في مصر قبل عام 1952

يشير طارق البشري إلى أن ما يميز الدولة التي أنشأها محمد علي هي الانفصال القاطع بين النخبة الحاكمة وبين المحكومين، واقتصار دور الشعب في تقديم "علائف العسكر" دون أن يكون لهم أي دور في أي نشاط سياسي او عسكري آخر، وبهذا المنطق التقليدي بدأ محمد علي ينفذ سياساته المختلفة في مصر، ولهذا السبب أيضاً حرص خلال الفترة الأولى من حكمه على حرمان المصريين من العمل في الجيش، واستعان بالعنصر الأجنبي في كل ما يتعلق به (البشري، 1980: 12).

وقد فرضت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشتها مصر قبل ثورة عام 1952- وان كان هناك سخط ورفض شعبي لها - واقعا حرم الشعب من الديمقراطية والممارسة الفعلية لها بما يمكنهم من امتلاك القدرة على ردع من لم يستجب لهم. وهو أيضاً ما أعاق قدرتهم على القيام بأي ثورة للتعبير عن رفضهم لمثل تلك الأوضاع.

فسادت حالة من عدم الرضا الشعبي عن نظام الحكم، ارتبطت بسوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد والتي ولدت مشاكل وأمراض اجتماعية مختلفة تفاقمت يوماً بعد يوم. فكانت هناك دلائل ومقدمات مختلفة تشير إلى أن الثورة ستقوم لا محال، وما كانت الثورات التي سبقتها إلا تمهيدا لها، ودلائل على وجود حالة من الرفض او عدم الرضا عن النظام الحاكم وسياساته في المجالات المختلفة.

وكانت سياسات الملك فاروق والطبقة الحاكمة معه من أهم العوامل التي كانت تدفع الشعب والجيش معا باتجاه الثورة. ولعل حركة الجيش لم تكن الا استجابة لمثل تلك الحاجات الشعبية

الملحة والتي عجز الشعب عن التعبير عن رفضه لها بشكل علني من خلال ثورة شعبية ترفض ذلك النظام وسياساته وما تركه وخلفه من آثار في المجتمع. فتوافر الاسباب الموضوعية لقيام الثورة الشعبية دون قيامها، وتبني الجيش لمثل تلك الحركة يوحي باعتقادنا أن مشكل الديمقراطية في مصر قد بلغت ذروتها في تلك الفترة.

نشأة النظام الجمهوري بعد ثورة يوليو 1952

"كانت أهمية ثورة يوليو 1952 أنها أنهت دور برجوازية ثورة 1919 بقوانين الإصلاح الزراعي التي حطمت ملكياتها الكبيرة التي كانت ترسي عليها سيطرتها على الحكم، كما أنهت أيضاً دور الملكية بعد خلع الملك فاروق .... ثم أنهت الاحتلال البريطاني لمصر في يونيو 1956" (رمضان، 1995 أ: 355). فانتقلت السلطة لأول مرة إلى المصريين أنفسهم بعد عدة قرون من خضوعها للحكم الأجنبي.

ما تتسم به هذه الثورة، هو أنها وبالرغم من إعادتها للحكم لأيد مصرية إلا أنها كرسته في يد فئة واحدة، تمثلت في السلطة العسكرية التي قامت بها. وهو ما شكل عاملاً مهماً في الصراعات المختلفة التي برزت في مصر لاحقا، ذلك لأن مهمة الجيش الطبيعية تتمثل في الحفاظ على الدولة من دون الحكم بصورة مباشرة، إلا أنها وفي الحالة المصرية تولت الحكم بنفسها. فتولد نوع جديد من الصراع بين البرجوازية التي حكمت مصر قبل الثورة من جهة وبين الجيش الذي انتزع منها هذه السلطة من جهة أخرى.

حملت هذه الثورة عدة مبادئ سعت إلى ارسائها وتحقيقها في المجتمع المصري. تمثلت في القضاء على الاستعمار والقضاء على الاقطاع، والقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم، وإقامة عدالة اجتماعية، وإقامة جيش وطني، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة (هلال، 2006: 137). وهي أهداف لم تكن إلا استجابة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة، إذ رأت هذه المجموعة أن لا بد من إصلاح الوضع الداخلي وتحقيق الاستقلال والتحرر من التبعية. فتولدت الحاجة عند مجموعة من ضباط الجيش المصري من أجل حمل مبادرة التغيير التي لم تكن الا استكمالا لمسيرة الثورات الساعية إلى التحرر قبلها.

وذكر محمد نجيب أيضاً في أحد البيانات التي ألقاها للشعب المصري بأن هذه الثورة جاءت للقضاء على الاستعمار وأعوانه. ولأجل ذلك طلبت قيادة الثورة من الملك فاروق التنازل عن

الحكم. كما أشار البيان نفسه إلى أن تاريخ أسرة محمد علي ما كان إلا عبارة عن سلسلة من الخيانات التي ارتكبت بحق الشعب المصري، وكانت من أهم العوامل التي أدت لاحقا إلى زيادة التدخل الأجنبي في مصر. وكان من أهم هذه الخيانات سياسات الخديوي اسماعيل التي أغرقت مصر في الديون الخارجية، وفتحت المجال أمام التدخل الخارجي في البلاد. والتي أعقبها حسب البيان سياسات الخديوي توفيق ابن اسماعيل التي أكملت صورة الخيانة السافرة لينتج عنها دخول جيوش الاحتلال لأرض مصر "لتحمي الغريب الجالس على العرش الذي استنجد بأعداء البلاد على أهلها"[13].

جاءت ثورة يوليو بذلك للتعبير عن رفض سياسات النظام المصري من ناحية، ومن أجل علاج المشاكل المختلفة التي تسبب بها طيلة فترة حكمه من ناحية ثانية. إذ تسبب النظام في وجود مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية بلغت درجة من الصعوبة والتعقيد دفعت قادة ثورة يوليو إلى تبني النهج الثوري ورفض النهج الإصلاحي. ولم تأت كحدث عارض في التاريخ المصري؛ إذ أدت الظروف السياسية والاجتماعية التي شهدتها مصر خاصة في أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات، والتي ترافقت مع هزيمة الجيوش العربية ومن ضمنها الجيش المصري في حرب فلسطين في عام 1948، إلى حدوث نوع من الحراك السياسي داخل الجيش المصري دفعهم باتجاه الثورة على النظام الملكي ودعوة الملك فاروق إلى التنحي عن الحكم. فتراكمت مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية قادت إلى تلك الثورة وتسببت في انفجارها.

وكان الاحتلال البريطاني من أهم الاسباب التي أدت إلى قيامها، فكان لوجوده وتغلغله ونفوذه السياسي والاقتصادي في البلاد، والذي ترافق مع استغلال السلطة الحاكمة الممثلة بالأسرة المالكة وكبار الاقطاعيين لجهود الشعب وخيرات البلاد، وتوجيههم للجهاز الحكومي لخدمة مآربهم وغاياتهم الشخصية الدور الأكبر في قيام تلك الثورة (فهمي، 1963: 109).

فتضافرت العوامل التاريخية والسياسية المختلفة، من الاحتلال إلى الاستعمار إلى مساوئ حكم فاروق، وتزايد تأثيرها بشكل ملحوظ في عهد الأخير لتشكل البواعث الرئيسة لقيام ثورة يوليو،

---

[13] للرجوع إلى النص الكامل للبيان، يمكن مراجعة بيان رئيس الجمهورية إلى الشعب المصري من خلال الرابط http://www.marefa.org/index.php/وثائق_ثورة_23_يوليو_1952 تم الاسترجاع بتاريخ 2012/7/13

وتؤدي في النهاية إلى نزع السلطة من أسرة محمد علي. ومع تراكم الأحداث والمشاكل السياسية منذ عهد محمد علي وحتى الملك فاروق، كان لا بد من أن تسعى الثورة لا إلى محاربة السلطة الاستعمارية فقط، وإنما أيضاً إلى مواجهة كل من يهادنها ويقف وراءها. فكان من الطبيعي أن تحمل الثورة هدف نزع السلطة من أسرة محمد علي بأكملها، في سبيل مواجهة الاستعمار وسلطته في البلاد.

ونشأ النظام الجمهوري في مصر بعد نجاح ثورة يوليو 1952 في السيطرة على الحكم بعد تنحية الملك فاروق عنه وعزله، وإنهاء النظام الملكي في البلاد.

عبد الناصر والتحول الديمقراطي

كان لوصول عبد الناصر إلى الحكم دوراً هاما في تغيير ملامح النظام في البلاد، إذ وبوصوله إلى السلطة دخلت مصر مرحلة جديدة من تاريخها السياسي.

السياسات الاقتصادية والاجتماعية لنظام عبد الناصر

أشارت كل المعطيات التي توفرت بعد اندلاع الثورة، إلا أن قيادة هذه الثورة قررت دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. من أجل تحقيق التغييرات التي تسعى لها في المجالات المختلفة. فكان "من أول ما قامت به إنشاء مجلس أعلى للتخطيط، ثم إنشاء مجلس الإنتاج القومي ومجلس الخدمات. وهو ما يعبر بوضوح عن اهتمام الثورة بوضع الخطط والبرامج لتنمية المجتمع في جميع المجالات على أساس من التخطيط السليم والعمل الجاد" (حماد، 1994: 142).

وفي استنادهم إلى المعطيات الاقتصادية الموجودة في البلاد، توجهت قيادة الثورة إلى تطوير القطاع الصناعي من أجل دفع عجلة التنمية، بقصد إقامة الصناعة الوطنية كإحدى السياسات التي تدعم الاستقلال الوطني وتعززه، وذلك لما للصناعة من دور في دعم الاقتصاد المحلي لما يترتب عليها من توفير لفرص العمل ودعم الميزان التجاري للبلاد.

وكان واضحاً أن الدولة انحازت في تلك الفترة لصالح الشعب والقوى العاملة. "إذ كان الهدف هو إقامة قاعدة صناعية حقيقية تفتح آفاق التنمية والإنتاج وتحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي رفعتها الثورة منذ البداية" (حماد، 1994: 145).

من بين السياسات الزراعية والسياسات الاجتماعية في عهد عبد الناصر؛ نزع الملكية الخاصة التي تزيد عن حد معين حدده القانون، وإعادة توزيع الأراضي على الفلاحين، وتنفيذ العديد من المشاريع الزراعية من ضمنها استصلاح مساحات شاسعة من الأراضي للاستفادة من مشروع السد العالي (حماد، 1994: 146). وقبل ذلك تنفيذ مشروع إنشاء السد العالي بالرغم من كل الضغوط التي فرضت على مصر من قبل بريطانيا وأمريكا، والتي كانت تهدف إلى إعاقة عملية بنائه.

رفعت ثورة الضباط الاحرار في مصر شعار تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الاستغلال الطبقي في المجتمع مترافقة مع شعار التخلص من الاستعمار والتغلغل والنفوذ الاجنبي في البلاد. وهو ما يشير إلى مدى الترابط بين هذين الهدفين، وإن لم يكن هناك أي اشارة صريحة إلى ذلك. إذ حاول الاستعمار الاجنبي وطيلة فترة حكمه لمصر استغلال البلاد أرضاً وشعباً وكل من أجل تحقيق أهدافه وغاياته، وبما يضمن تحقيق مصالحه. مستعيناً في سبيل تحقيقه لهذه الأهداف بفئات محلية أو بما يسمى بالبرجوازية والأسرة الحاكمة في مصر، والتي كانت تمتلك من النفوذ والصلاحيات ما يمكنها من تقديم تلك المساعدة له.

هذه الطبقة اعتمدت بدورها ـ وفي سبيل تقديمها للدعم للاستعمار الأجنبي ـ على فئات محلية خضعت لسيطرتها بصورة شبه مطلقة. كانت تستغلها بشكل كامل من أجل تحقيق مصالحها المتمثلة في المحافظة على ما تمتلكه من مال وسلطة. فكان هناك ارتباط عضوي بين سلاسل الاستغلال التي وقعت على الشعب المصري. والتي تبدأ حلقاتها في دول الاستعمار وتنتهي في شكل الاقطاع المحلي الذي ساد فيها.

ومن هنا يظهر الترابط بين شعاري الثورة، تحقيق الاستقلال الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية. فكلاهما يرتبط بالتخلص من الاستغلال الذي وقع على الغالبية العظمى من الشعب المصري. الإستغلال الذي مارسته الطبقة البرجوازية على صغار الفلاحين والعمال في المجتمع من أجل تحقيق مصالحها، واستغلال بريطانيا لهذه الفئة وللمجتمع بأكمله من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها. فكان لا بد من وجود تزامن بين التخلص من الطرفين من أجل تحقيق التغيير المرغوب فيه في المجتمع.

تمكنت ثورة يوليو من ايجاد نوع من الحراك الاجتماعي داخل المجتمع أدى إلى حدوث تغييرات جذرية في تكوينه وتركيبته، إذ تقلصت الفوارق الطبقية نتيجة إعادة توزيع الملكية على الشعب من خلال قوانين الإصلاح الزراعي. كما تقلص النفوذ السياسي والهيبة الاجتماعية لفئة الاقطاعيين أو الرأسماليين الكبار في البلاد.

كما ساهمت سياسات الثورة في توفير الفرص المتساوية سواء في التعليم، أو التوسع في تقديم الخدمات أو من خلال تعزيز المساواة بين المرأة والرجل في المجتمع في توسيع القنوات القديمة للحراك الاجتماعي أمام الطبقة المتوسطة والدنيا "ففي الوقت الذي خبرت فيه البرجوازية المصرية حراكا من أسفل، كان أبناء الطبقة الوسطى والدنيا مهيئين ـ بفضل الفرص التعليمية التي أتيحت لهم في السنوات العشر الأولى للثورة ـ للصعود واحتلال المراكز القيادية والوسيطة في الشركات والمؤسسات التي أممت" (حماد، 1994: 182).

نتيجة لإلغاء قوانين التعليم التي كانت سائدة في العهد الملكي، والتي كانت تقصر التعليم على أبناء الطبقة الحاكمة والبرجوازية. ونتيجة لإقرار قوانين جديدة للتعليم توفره للجميع بشكل مجاني، وإقرار القوانين التي تقر بالمساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع؛ ظهرت نسبة عالية من المتعلمين من الجنسين، كما ارتفعت نسبة التعليم بين النساء مما أدى إلى تزايد العاملين من كلا الجنسين، ومن الطبقات الدنيا والوسطى في الأعمال الحكومية (حماد،1994: 185).

تنعكس هذه النسب بطبيعة الحال على النواحي الاقتصادية والسياسية في المجتمع المصري، نظراً لارتباط التعليم بقضايا جوهرية أخرى تتمثل في مدى مساهمة هذه الفئة في الحركة العلمية والصناعية وحركة النهضة بشكل عام في البلاد، إذ تلعب الدور الطليعي عادة في قيادة حركة التغيير وترسيخ الأسس والقواعد الجديدة في المجتمع.

سيطرت الحركة الناصرية إذن على النواحي الاجتماعية بفروعها السياسية والاقتصادية والثقافية، من خلال مشروع نهضوي استطاعت بموجبه القضاء على التمييز الاجتماعي والطبقي الذي كان سائدا في العهد السابق، وتمكنت من خلق حراك اجتماعي ملحوظ داخل المجتمع عبر التغيير التدريجي في مختلف مناحي الحياة، فظهرت طبقات جديدة، نشطة وفاعلة تمكنت من المساهمة في اكمال حركة البناء والنهضة التي بدأها عبد الناصر.

إن نظام عبد الناصر والسياسات التي اتبعها، وإن ساهمت في تحقيق نهضة مصر الاقتصادية، وهدم البنى الاقطاعية التي كانت سائدة قبل ذلك من خلال حراك اجتماعي ملحوظ. وإن ساهمت في تعزيز مكانة مصر كقوة إقليمية، مستقلة سياسيا وغير تابعة اقتصاديا، تقف على الحياد من كل الصراعات الدولية. إلا أن عبد الناصر لم يتمكن من بناء نظام سياسي ديمقراطي.

ولعل لطبيعة نشأة عبد الناصر وخلفيته العسكرية دوراً هاما في ذلك، فهو وإن رفع شعاراً ينادي بإقامة نظام ديمقراطي في البلاد، إلا أن الممارسات الفعلية جاءت بما يخالف ذلك. فخلق نظاماً اوتقراطيا يعتمد على الحاكم الفرد المتمتع بشعبية وتأييد جماهيري واسع يقوم على إقصاء كل من كان يخالفه في الرأي والتوجهات، من محمد نجيب إلى الليبراليين والاسلاميين وغيرهم. فتجسد النظام الجديد في شخصه وما يحمله من أفكار وتوجهات، في غياب شبه كامل لأي أطراف أخرى، من خلال الغاء الأحزاب والتنظيمات السياسية، وتقييد حرية تأسيسها.

فالنظام الذي أنشأه عبد الناصر قام في البداية بصورة انقلاب عسكري، أخذ فيما بعد صفة الثورة، ولعل ذلك هو السبب الذي حال بين نظامه والديمقراطية. إذ يتعسر في الغالب على الأنظمة التي تنشأ بانقلاب عسكري أن تتحول إلى نظام ديمقراطي سليم مهما حققت من إنجازات على مختلف الاصعدة.

وهنا يمكننا القول، أنه وبالرغم من سعي عبد الناصر إلى إقامة نظام اشتراكي يهدف بالأساس إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق الطبقية في المجتمع، والقضاء على البرجوازية القديمة والنظام الاقطاعي، إلا أن غياب الديمقراطية كانت نقطة ضعف رئيسة للنظام الجديد جعلت البناء الاشتراكي يقوم على قاعدة سلبية. إذ كانت "عملية البناء السياسي بأبعادها القيادية والأيديولوجية، وتلك المتصلة بالجانب الشعبي أضعف حلقات الدولة الناصرية، إذ ظل الرئيس عبد الناصر معتمداً على الكاريزمية من ناحية وعلى البيروقراطية من ناحية أخرى، ولم يتم تحويل هذه الكاريزمية إلى مؤسسات وتقاليد سياسية فاعلة" (عبد الله، 2005: 92).

ما يؤخذ على عبد الناصر ، أنه لم يكن طموحا ـ برأي جلال أمين (2006) ـ لدرجة تجعله يتصور أن العرب يمكن أن يقدموا إلى الانسانية نموذجاً مختلفاً للنهضة، فكان هدفه الأكبر هو المساواة مع الغرب لا التميز عنهم. الهدف الرئيس له هو التخلص من السيطرة دون أن يكن هناك أي محاولات لاكتشاف الذات، كما هدف إلى تحقيق التنمية دون البحث عن الإبداع. لأجل

ذلك لم ينجح عبد الناصر في تحقيق الأهداف التي رفعتها الثورة، ولم يتمكن من بناء ترسيخ أسس النظام الديمقراطي.

محمد أنور السادات : تغييرات جذرية في بنية وخصائص النظام المصري

في عهد السادات، دخلت مصر مرحلة جديدة مختلفة تماماً عن تلك التي بدأها عبد الناصر، كان أولها اعلان الدستور الدائم للبلاد عام 1971، رافعا شعاري "دولة المؤسسات وسيادة القانون". " فكان يتطلع إلى إعادة تقويم ايديولوجية للنظام، والابتعاد بلطف عن الاشتراكية والاتجاه اكثر نحو الدين" (براون وروزفسكي، 2011: 4).

رفع السادات في عام 1971 شعار التصحيح، الذي كان يهدف برأيه إلى استكمال مسيرة عبد الناصر في تحقيق أهداف ثورة عام 1952. ولكن بآليات مختلفة عن تلك التي اتبعها عبد الناصر. من ضمنها سياسة الإنفتاح الاقتصادي.

وفي السياق العام، يمكننا القول بأن عملية التحول التي وقعت في مصر في حقبة السادات كانت تحمل التوجه التالي:

1- تقليص دور القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

2- توثيق العلاقات مع الغرب والصلح مع اسرائيل.

3- تحول مصر من دولة منتجة إلى دولة مستهلكة توجه إنفاقها إلى الجيش والأمن، ودولة ريعية تعتمد على موارد السياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين في الخارج والبترول والقروض والاستثمارات الأجنبية.

4- التحول إلى سياسات النمو التابع، والتوسع في سياسات الاحتواء الأمني والتضييق على حركة المجتمع المدني، وتقليص دور الدولة الاجتماعي في مجالات التوظيف وتعيين الخريجين والدعم السلعي (عبد الله، 2005: 113).

آثار سياسة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع

كان لسياسات الانفتاح الاقتصادي انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ إذ أدت إلى تزايد حدة مشكلات البطالة والتضخم والمديونية والتبعية الاقتصادية للخارج، وزيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وتدهور

الأوضاع المعيشية لقطاعات واسعة من الشعب نتيجة لتدني مستوى المرافق والخدمات العامة، وتفاقم مشاكل الصحة والتعليم والإسكان (أمين، 2006: 20). كما أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى تدهور أوضاع شرائح واسعة من الطبقة الوسطى المصرية، مما أضعف من دور هذه الطبقة في المساهمة في عملية التحول الديمقراطي، فهذه الطبقة تشكل عادة ركيزة هذا التحول، ومصدراً للحيوية السياسية في المجتمع (ابراهيم، 2006: 64). كما ساهمت سياسة الانفتاح في بروز قوى اقتصادية جديدة ضمت شرائح من الرأسمالية التقليدية التي تعود جذورها إلى ما قبل ثورة يوليو (أمين، 2006: 142).

أدت هذه السياسة أيضاً إلى ارتفاع حجم الدين الخارجي مقارنة مع الناتج القومي الإجمالي، فبعد محاولات عديدة من أجل التخلص من الديون التي تراكمت على مصر في عهد الخديوي اسماعيل. وانخفاض حجم هذا الدين إلى أدنى حد في عهد جمال عبد الناصر بما لم يكن يتجاوز 18% من الناتج المحلي الإجمالي. جاء السادات ليغرق مصر مرة أخرى بالديون الخارجية نتيجة الاقتراض المفرط من الخارج حتى بلغ حجم الدين الخارجي في نهاية عهده في عام 1980 حوالي 21 مليون دولار وبما يعادل 128% من الناتج المحلي الإجمالي (المصري اليوم، 2011).

وبالتالي، يمكننا القول هنا بأن مصر شهدت خلال عهد السادات تحولات متعددة في المجالات السياسية والاقتصادية، لحقت بالمجتمع المصري وبمؤسساته والأفكار السائدة فيه وتوازناته وعلاقاته الدولية أيضاً، إذ انتقلت مصر في الجانب الاقتصادي من مفهوم التخطيط القومي الشامل، إلى الاعتماد على سياسة الباب المفتوح وحرية حركة السوق في ظل الانفتاح الاقتصادي. كما انتقلت في الجانب السياسي من مفهوم الحزب السياسي الواحد إلى مفهوم التعددية الحزبية.

وتشير الدراسات، إلى أن أهم أسباب لجوء السادات إلى الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية السياسية حالة الفراغ السياسي التي دخلت بها مصر بعد وفاة عبد الناصر، بما يحمله من صفات كاريزمية تجعل من الصعب على شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص سد ما تركه من فراغ. فشكلت هذه السياسية أحدى الأدوات التي استخدمها في تثبيت نظام حكمه بما يتناسب مع شعار دولة المؤسسات وسيادة القانون. كما أن اتجاه النظام لتبني

سياسة الانتفاح الاقتصادي شكل عاملاً هاماً في الانتقال إلى التعددية السياسية، باعتبار أن التعددية السياسية تتطلب نوعا من الانفتاح السياسي (ابراهيم، 2006: 36).

بالإضافة إلى ما سبق، فإن التحولات السياسية التي شهدتها مصر فيما يتعلق بسياساتها الخارجية، والتي تمثلت في إقامة علاقات وثيقة مع الغرب والولايات المتحدة تحديدا، بدلا من العلاقات التي كانت تربطها بالشرق والاتحاد السوفييتي على وجه التحديد، كان من أهم العوامل التي دفعت القيادة السياسية من أجل الأخذ بمبدأ التعددية السياسية، بما يتماشى مع المبادئ الغربية، وبما يظهر نظام السادات بصورة النظام الذي يسير على طريق الديمقراطية الليبرالية الغربية (ابراهيم، 2006: 37).

ومع ذلك، فإن السادات لم يكن يهدف إلى إقامة تعددية سياسية حقيقية في مصر، وإنما كان يهدف إلى ايجاد أحزاب سياسية توافقه في الأيديولوجيا دون أن تحمل أي اختلاف جذري مع اتجاهه في الحكم. فالاختلاف الذي كان يسعى لتعزيزه يتعلق فقط "في التفصيلات وبرامج التنفيذ، ولا ينصرف إلى توجهات السياسة العامة في المجال الداخلي والخارجي، [مع إمكانية] قيام الأحزاب [في ظل] ممارسات الاجماع السياسي التي لا توجد عادة إلا في إطار التنظيم السياسي الواحد" (هلال، 2006: 199).

كما أن التعددية الحزبية التي خلقها السادات عادت بقرار من سلطة الحكم، أو بمعنى آخر، عادت بمبادرة السلطة السياسية ممثلة بالسادات، ما يعني أنها عملية تمت من أعلى إلى أسفل. وهو ما يدل على أن عملية التحول هذه لم تأت نتيجة وجود مطالب شعبية مكثفة على السلطة بخصوص الحقوق السياسية والمدنية، ومنها حق تشكيل الأحزاب السياسية والتعددية الحزبية وغيرها. كما يلاحظ أنها جاءت أيضاً بقرار رئاسي منفرد دون تفاوض مع القوى المعارضة، التي لم نلحظ من خلال دراستنا لتاريخ مصر السياسي أي دور بارز لها في تلك الفترة.

وخلاصة القول هنا، هو أن السادات وبالرغم من انتمائه لنفس المؤسسة التي ينتمي إليها عبد الناصر ـ المؤسسة العسكرية ـ إلا أنه جاء بشيء مختلف تماماً عما نادت به هذه الثورة وسعت إلى تحقيقه، كما اختلف تمام الاختلاف عما سبقه به عبد الناصر.

لذلك، نعتقد أنه من الخطأ القول بأن نظام السادات كان امتدادا لنظام عبد الناصر كما كان يراد له، بل كان مختلفا كل الاختلاف من حيث المبادئ والأهداف والسياسات. كما أن السادات

وبالطريقة التي أدار بها الدولة تخلى عن الأهداف الستة التي رفعها تنظيم الضباط الأحرار للثورة. فبالرغم من كل الجهود التي بذلها عبد الناصر من أجل القضاء على الاستعمار والفساد والنظام الاقطاعي، ومن أجل إقامة العدالة الاجتماعية والحياة الديمقراطية السليمة؛ إلا أن سياسات السادات باعتقادنا ضلت طريقها ولم توجه نحو تحقيق هذه الأهداف. فأنشأ نظاماً جديدا يحمل أهدافا وسياسات وبرامج مختلفة تماماً عن تلك التي حملها عبد الناصر، ويحمل تطلعات ورؤى مختلفة كل الاختلاف عن تطلعات عبد الناصر وأهدافه. ومع حرصه الدائم على اظهار نفسه وحرصه على التأكيد دوما بأنه يكمل مسيرة سلفه؛ إلا أن كلاهما أنشأ نظاماً مختلفا عن الآخر. وكان لكل منهما دوره المختلف عن الآخر في مسيرة التحول الديمقراطي.

وتماماً كما حاول عبد الناصر هدم كل الأسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة في مصر قبل الثورة، جاء السادات ليهدم كل الأسس التي رسخها عبد الناصر في مصر. إلا أن الاختلاف يكمن بينهما في الآليات التي تم اتباعها، فمرة باسم الثورة ومرة باسم التصحيح. والنتيجة نفسها في الحالتين، مع اختلاف النتائج عن سياسة كل منهما. فالسادات باعتقادنا لم يكمل مسيرة النهضة كما كان يسميها عبد الناصر، وإنما كان واضحاً من سياساته وبرامجه انه أعاد مصر إلى نفس الشكل الذي كان سائدا فيها في عصر محمد علي.

إذ عاد النظام الاقطاعي ولكن بصورة أخرى، عاد بصورة تكدس رأس المال الأجنبي، وبروز فئات محلية تمتلك رؤوس أموال طائلة، وضعف الطبقة الوسطى وتلاشيها. وزيادة التدخل الأجنبي من خلال علاقاته مع الولايات المتحدة واسرائيل. وانتشار الفساد في مؤسسات الدولة وزيادة حجم الدين الخارجي مقارنة بمعدل الناتج المحلي الإجمالي. فمن خلال التتبع التاريخي لمسيرة السادات، نلاحظ أن هناك تشابها كبيرا بين شخصيتي كل من السادات والخديوي اسماعيل. إذ لجأ كلاهما إلى التوسع في الاستدانة من الغرب، وزاد في عهد كليهما حجم الديون الخارجية التي تراكمت على مصر. مما فتح الباب أمام المستعمر الأجنبي لتعزيز نفوذه في البلاد، مع اختلاف طبيعة السيطرة في عهد السادات عن عهد الخديوي اسماعيل.

وقد أدت سياسات السادات إلى تفاقم الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مصر، دون أن تسهم في حلها، "إذ ثبت أن الانفتاح ليس مجرد فعل مضاد للثورة على الصعيد السياسي، ولكنه بداية عملية واسعة المدى لتفكيك المجتمع المصري وإعادة صياغته بطريقة عشوائية مضطربة" (عبد الله، 2005: 108)، مما أدخل نظام الحكم في أزمة متعددة الأبعاد، تمثلت في

تقييد وتضييق المشاركة السياسية، وانتشار الفساد وضعف أجهزة ومؤسسات الدولة. مما أدى إلى اهتزاز شرعية النظام وبروز تيارات الرفض السياسي والاجتماعي[14]، وقد أدى بروز هذه التنظيمات برأي على الدين هلال إلى الكشف عن أزمة النظام الايديولوجية، وعدم قدرته على استيعاب مثل هذه الفئات الواسعة من الشباب. كما ساهم في ايجاد تنظيمات ترفض شرعية النظام القائم ولا تعمل وفقا للقواعد الدستورية القائمة. وكان من شأن ما تقدم أن يدخل البلاد في حالة من التوتر السياسي انتهت باغتيال السادات عام 1981.

محمد حسني مبارك: انهيار النظام

لم تكن فترة حكم مبارك نظام حكم قائم بذاته، بل امتداد لفترة حكم السادات في إطار نظام حكم ودستور واحد (دستور 1971). فكان هناك تشابه كبير بين الطرفين مع وجود بعض الاختلافات، فاتبع كلاهما منهج وسياسات متشابهة، إلا أن مبارك وصل في تلك السياسات إلى مدى أبعد.

هناك سمات متعددة تجمع بين هاتين الفترتين داخل النظام نفسه؛ تمثلت في التبعية السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية والتي ظهرت في تحالف السادات مع واشنطن في حربها في أفغانستان، ثم تحالف مبارك معها في حربي عام 1990 و2003 في العراق. وانتشار الفساد، وتحويل الاقتصاد من اقتصاد إنتاجي إلى اقتصاد استهلاكي، والقضاء على أي فرصة حقيقية للتنمية. ومن سمات هذه الفترة أيضاً، استهداف الذاكرة الوطنية تحت شعار "ثقافة السلام" واللعب في مجالات الثقافة والاعلام والكتب المدرسية والخطاب الديني وغيرها. كما اتسمت باضعاف دور المعارضة السياسية وفرض قيود متعددة عليها ومطاردة المعارضين واعتقالهم في بعض الأحيان (علام، 2012: 20).

---

[14] في السنوات الأخيرة من سبعينيات القرن الماضي وابان حكم السادات، تبلورت الجماعات والتنظيمات الاسلامية كحركات واسعة النطاق في أوساط طلبة الجامعات تحديدا، تعزى برأي علي الدين هلال لعدة أسباب، منها ما يعود في الأساس إلى فترة حكم عبد الناصر، وكان أهمها تعثر الجهد القومي المصري الذي كان عبد الناصر قد بذل جهودا لا يستهان بها في سبيل الدفاع عنها واحيائها. ونتيجة لاختلال القيم والمعايير الاجتماعية الذي ترتب على تغير توجهات السياسة المصرية في تلك الحقبة داخلياً واقليميا ودوليا أيضاً. وكذلك قسوة الظروف الاجتماعية التي عصفت بمصر نتيجة سياسات السادات والتي أدت إلى زيادة الفقر في أوساط الطبقة الوسطى والدنيا في الوقت الذي ظهرت فيه طبقة ثرية جدا علاقتها بالسلطة مريبة ومصدر ثروتها مجهول. وقد كان لاستخدام جهاز الدولة في بعض الأحيان لسلاح الدين لتبرير سياساته من ناحية وضرب القوى السياسية المناوئة له من ناحية أخرى دوراً هاما في تعزيز وجود هذه التيارات, وأخيرا، فإن لاغلاق مسالك التعبير الشرعي عن الرأي واستخدام العنف في مواجهتها دوراً هاما في بروز مثل هذه التيارات ونموها. للمزيد حول هذه الظاهرة، انظر، علي الدين هلال، 2006، تطور النظام السياسي في مصر، و croom helm ,1981, islam and power.

ورث مبارك من السادات نظاماً يعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية حادة، منها بحسب ما يذكر عبد العظيم رمضان "اقتصادا منهارا وأرضا محتلة، وعلاقات عربية مهترئة، وبناء تحتي انتهى عمره الافتراضي منذ عشرات السنين، وانفتاح استهلاكي ضرب الطبقات الشعبية ضربة أليمة، وديون طائلة تثقل كاهل أي شعب من الشعوب وأي نظام حكم من الأنظمة" (رمضان، 1993: 185).

وحاول كما هو الحال مع من سبقوه إلى البحث عن مصادر أخرى للشرعية غير الشرعية الثورية التي لم يستطع الحصول عليها مثل عبد الناصر والسادات.

لم يشارك حسني مبارك في حركة التحرر الوطني، ولكنه ترعرع في أحضان النظام السلطوي الذي نشأ في أعقاب حركة التحرر هذه. فجاء في ظل اهتراء الشرعية الثورية التي كان السادات قد فقدها بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد واتباع سياسات الانفتاح الاقتصادي (مصطفى، 2011: 104)، فكان عليه أن يلجأ إلى استراتيجيات جديدة تختلف عن تلك التي انتهجها أسلافه للبحث عن مصادر جديدة للشرعية غير الشرعية الثورية التي لم يتمكن من الحصول عليها.

ولكنه وبالرغم من ذلك حكم مصر لأطول فترة منذ عهد محمد علي، فبلغت حوالي ثلاثين عاما حاول خلالها أن يعطي لنظامه سمات مميزة، تجعل منه امتدادا للنظام الذي أنشأه السادات وعبد الناصر من قبله بما يمنح هذا النظام صفة الاستمرار والتواصل. وفي الوقت نفسه، منحه بعض السمات الجديدة التي تمثل استجابة للتطورات السياسية المختلفة التي طرأت في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري.

وقد تولى السلطة في ظل ظروف مجتمعية شاملة، "فكان هدفه الأول تكريس دعائم حكمه والبحث عن شرعية جديدة له، مع قدر من الهدوء والاستقرار إلى الحياة السياسية المتأزمة" (ابراهيم، 2006: 40)؛ فسعى إلى الحصول على الشرعية الدستورية، والتي تتطلب مزيدا من الانفتاح السياسي المسيطر عليه؛ فقام بتغيير الخطاب السياسي واتجه أكثر نحو استعمال مصطلحات الديمقراطية، وحرص على تأكيد التزامه بالديمقراطية وسيادة القانون ودولة المؤسسات. وبدأ بالحديث عن ضرورات الإصلاح السياسي، وتم تعديل الدستور بما يفتح المجال السياسي في النظام السلطوي. (مصطفى، 2011: 105).

كما أجرى أول انتخابات مباشرة شاركت فيها التيارات السياسية المختلفة ومنها الاسلامية التي حرص على احتواءها وابعادها عن التيار الجهادي (مصطفى، 2011: 105). وتبنى نهج متسامح مع التيار الاسلامي المعتدل ممثلا في جماعة الأخوان المسلمين، وأفرج عن المعتقلين السياسيين، وأكد على أن المعارضة جزء من النظام السياسي.

في الواقع، لم تختلف الآلية التي تعامل بها النظام الحاكم مع الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني عن تلك التي اتبعها عبد الناصر والسادات. إذ استمرت الدولة السلطوية في محاربة وتقييد وجود المعارضة السياسية التي لم تكن تسمح بوجودها إلا بالقدر الذي تضمن فيه إمكانية عدم تأثير تلك المؤسسات على وجود النظام. وفي عهد مبارك، فقد سمح النظام بنشوء هذا النوع من المعارضة من خلال آليتين فقط، هما الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني التي تعمل بأجندة سياسية (Albrecht, 2005: 383).

فلم تشكل المنظمات الأهلية أو الأحزاب السياسية أي تحد بالنسبة للنظام لأنها لم تتمكن من الحصول على الدعم اللازم من قبل المجتمع؛ فخطاب الديمقراطية وحقوق الانسان والإصلاح السياسي الذي كانت تنادي به لم يصل إلا لبعض الأحزاب العلمانية التي تضم جزءا من النخبة المثقفة في البلاد، ولم يصل إلى عامة الشعب. السبب الحقيقي وراء ذلك يعزى إلى حرص النظام على ابعاد المواطنين عن الاهتمام بالسياسة الرسمية للدولة في مجال المشاركة في الحياة السياسية إلى الاهتمام بقضايا التوزيع والاستهلاك (Albrecht, 2005: 385).

باختصار، لقد تمكن النظام من احتواء الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وقيدها وضيق من قدرتها على المشاركة السياسية بحيث لم يكن لوجودها أي معنى حقيقي في الديمقراطية. كما اخفقت هذه الأحزاب بدورها في القيام بوظيفتين مهمتين؛ تجميع المصالح المشتركة والتعبير عن هذه المصالح.

وفي الجانب الاقتصادي، ابتعد مبارك تماماً كما كان الحال مع السادات عن السياسات الاقتصادية الاشتراكية لتبني سياسات رأسمالية اعتمدت على الخصخصة مكان التأميم، بهدف تحسين الوضع المعيشي للمجتمع، وتعزيز الشرعية الدستورية والسياسية التي كان يسعى إليها. إذ رفع شعار إعادة تصحيح مسار الانفتاح الاقتصادي بتحويله إلى انفتاح إنتاجي، كما رفع شعارات الطهارة ومحاربة الفساد، نتيجة لاستشراء الفساد في ظل الانفتاح الاقتصادي.

ويشير رمضان (1993) إلى أن نظام مبارك اتجه إلى الخصخصة من أجل حل الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدولة، ولكن هذا التوجه انحرف انحرافا خطيرا عن المسار الأساسي الذي نشأت من أجله؛ فقد بدأت هذه السياسة ببيع منشآت القطاع العام الخاسرة لتنتهي ببيع المؤسسات الرابحة. مما أدى إلى تركز وسائل الإنتاج في يد فئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال وخسارة الدولة لها.

ويصف جلال أمين حال المجتمع المصري بعد تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، والسياسات النيوليبرالية أدق توصيف ليتبين مدى تأثيرها على البنية الاجتماعية وعلى تراث المجتمع وثقافته، ومدى قدرتها على تغيير عاداته وسلوكه. والتي يرى فيها بداية لموجة عاتية من التغريب والتخريب الثقافي الذي لم تشهده مصر من قبل، إذ تمكنت هذه السياسات برأيه من إدخال بعض التغييرات في الثقافة المصرية خلقت حالة من السعي الجاد والدؤوب من أجل اللحاق "بالعالم المتمدين" واللحاق بحضارتهم بشكل أو بآخر، ولم يكن ذلك إلا نتيجة للانفتاح الشديد على العالم، والتي تسلل من خلالها العالم الأوروبي والأمريكي إلى حياة المجتمع المصري على نحو لم تشهده من قبل (أمين، 2000: 22-31).

كما عانى الاقتصاد المصري في عهد مبارك من استمرار التبعية التي كان قد بدأها سلفه السادات، ولم يتمكن من تحرير الاقتصاد من هيمنة وتدخل الأطراف الخارجية؛ فتزايد اعتماد مصر على المساعدات الغذائية الخارجية اللازمة لسد الاحتياجات الشعبية، وازداد الاعتماد على القروض والمعونات لسد العجز في ميزان المدفوعات، وازدادت حاجتها للمعونات الخارجية خاصة العسكرية منها من أجل تسليح جيشها. وأخيرا فقد ارتفعت حاجتها للاستثمارات الخارجية لدعم اقتصادها وتحقيق النمو فيه (سعد الدين، 1987: 262).

رتبت هذه العلاقات حالة من عدم التكافؤ فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للدولة، كانت تتضح من خلال ردود الأفعال المختلفة للأطراف الخارجية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية لما تتخذه مصر من قرارات وسياسات بشأن وضعها الداخلي أو الخارجي دون تساوي تلك الأطراف معها وأخذ ردود أفعالها بعين الاعتبار عند اتخاذ أي قرارت أو سياسات دولية (ابراهيم، 1987: 262)، وهو ما يظهر حالة عدم التكافؤ في العلاقات الدولية التي سادت في عهد مبارك. والتي كانت بالدرجة الأولى نتيجة لتبعية الدولة الاقتصادية لتلك الدول.

وحول التدخل الخارجي في عهد مبارك، يتحدث سعد الدين ابراهيم عن المعونة الامريكية التي كانت مصر مستعدة لبذل كل الجهود للحصول عليها في بداية حكم مبارك، وعن مدى تأثير هذه المعونة على صنع القرار السياسي في مصر؛ إذ يشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تفرض إملاءات معينة حول آلية استثمار هذه الأموال، فكانت تسعى إلى استثمار هذه المعونة من أجل إقامة طاقات إنتاجية جديدة وتشجيع عملية التحول في صنع القرار باتجاه السوق. وبالتالي، فإن استحقاق المعونة كان مرتبطا بتطبيق المصريين لسياسات معينة أثرت بشكل أو بآخر على استقلال المصريين وقدرتهم على اتخاذ القرارات دون أي املاء خارجي (ابراهيم، 1987: 262).

قيدت هذه المعونات ـ باعتقادنا ـ من استقلال مصر وسيادتها، فكان اعتمادها على مثل هذه المعونات بمثابة طعم أوقعها في شباك الولايات المتحدة الأمريكية، ليجعل من تلك المعونة وسيلة للضغط على مصر من جهة، وأداة لتحقيق السيطرة الامريكية من جهة أخرى. إذ أن اعتماد مصر المتزايد على تلك المعونة جعلها من مصادرها الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها مما مكن الولايات المتحدة من السيطرة على القرار المصري وتوجيهه بما يخدم مصالحها.

لم تسع مصر إلى التقليل من تأثيرها وما تفرضه من قيود عليها، فلم يتبع النظام سياسات داخلية تحاول التحييد من آثار تلك المعونات. فالولايات المتحدة وان كانت تسعى إلى تعميق تبعية مصر لها، إلا أن سياسات النظام الداخلية هي التي تلعب الدور الاهم إما في تمكين تلك المعونة من السيطرة عليها ومن ثم التبعية للخارج، أو في تقليص أهمية هذه المساعدات والاستقلال عنه.

تعامل النظام في مصر مع هذه المعونة بما يعزز التبعية للقوى الامبريالية وزيادة الاعتماد عليها، وقد كان لسياسة الانفتاح دوراً رئيساً في ذلك، "إذ عنيت [هذه السياسة] بتبني أنماط للاستهلاك لا تتماشى مع قدرات المجتمع على الإنتاج، [واعتمدت] على الورادات لسد نهم الأثرياء الجدد لسلع ترفيّة، مع توجيه الاستثمار إلى مجالات غير إنتاجية أو لإنتاج سلع لصالح الطبقات الموسرة والأغنياء الجدد، هذا مع الاعتماد على بيع موارد مصر من النفط والعمالة والموقع الجغرافي للحصول على جزء من النقد الأجنبي المطلوب" (ابراهيم، 1987: 265). وهي حالة ترافقت مع الإهمال الكامل لزيادة قدرة مصر على إنتاج السلع الضرورية للوفاء بحاجات المجتمع، وخاصة إنتاجها من الحبوب وعلى رأسها القمح.

"وبصفة عامة، فقد اتسم عهد [مبارك] بالحرص على الاستقرار السياسي والاجتماعي، والذي تمثل في استقرار السلطتين التنفيذية والتشريعية" (هلال، 2010: 119). وكان من أول الإجراءات التي اتخذها في سبيل تعزيز الديمقراطية التي رفع شعارها اللجوء إلى المصالحة الوطنية بين الفصائل السياسية المختلفة. كما اعاد عملية التحرر السياسي التي كان قد بدأها السادات وتراجع عنها بعد تصاعد الحركات الاحتجاجية ضده عقب توقيع اتفاقية كامب ديفيد وتصاعد وتيرة الاحتجاجات على الأوضاع الاقتصادية السيئة التي سادت في عصره، وكانت الانتخابات البرلمانية التي عقدها في عام 1984 بمثابة أول اختبار له في التحول الديمقراطي، إذ كانت أول انتخابات برلمانية قائمة على أساس التمثيل النسبي (Hassan, 2010: 322).

من ناحية أخرى، لعبت المؤسسة العسكرية في مصر دوراً هاما في مسيرة التحول الديمقراطي، ولعل هذا يعزى لأسباب مختلفة مُنِحَ بناء عليها الجيش هذا الدور الواسع. وتشكل هذه المؤسسة حجر الزاوية بالنسبة للنظام الحاكم، إذ تمكنت وكما كان يتوقع منها القدرة على التعامل مع أكثر القضايا حساسية والتي كانت تظهر تحديات خطيرة للنظام، وشكلت خط الدفاع الأخير بالنسبة له. إذ تتولى قوات الأمن في ظل سيادة قوانين الطوارئ مهمة محاربة الجماعات المتشددة، وتمتد أيضاً إلى مواجهة أي تحركات أو مظاهرات سلمية تنظمها تيارات سلمية أو جهات فاعلة اجتماعيا.

ونتيجة لضعف التأييد والدعم السياسي لهذا النظام، وبسبب ضعف الشرعية السياسية الحقيقية؛ فقد اعتمد بقوة على المؤسسة العسكرية. فمنحت الأخيرة هذا النظام الدعم والأمن وحافظت على مصالحه في المجتمع، حتى غدا بعض قادة هذه المؤسسة أكثر نفوذا من أي جهة أخرى داخل هذا النظام، ولعبوا أدوارا هامة حتى أصبحوا أكثر قوة ونشاطا داخل النخبة السياسية في الدولة (Hassan, 2010: 324).

وفي مصر تماماً كما هو الحال في كل الأنظمة الاستبدادية، فإن اللجوء إلى حماية المؤسسة العسكرية يعود لعدة أسباب بحسب ما يذكر نزيه الأيوبي، إذ تلجأ هذه الأنظمة إلى تقوية المؤسسة العسكرية من أجل ترسيخ وجودها وقوتها من خلال القضاء على أي معارضة من بقايا أي نظام سابق. وثانيها يعود إلى الرغبة في تعزيز الاستقلال الوطني الشامل في كافة المجالات والذي يدفع الضباط في بعض الأحيان إلى الدخول في صراعات مع الاقليات

الاقتصادية في الدولة مما قد يؤدي إلى عملية تأميم واسعة للتجارة والتمويل والتصنيع (Ayubi,1995: 295).

وبالاطلاع على خصوصية الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية تاريخياً في مصر وتحديدا منذ قيام ثورة يوليو 1952، يمكننا القول بأن أكبر تحد أمام التحول الديمقراطي في مصر يكمن في التطور الحساس والخطير في العلاقات بين الجيش والقطاعات المدنية. وكذلك الدور الذي يلعبه كل منهما في تعزيز شرعية النظام من خلال الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي (Hassan, 2010: 324).

"وعلى الرغم من حدوث تطور كبير بشأن عملية إضفاء الطابع المدني على النخبة الوزارية منذ سبعينيات القرن العشرين، إلا أن المؤسسة العسكرية استمرت تشكل السند الرئيس للنظام الحاكم، وصاحبة القول الفصل في لحظة التحدي... ونظراً لأن الجيش يمثل ركيزة أساسية لتأمين النظام؛ فقد حرصت السلطة على ضمان ولائه ومساندته من خلال أساليب عديدة" (ابراهيم، 2006: 34-35).

وبالتالي، فإن التداخل بين القطاعين المدني والعسكري كان من أهم معيقات حركة التحول الديمقراطي في مصر، فاستعملت المؤسسة العسكرية في سبيل تأسيس شرعية النظام والمحافظة عليها طوال الوقت دون أن يكون هناك أي نوع من التوفيق بين احترافية القوات المسلحة وبين دورها كخط دفاع أخير لحماية الشرعية الدستورية[15].

بنية هذا النظام سواء والعلاقات التي تربط عناصره ببعضها البعض (العلاقات الزبائنية) كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى قيام ثورة عام 2011 في مصر، والتي طالبت بخلق واقع سياسي واقتصادي جديد، وبناء نظام ديمقراطي يستجيب للمطالب الشعبية.

خلقت هذه الثورة واقعا سياسيا جديدا في مصر، فأنتجت سلطة جديدة على أنقاض القديمة، وساهمت في بروز قوى جديدة وتراجع أخرى. ونتج عنها صراعات وتحالفات مختلفة بين النخب والجماعات المصلحية المختلفة في المجتمع.

---

[15] ناقشت الأدبيات دور المؤسسة العسكرية في مصر منذ نشأة الدولة الحديثة فيها وحتى اليوم، والامتيازات الممنوحة لها عبر التاريخ. التي لا مجال للخوض فيها هنا. للمزيد حول دور المؤسسة العسكرية في نظام مبارك يمكن الاطلاع على يزيد صايغ. 2012. فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت.

نوع وشكل هذه السلطة وطبيعة مصالحها وارتباطاتها تحدد إلى درجة كبيرة مصير الثورة في المستقبل؛ إذ تلعب التحالفات والصراعات، والارتباطات والمصالح الفئوية والتوافق أو عدم التوافق الذي قد ينشأ بين القوى السياسية المختلفة دوراً هاما في تمهيد الطريق أمام تحقيق أهداف الثورة.

ونحن هنا ـ كما ذكرنا في البداية ـ لسنا بصدد دراسة طبيعة ونوع هذه التحالفات، واتجاهها أو شكلها في المستقبل، وإنما نسعى لوضع تصور حول شكل النظام الجديد، وجوانب اختلافه أو تشابهه مع النظام القديم، والشروط الضرورية التي لا بد من توفرها فيه لتحقيق أهداف الثورة.

وهذا ـ مرة أخرى ـ بهدف وضع إطار للبيئة التي سيتم فيها تحديد التغيرات التي يجب على النظام الجديد القيام بها في المستقبل من أجل تحقيق أهداف الثورة وإعداد الأرضية اللازمة للتحول الديمقراطي الحقيقي. وهو ما سنحاول توضيحه في الجزء الثاني.

الجزء الثاني: النظام الجديد في مصر بعد الثورة

جاءت ثورة مصر الأخيرة (2011) تحمل هدفا أساسيا تتشارك به مع الثورات العربية الأخرى، وهو التخلص من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة. ورفعت في سبيل ذلك شعارات مختلفة تعبر عن طموح الشعب في التحول من رعايا إلى مواطنين، وتحويل الدولة من مزرعة أو مقاطعة تملكها نخبة متحكمة إلى دولة المواطنة الكاملة.

عبرت الشعارات التي رفعت في الثورات المصرية عن مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية محددة تتعلق بتحسين شروط ونوعية الحياة للشعب داخل مصر في المجالات كافة. وكانت بمجملها شعارات تحمل طابعاً وطنياً شعبياً، بعيدة عن أي ايديولوجية قومية أو ذات علاقة بالقضايا الاقليمية أو العالمية.

لم تكن الثورة المصرية تهدف فقط إلى إسقاط مبارك، وإنما تهدف أيضاً إلى هدم النظام السلطوي الذي وضعت أسسه في مصر منذ نشأة الدولة الحديثة فيها، وتجذرت في عهد عبد الناصر والسادات ومن ثم مبارك "الذي استثمر في تركة أسلافه من ثقافة سلطوية غاشمة قمعت الفرد ووضعت الدولة ومؤسساتها فوق حريته وكرامته وانسانيته" (العناني، 2012: 112).

نجحت الثورة المصرية في إسقاط رأس النظام الحاكم المتمثل في الرئيس المصري حسني مبارك، ولكنها لم تتمكن حتى اللحظة من إسقاط النظام بأكمله؛ إذ بقيت المؤسسات والنخب السياسية والبيروقراطية قائمة، وبقيت بنية النظام على حالها دون حدوث أي تغييرات جذرية فيها. وهو ما يحدث عادة في الفترة اللاحقة لكل الثورات المشابهة للثورة المصرية. إذ تعجز الثورات عادة عن استئصال الأنظمة القديمة دفعة واحدة، مما يؤدي إلى حدوث صراعات مختلفة تؤثر على عملية التحول فيها؛ في المدة الزمنية وفي سهولة أو صعوبة عملية التحول.

ولعل هذا هو السبب وراء حالة عدم الاستقرار التي تشهدها مصر حالياً، الناتجة عن استمرار الصراع بين التيارات الساعية للتغيير وتلك التي ترغب في الحفاظ على مكاسبها التي حققتها في عهد النظام السابق. وتلك التي تسعى لاستغلال الأوضاع الحالية من أجل تحقيق أفضل مكاسب سياسية من خلال السيطرة على الحصة الأكبر من السلطة دون الانتباه إلى أهداف الثورة والتغييرات الساعية لتحقيقها.

وهنا تبرز أسئلة متعددة تشغل تفكير المجتمع بأكمله حول تأثير تلك الحالة على المستقبل فيما يتعلق بالقضايا التي تمسهم مباشرة كالعمالة والبطالة والفقر وزيادة الدخل وعدالة توزيع الثروة وغيرها.

فمصر تشهد ومنذ بداية الثورة حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ناجمة عن أسباب مختلفة أهمها ـ بالإضافة للموروث السياسي والاقتصادي والاجتماعي السابق ـ عدم قدرة التيارات الوطنية الفاعلة حالياً بما فيهم السلطة الناشئة ـ الأخوان المسلمين[16]ـ على بلورة خطة ورؤية واضحة لمستقبل مصر السياسي والاجتماعي والاقتصادي تعزز من قدرة الدولة على تجاوز المرحلة الانتقالية إلى ما يحقق لها الاستقرار المنشود، ويزرع الطمأنينة لدى الشعب بإمكانية تجاوز الحالة التي يمر بها حالياً.

---

[16] يطرح خالد الحروب في كتاب "في مديح الثورة: النهر ضد المستنقع" مسألة فشل التيارات الاسلامية في بلورة خطة واضحة لإدارة المرحلة المقبلة واكتفائها برفع شهار "الاسلام هو الحل"، وأن هذه التيارات لم تكن تمتلك يوماً أي خطة او برنامج عمل حقيقي، وإنما استندت دوما إلى الشعار السابق، وكانت تعزي فشل السلطات الرسمية إلى تخليها عن هذا الشعار. فكانت تركز دوما على الهوية أكثر من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمس الجميع في أي مجتمع. ويشير إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد اختبارا حقيقيا لمدى قدرة هذه التيارات على صناعة خطط واضحة لإدارة مرحلة ما بعد الثورات في البلدان التي تمكنت من الوصول إلى السلطة فيها. للمزيد انظر في الكتاب المذكور أعلاه صفحة 116 – 120.

لم تثبت تجارب التحول الديمقراطي أن هناك ترابطاً واضحاً بين عملية التحول الديمقراطي وتحقيق التنمية الاقتصادية كما ذكرنا سابقا[17]. ومع ذلك فإن الاهتمام بشكل نظام الحكم والمؤسسات الجديدة يكتسب أهميته من كون هذه المؤسسات هي التي ستتولى عملية تهيئة المناخ المناسب لتحقيق التنمية والاستقرار وبناء نظام ديمقراطي. أو على العكس من ذلك، هي التي ستعمل على تهيئة المناخ المعيق لتحقيق هذه التنمية.

من هنا تنبع أهمية وضع تصور حول شكل وخصائص النظام الناشئ بعد الثورة؛ وذلك من أجل تحديد فيما إذ كان هذا النظام سيعمل كداعم ومحفز لعملية التنمية، في ظل المعطيات المتوفرة حالياً وفي ظل الموارد المتاحة من أجل تحقيق أهداف الثورة. أم ستتجه سياساته باتجاه إعاقة هذه العملية نتيجة غياب الرؤية الواضحة للمستقبل ومن ثم إعاقة عملية التحول الديمقراطي برمتها.

ومع إقرار الدستور الجديد في مصر وإجراء الانتخابات الرئاسية قبل ذلك، يمكننا القول بأن معالم واتجاه المرحلة الانتقالية وما ستفضي إليه قد تبلورت إلى حد كبير، دون تحقيق الحد الأدنى من الاستقرار المنشود، الذي ندرك تماماً بأنه لن يتحقق بين ليلة وضحاها في دولة كمصر، تعاني من رزمة مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية لا يمكن تجاوزها بسهولة.

ومع استمرار الصراع بين التيارات السياسية المختلفة، واستمرار حالة التنافس الشديدية بينها؛ برزت العديد من القضايا التي يبدو منها أنها ستؤثر في صورة وشكل النظام الجديد، وتعطي مؤشرات عن حجم أو مدى التغيرات التي يمكن حدوثها على المديين القصير والمتوسط، ونسبيا على المدى البعيد.

ونحن سنتخذ من هذه القضايا كوسيلة تساعدنا في وضع تصور حول خصائص النظام الناشئ (السلطة الجديدة)، خاصة مع زوال الضبابية والغموض عن معالم واتجاه المرحلة الانتقالية؛ فالطريقة التي تعاملت بها السلطة الجديدة مع العديد من القضايا يمكن أن تعطي مؤشرات حول شكل هذا النظام وخصائصه في المستقبل. مع ادراكنا لإمكانية حدوث تغييرات قد تكون جوهرية

---

[17] انظر في مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة.

في المستقبل من الممكن أن تساهم في تغيير خصائص النظام التي سنحاول وضع تصور حولها هنا.

فنحن سنتخذ في هذا الصدد من الآليات التي تعاملت فيها السلطة مع بعض القضايا والقرارات التي تبنتها منذ نشأتها كأداة لوضع تصور حول خصائص النظام الجديد وحدوده في المستقبل. فتحديد الأبعاد العامة لهذه السياسة ما زال صعبا؛ نظراً لقصر الفترة الزمنية لعمر النظام الجديد من جهة، وعدم وجود استراتيجيات واضحة للتعامل مع القضايا الخارجية، التي يمكن أن تعزى بدورها إلى عدم اكتمال البنى المؤسسية التي تتولى صناعة السياسة الخارجية في النظام الجديد من جهة ثانية.

يسعى الفاعلون الجدد في النظام السياسي المصري من خارج النظام الحاكم (السلطة الجديدة) إلى تجاوز الشرعية الثورية ـ التي طالما تحدثت الأنظمة السابقة عنها واعتمدتها كمصدر لشرعيتها ـ إلى الشرعية الدستورية؛ فتم عقد انتخابات رئاسية شاركت فيها تيارات سياسية مختلفة أوصلت الرئيس الحالي محمد مرسي للسلطة.

إلا أن تعامل السلطة الجديدة مع بعض القضايا الفاعلة في الساحة توحي بأنها تسعى لتكريس شرعيتها الثورية بالإضافة لشرعيتها الدستورية التي حصلت عليها بموجب الانتخابات؛ فأصدر الرئيس المصري على سبيل المثال مجموعة من القرارات الاستثنائية كالاعلان الدستوري وغيرها استند فيها إلى الثورة والسعي لتحقيق أهدافها.

وبوصول الرئيس الجديد إلى السلطة يمكن القول بأن ملامح النظام الجديد بدأت بالتشكل، فمصر يحكمها نظام رئاسي يمثل رئيس الدولة فيها أعلى منصب في السلطة التنفيذية ويمتلك صلاحيات واسعة ويستمد شرعيته من الشعب مباشرة.

تقدم الانتخابات على المستوى النظري في العملية الديمقراطية وظائف مختلفة، "فهي الآلية التي يتم من خلالها تعاقب الحكومات، واعطاء الشرعية لمن يتم انتخابهم للسلطة عن طريق عملية انتخابية موثوق بها، [كما] تمنح المواطن وسيلة هامة للمشاركة في العملية الديمقراطية...كما تعتبر عامل حيوي في النظام السياسي الديمقراطي كآلية محورية صممت لتجنب عنف المواجهات في مسألة تحديد التعاقب والشرعية" (أبو دوح، 2011: 118).

ومع ذلك، فإن ما يجب الانتباه له هو أن إسقاط الرئيس السابق وإحلال قوى جديدة تحمل الشرعية الدستورية والانتخابية لا يعني انتهاء النظام القديم ولا يعني في الوقت نفسه " أن ملائكة حلوا محل شياطين، بل يجب النظر والتعامل مع القادة الجدد كقوى لها مصالح وأيديولوجيات وارتباطات، أو كسلطة لا يكفي أن تقول بأنها تستمد شرعيتها من خطابها وأيديولوجيتها ولا حتى صناديق الانتخابات، بل من قدرتها على ... إحداث نقلة نوعية سياسية واقتصادية واجتماعية في حياة الشعب" (أبراش، 2012: 24).

وبسبب حدة الصراعات الداخلية في مصر نتيجة الوعي الشعبي بمطالب الثورة، ونتيجة للتدخلات الخارجية القوية في بعض الأحيان فإن ما يمكن قوله هو أن النظام الجديد سيركز في الفترة القصيرة المقبلة على إجراء الإصلاحات الداخلية دون أي تغييرات جوهرية فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية في العلاقات الدولية، بمعنى أن التغيرات ستقتصر على تغيير اللاعبين دون أي تغييرات تذكر على شروط وقواعد اللعبة خاصة فيما يتعلق بالعلاقات والسياسات الدولية.

فما بدا واضحاً حتى اليوم أن السلطة الجديدة تسعى بكل حرص للحفاظ على علاقة مصر بالولايات المتحدة الأمريكية، ولن تغير من سياساتها فيما يتعلق بعلاقتها بالولايات المتحدة واسرائيل على وجه التحديد على المدى القريب بأقل تقدير. إذ تسعى السلطة الجديدة كما بدا واضحاً حتى اليوم إلى الحفاظ على المصالح السياسية والاقتصادية التقليدية في إطار النظام النيوليبرالي.

يسعى النظام إلى الحفاظ على مصالح النخب السياسية والاقتصادية القديمة، مع الأخذ بعين الاعتبار تبدل أدوار هذه النخب ومكانتها، وصعود بعضها وتراجع بعضها الآخر. إذ برز الأخوان المسلمون كقوة أكثر تأثيراً وحضورا عما كان عليه حالها في السابق. وبقيت النخب الاقتصادية على حالها، لم يطرأ عليها أي تغيير، حتى تلك التي ارتبطت بالنظام السابق.[18]

---

[18] نشرت مجلة بلومبرج أن النخبة "الاسلامية" في مصر تحاول الحصول على دعم رجال أعمال نظام الرئيس السابق، وحاولت التودد لهم من أجل الحصول على الدعم اللازم للرئيس الجديد. ولعل هذا يشير إلى حرص النظام الجديد على الاستمرار في السياسات النيوليبرالية التي اتبعها نظام مبارك وكانت السبب الرئيس وراء تدهور الأوضاع الاقتصادية في الدولة، يمكن الاطلاع عليها من خلال : (Lynch, 2013)

وباستثناء النخب القديمة التي كانت مسيطرة في عهد مبارك، لم تشهد مصر بروز نخب جديدة سياسية أو اقتصادية تسعى لتحقيق أهداف مختلفة عن تلك التي تسعى لها النخب التقليدية والمتمثلة في الاستئثار في السلطة[19] وتحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع "الفئوية" لا الوطنية. وهي نفس التوجهات التي حملها السادات ومبارك ومن سبقوهم من قبل[20] والقائمة على الاستئثار في السلطة وإقصاء المعارضة، والقائمة أيضاً على رأسمالية المحاسيب[21]، وعلى نسق واحد من العلاقات بين النخب وجماعات المصالح والسلطة السياسية. لم ينتج عنها سوى بعض التحولات الظاهرية التي لم تمس العناصر والمفاصل الرئيسية داخل النظام.

يسعى الرئيس الجديد لمصر إلى "أن يحقق لنفسه مكانة رفيعة في الشؤون الخارجية لدعم رئاسته داخلياً؛ إذ أن تحقيق تقدم بشأن التحديات الداخلية، خاصة تلك المتعلقة بالنمو الاقتصادي وتأمين فرص العمل، سيكون بطيئاً جداً. وسيكون هناك الكثير من خيبات الأمل السياسية والاقتصادية على الطريق" (سالم، 2012). من أجل ذلك، يسعى الرئيس الجديد لاستعادة هيبة الدولة اقليمياً ودولياً لما لها من دور في مساعدته في المرحلة الأولى لحكمه، والتي تشهد تغيرات وصراعات مختلفة.

أما فيما يتعلق بالوضع الداخلي، فبالرغم من "الانقلاب" الذي قام به الرئيس المصري عقب توليه السلطة على المجلس العسكري من خلال إلغاء الاعلان الدستوري الذي كان المجلس العسكري قد أصدره، وإحالته لأبرز قادة المجلس للتقاعد، إلا أن ما ظهر لاحقا يؤكد حرص النظام على الحفاظ على دعم المؤسسة العسكرية، أو على الأقل تجنب الدخول في أي صراع معها؛ إذ " منح الدستور المصري الجديد القوات المسلحة حيزا من الاستقلال ودوراً سياسيا

---

[19] في هذا الشأن نشرت جريدة المصري اليوم ملفا خاصا حول محاولات الاخوان المسلمين للسيطرة على مفاصل الدولة والاستئثار بالسلطة: يمكن الاطلاع عليه من خلال الموقع الالكتروني الخاص بالجريدة من خلال الرابط:

http://www.almasryalyoum.com/node/1472451

[20] راجع الجزء الأول من الفصل الأول.

[21] يستعمل مصطلح رأسمالية المحاسيب (Crony Capitalism) لوصف العلاقة بين النخب الاقتصادية والسياسية في الدولة. وعن سيطرة النخب الاقتصادية على القرار السياسي، وتبني السلطة السياسية للقرارات التي تصب في خدمة مصالح النخب الاقتصادية، بهدف الحصول على دعم الأخيرة بما يكفل استمراراها وبقائها (Kang, 2003; Hughes and Lawson 2004).

صريحا لم تحظ بهما في ظل سلفه حسني مبارك" (صايغ، 2012). وهو إن دل على شيء فإنما يدل على حرص هذا النظام على الحصول على دعم وتأييد هذه المؤسسة.

فالرئيس المصري الجديد ومن حوله يدركون أهمية حياد المؤسسة العسكرية وضرورة عدم تدخلها في السياسة في الفترة الحالية على الأقل. ومن ناحية ثانية، فإن سيطرة قيادات المؤسسة العسكرية على أهم القطاعات الاقتصادية في مصر[22] تدفع النظام الجديد للتروي في التعامل مع هذه المؤسسة، ذلك لأن هناك احتمالية كبيرة لقيام هذه المؤسسة بمواجهة برامج الرئيس الجديد في حال كانت هذه البرامج تهدد مصالحها.

كما لم يكن هناك أي مؤشرات تشير إلى توجه النظام الجديد لإخضاع المؤسسة العسكرية وإدماجها داخل هيكل الدولة من حيث اخضاعها لرقابة السلطة التشريعية فيما يخص موازنتها التي تم اسناد مهمة إقرارها لمجلس الدفاع الوطني حسب الدستور الجديد[23]. وهذا يدل على أن النظام الجديد اتبع نفس الوسائل والأدوات التي اتبعها أسلافه من حيث احتواء المؤسسة العسكرية ومنحها الامتيازات التي تضمن استمرار تأييدها ودعمها للنظام.

فالأنظمة السابقة حرصت دائماً على كسب تأييد المؤسسة العسكرية لإدراكها لأهمية هذه المؤسسة ودورها في الحفاظ على سلطتها بعد أن فقدت شرعيتها الثورية والشعبية، وفشلت في الحصول على الشرعية الدستورية. ولعل لجوء النظام الجديد إلى مثل هذ الأدوات يشير ربما إلى حرص النظام الجديد للتثبيت ركائز سلطته من خلال دعم تلك المؤسسة التي ستساعده في حال فقد مشروعيته الشعبية.

وبالتالي، فإن ما يمكننا قوله هنا هو أن المؤشرات المتوافرة حالياً توحي بأن لا تغيرات جذرية قد تحدث في علاقة السلطة المدنية بالمؤسسة العسكرية، بحيث يتم تقليص سيطرة المؤسسة

---

[22] يعالج يزيد صايغ في دراسته جمهورية الضباط في مصر عن هذا الموضوع بالتفصيل، ويشير إلى الالية التي حافظ فيها نظام مبارك على تأييد القوات المسلحة والمزايا التي منحها لهم, وعن اليات تعيينهم بعد التقاعد أو حتى اثناء خدمتهم العسكرية في المناصب الحساسة في الدولة سواء السياسية او الاقتصادية، والتي كانت تهدف إلى تمكين هؤلاء الضباط من تحقيق منافع شخصية من جهة، وأخرى تعود على المؤسسة العسكرية بأكملها من جهة ثانية في سبيل الحصول على الدعم والتأييد الذي يمكن أن يدعم استمراره في السلطة.

[23] ينص الدستور المصري الجديد في المادة 197 منه على "ينشأ مجلس للدفاع الوطني، يتولى رئيس الجمهورية رئاسته، ويضم في عضويته رئيس مجلس الوزراء، و رئيسي مجلسي النواب والشورى، ووزراء الدفاع والخارجية والمالية والداخلية ورئيس المخابرات العامة ورئيس أركان حرب القوات المسلحة وقادة القوات البحرية والجوية والدفاع الجوى ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة ومدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع"

العسكرية وتدخلها في السياسة. بما يشير إلى حدوث تغييرات جوهرية عما استقر عليه الحال طيلة حكم مبارك والسادات وجمال عبد الناصر من قبل.

من جهة أخرى، بالرغم من خطورة وحساسية المرحلة الحالية في مصر، إلا أن سياسات الرئيس الجديد في مختلف المجالات كانت تعكس فكرة كونه يمثل حزب الاغلبية، وكانت قرارته "تنم عن سلوك سياسي مرتبط بفكرة اعتماد ما يراه حزب الأغلبية من إجراءات سياسية ملائمة، وليس ما تفرضه قيادة البلاد للمرحلة الانتقالية من اعتماد اسلوب التوافق بين القوى السياسية" (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012: 5). فلم يتم تشكيل الحكومة استناداً إلى التوافق مع التيارات السياسية المختلفة، ولم يتم تشكيل اللجنة التأسيسية للدستور، وإعداد الدستور لاحقا بالتوافق مع تلك التيارات. وإنما ما بدا واضحاً حتى اليوم هو أن النظام الجديد يسعى بكل ما يملك من وسائل قوة لتعزيز نفوذه وسيطرته داخل النظام الجديد ويحاول ترسيخ سياسة الاستئثار بالسلطة التي يترتب عليها تهميش وإقصاء التيارات والقوى السياسية والشعبية الأخرى.

هذه السياسة وهذه التوجهات يمكن أن تزيد من عمق الأزمة السياسية داخل الدولة التي تطلب على الأقل في المرحلة الانتقالية ضرورة التوافق مع التيارات السياسية المختلفة. إذ أن استمرار الصراعات السياسية من شأنه أن يزيد من عمر الفترة الانتقالية مما قد يرتب مشاكل اقتصادية واجتماعية أكثر تعقيدا.

فالمرحلة الانتقالية تتطلب أكبر قدر من التوافق بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة التي لا بد للنظام الجديد من التعاون معها من أجل اجتياز المرحلة الانتقالية وتحقيق الاستقرار من جهة، ومن أجل تعزيز شرعيته الدستورية والشعبية من جهة أخرى.

فالأسلوب الاقصائي الذي تتعامل به السلطة الجديدة مع التيارات السياسية "المعارضة"، وحرصها الدائم على التأكيد على أنهم "أقلية" يؤسس لنظام سلطوي يعود بمصر من جديد إلى المربع الأول من السلطوية والاستبداد. فالنظام الجديد حسب ما يظهر حتى اليوم يستعمل خطاب النظام السابق القائم على اعتبار معارضيه أقلية هدفهم الالتفاف على الشرعية وإسقاط نظام الحكم. وهو ما يبرر له تهميشهم ورفض التعاون معهم.

إن هذه الأدوات وإن كانت تساعد السلطة الجديدة على الحفاظ المؤقت على السلطة، إلا أنها تساهم في نفس الوقت في تقويض شرعيتها. فاعتمادها على الهيمنة السياسية كوسيلة لتعزيز السلطة وإن كان من الممكن أن تساعدها في تعزيز سيطرتها الآنية، إلا أنها ستقوض ـ كما هو الحال في الأنظمة السلطوية السابقة في مصر ـ من شرعيتها على المدى البعيد أو ربما المتوسط. وذلك لأن "مشكلات مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الجسامة والخطورة بحيث لا يستطيع أى حزب سياسى ولو كانت معه الأكثرية فى المجالس النيابية أن يواجهها بحلول فعالة، تشبع حاجة ملايين المصريين للعيش الكريم والحرية وتكفل الكرامة الإنسانية" (يسين، 2012).

كما أن لجوء النظام الجديد لاستخدام أدوات القمع والترهيب ـ التي استعملها النظام السابق من قبل ـ ستؤدي إلى تقويض مشروعيته وإن كانت ستساهم في تعزيز سيطرته. وهو ما يهدد مصيره في المستقبل. فالثورة تحدت كل أساليب وأدوات البطش والقمع التي استعملها النظام السابق، وهدفت إلى هدم البنى القائمة وإسقاط تلك الأدوات بهدف تحقيق تغييرات جذرية في بنية وخصائص النظام الجديد. ولجوء النظام الجديد إلى مثل هذه الأداوت في نفس الوقت الذي تسعى فيه الثورة لإعادة بناء النظام الجديد وفق أسس جديدة سيؤدي إلى اضعاف وتقويض أسس هذا النظام، وربما سيضعف من فرص استمراره في المستقبل.

لذلك، فإن الوسيلة الأفضل التي يمكن للنظام الجديد اتباعها من أجل اجتياز المرحلة الانتقالية تكمن في اعتماد مبدأ المشاركة والتوافق القائم على ايجاد الأرضية المشتركة بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية بعيدا عن الهيمنة أو الإقصاء. بمعنى آخر، بعيدا عن الأدوات التي اعتمد عليها النظام السابق في تعزيز سيطرته والتي كانت السبب الرئيس في تقويض دعائمه واضعافه وانهياره.

فالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر تتطلب توافق كتلة كافية من القوى، وتكاتف كل الجهود من أجل إعادة بناء النظام السياسي في الدولة، وإعادة بناء نظام الحكم على أسس الديمقراطية التشاركية. وعلى النظام الجديد ـ بصفته حائزا للسلطة ـ أن يساهم في إرساء أسس الديمقراطية التشاركية، وأن يسعى الى ايجاد الأرضية المشتركة بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية من أجل تجاوز المرحلة الإنتقالية وتحقيق الاستقرار المطلوب. فالاستمرار في حالة التجاذب والتصادم، والاستمرار في استخدام أدوات النظام السابق في

الهيمنة والإقصاء والاحتواء لن تؤدي إلا إلى مزيد من الاضطراب وعدم الاستقرار. وأهم من ذلك ستشكل أرضية خصبة لإعادة إنتاج النظام السلطوي في مصر.

وفي الجانب الاقتصادي والاجتماعي، فإن المعطيات المتوفرة حتى الآن تشير إلى أن لا اختلاف بين السياسات التي اتبعها مبارك والسادات من قبله، وتلك التي يتبعها النظام الجديد في مصر منذ توليه السلطة وحتى اليوم، وفي المستقبل القريب أيضاً.

ففي سبيل معالجة الازمة المالية التي تعاني منها الدولة، لجأ النظام إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قرض يمكنها من تخفيف عجز الموازنة لديها. بالطبع هذه القروض ترتبط بتبني مصر لسياسات تهدف بشكل رئيس إلى تعزيز دور القطاع الخاص وانسحاب الحكومة من الأنشطة الاقتصادية، وهو ما يتطلب تقديم تنازلات اضافية في هذا الشأن في سبيل الحصول على هذه المساعدات؛ فعادة ما يشترط صندوق النقد والبنك الدوليين مجموعة من السياسات تحت مسمى برامج إصلاحية على الدول الحاصلة على القروض الالتزام بها؛ هذه "الإصلاحات" تتراوح بين زيادة الرسوم على السلع والخدمات العامة، أو خفض الدعم الحكومي للسلع والخدمات الأسياسية وترشيده، أو حتى تخفيف قيمة العملة المحلية ـ الجنيه في الحالة المصرية ـ للتخفيف من العجز في ميزان المدفوعات، أو غير ذلك من السياسات التي تدور حول نفس المحور، والمتمثل في انسحاب الحكومة من الانشطة الاقتصادية. وهو ما يعني في الوقت نفسه استمرار السياسات النيوليبرالية التي لجأ إليها مبارك منذ تسعينيات القرن الماضي.

هذه السياسات بمجملها غير مناسبة للمرحلة المقبلة في مصر، فآثارها ونتائجها كانت من أهم الأسباب التي تقف وراء الثورة الأخيرة. وإزالة أثر هذه السياسات يتطلب اعتماد سياسات من نوع مختلف قادرة على معالجة تلك الآثار. فاتباع نفس السياسات لن يؤدي إلى علاج الأزمة، وإنما سيؤدي إلى تفاقمها. إذ لم تظهر السياسات النيوليبرالية بعد حوالي عقدين من الزمن على تطبيقها في مصر قدرة على معالجة الأزمات الاقتصادية المختلفة. وبالتالي، فإن الاستمرار في العمل في هذه السياسات في المستقبل يبدو غير مجد بالنسبة للشرائح والفئات الاجتماعية المتوسطة والدنيا، التي كانت أكثر تأثرا ـ سلبا ـ في هذه السياسات.

وبصرف النظر عن الجدل الدائر حول هذا القرض ومدى قدرته على علاج المشاكل الاقتصادية العالقة في مصر، فإن هذه الخطوة تعبر عن غياب خطة واضحة للسلطة الجديدة لعلاج مشاكل مصر الاقتصادية. وتشير إلى استمرار تلك السلطة في تبني السياسات النيوليبرالية التي كانت السبب الرئيس في وصول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر إلى ما آلت إليه.

في الواقع لم يختلف تعامل النظام الجديد مع هذا الموضوع عمن سبقوه، إذ أصدر الرئيس مرسي قرارا وفي أكثر الأوقات حرجا في الدولة، تمثلت في انتشار المظاهرات الرافضة للاعلان الدستوري والدستور في مناطق مختلفة في مصر؛ قرر بموجبه رفع الدعم عن مجموعة من السلع والخدمات التي يعتبر جزء كبير منها من السلع والخدمات الأساسية. وبالرغم من تجميد الرئيس للقرار في نفس اليوم، إلا أنه يعد دليلا واضحاً على أن لا تغيرات جوهرية ممكنة الحدوث على المدى القصير والمتوسط يمكن تحقيقها من خلال سياسات النظام الحالي؛ إذ ليس هناك أي برامج للحد من البطالة ورفع مستوى المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية لدرجة معقولة.

تجميد هذا القرار لا يعني الغاؤه، وإنما يعني تجميد العمل به ربما لغاية استقرار الأوضاع السياسية أكثر، والتوصل إلى تسوية مع المعارضة تضمن توافقا أكبر حول القضايا الخلافية بما يضمن عدم تأجيج الرأي العام أكثر ضد سياسات الرئيس الجديد وتوجهاته. فقرار الرفع هذا يتنافى مع أهم مطالب الثورة المصرية (العدالة الاجتماعية) إذ أن رفع الدعم عن عدد كبير من السلع الأسياسية يضر بأصحاب الدخل المنخفض ويحرم فئات واسعة من إمكانية الاستفادة من مثل تلك الخدمات والسلع التي تعتبر في معظمها من السلع والخدمات الأساسية[24].

وخلاصة القول هنا، فإنه ومن خلال المعطيات التي تحدثنا عنها أعلاه فإن المؤشرات المتوافرة حالياً حول السياسات التي اتبعها النظام الجديد فيما يخص السياسات الخارجية والداخلية على حد سواء توحي أن حجم التغيرات في النظام الجديد بعد الثورة كانت غير ملحوظة ولا تشير إلى أي تغيير جوهري.

---

[24] تم ذكر هذه السلع في جريدة المصري اليوم بالتفصيل، يمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط التالي http://www.almasryalyoum.com/node/1300466 تم الاسترجاع بتاريخ 2-1-2013.

ورغم أن الفترة الزمنية التي تم وضع هذه التصورات بموجبها قصيرة نسبيا، إلا أن طبيعة هذه السياسات توصلنا إلى مثل هذا التصور، فلا تغيرات تذكر على السياسات الدولية ولا تغيرات جوهرية في طبيعة السياسات الداخلية سواء في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

إن النظام الجديد يسير إلى حد ما بنفس سياسات النظام السابق، ولعل ذلك يعزى إلى طبيعة الإرث السياسي والاقتصادي الذي يحمله النظام الجديد من سلفه؛ إذ أن طبيعة هذا الإرث تحد من خيارات النظام الجديد وتقيد من قدرته على تحقيق التغيرات الجوهرية. فهو مجبر على التعامل مع هذا الإرث الثقيل الذي لا يمكن انكاره وإنكار تأثيره، حتى وإن كانت الثورة تسعى لتحقيق تغييرات جوهرية من خلال سعيها إلى هدم البنى التي أقامها النظام القديم وإعادة بنائها من جديد.

عدا عن ذلك، فإن حرص النخب السياسية والاقتصادية القديمة على الحفاظ على مكتسباتها السابقة تشكل حاجزا أمام التغيير. فهذه النخب تمتلك من القوة والتأثير ما يمكنها من دفع "النخبة الحاكمة" لتبني السياسات التي تخدم أهدافها ومصالحها ومكاسبها التي حصلت عليها في السابق.

فما نشأ بعد الثورة هو نوع جديد من التحالفات بين النخب القديمة ـ كما ذكرنا أعلاه ـ منح بعضها قوة وتأثيراً أكبر مما كانت تتمتع به سابقا[25]. تهدف بشكل رئيس إلى توجيه الثورة والسيطرة عليها في سبيل الحفاظ على مصالحها. ولعل ذلك النوع من العلاقات والمصالح من أهم الأسباب التي تقف عائقا أمام السلطة الجديدة وقدرتها على تحقيق أي تغيير جذري في السياسات.

فما شهدته مصر باختصار هو صعود نخبة كانت تحتل المركز الثاني ـ مجازا ـ لتصبح بعد الثورة في المركز الأول بدلا من النخبة الحاكمة سابقا. هذه النخبة ترتبط بدورها ببرامج وأهداف خاصة وتسعى لتحقيق منافع سياسية واقتصادية ذات طابع فئوي ضيق في الغالب.

---

[25] نقصد بالنوع الجديد من التحالفات تلك التي تحدثنا عنها أعلاه بين السلطة الجديدة التي تقودها جماعة الاخوان المسلمين وبين النخب الاقتصادية التقليدية. وهو نفس نوع التحالفات الذي شهده عصر مبارك بين "جماعة مبارك" ورجال الأعمال والمستثمرين (تحالف السلطة والمال) . وأيضاً التوافق او التحالف القائم بين المؤسسة العسكرية والسلطة الجديدة بمقابل الحفاظ على نفس الامتيازات التي كانت ممنوحة للجيش في عهد مبارك والسادات.

هذه النخبة تسعى الآن للحفاظ على مكتسباتها بعد الثورة، وتحاول ضمان بقائها واستمرارها اللذين يصعب تحقيقهما دون إقصاء النخب المنافسة. لأجل ذلك استعملت النخبة التي تمكنت من الاستفادة من الثورة ونجحت في تغيير مكانها وترتيبها داخل النظام السياسي نفس الأدوات التي استعملها النظام السابق لتحقيق نفس المصالح التي حملتها النخبة السابقة ولكن بتغير أصحاب هذه المصالح.

ولكن وبالرغم من أهمية الإرث السابق وصعوبة طرحه جانبا وضرورة التعامل معه، إلا أن النظام الجديد بحاجة إلى استراتيجيات جديدة للتعامل معه، تختلف عن تلك التي استخدمها النظام القديم طيلة فترة حكمه من أجل تجنب الوصول إلى نفس النهاية. هذه الاستراتيجيات يجب أن تستند بشكل رئيس للمطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي رفعت أثناء الثورة؛ بحيث تهدف بشكل رئيس لتحقيق أكثر ما يمكن تحقيقه منها، وهو ما يتطلب إعادة النظر في طبيعة السياسات المتبعة في المجالات المختلفة، واعتماد أسس مختلفة للتنمية يمكن أن تختلف عن تلك الوصفات التي استمرت مصر في الحصول عليها من صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي أثبتت أنها غير قادرة على معالجة الأمراض الاجتماعية والاقتصادية في مصر، بل على العكس من ذلك، كانت سببا رئيساً في زيادة حدتها، وجعلت إمكانية معالجتها أصعب.

يواجه النظام الجديد تحديا هاما يتعلق بمدى قدرته على توسيع عملية المشاركة في عملية صنع القرار، ومعالجة حالة الاستقطاب التي تمر بها مصر منذ قيام الثورة، والتي أنتجت حالة من عدم الثقة بين الفاعلين السياسيين. لذلك لا بد للسلطة الجديدة من إعادة النظر في علاقتها ببقية القوى السياسية المختلفة معها، مع ضرورة اشراكها في عملية بناء الدولة في المستقبل.

هذا يتطلب من كافة القوى السياسية إعادة قراءة علاقتها بالآخر، بمعنى أن تنفتح التيارات الاسلامية على بقية القوى السياسية وتشركها في عملية البناء. مع ضرورة توقف بقية التيارات عن البحث عن فرص افشال السلطة الجديدة دون أن تحمل أي برنامج بديل.

إن قصر الفترة الزمنية لعمر النظام الناشئ وعدم اكتمال بناه وهياكله، واستمرار تأثير بقايا النظام القديم وسيطرتهم على بعض المفاصل الحساسة في الدولة، والارتباطات والالتزامات الخارجية المختلفة قد تعيق من قدرة النظام الجديد على تحقيق تغيرات جوهرية في سياسته؛

على الأقل في الفترة الحالية. وبالتالي لا بد هنا من الإنتقال من مستوى السياسة (الكلي) إلى المستوى (الجزئي) المتعلق بالسياسات العامة.

فالسياسات العامة تعبر عن الآلية التي يستجيب من خلالها السلطة في الدولة لمطالب النظام الاجتماعي، وهناك إمكانية لتحقيق تغييرات حقيقية فيها على المدى القصير والمتوسط أكثر مما يمكن تحقيقه في المستوى السياسي.

خاتمة

يتضح مما سبق أن أسس النظام في مصر "وضعت تدريجيا إثر عملية إعادة بناء تاريخية هي نفسها امتدادا لسيرورة انطلقت منذ القرن التاسع عشر" (حمودي، 2010: 215). فلا يمكن النظر إليها بمعزل عن الظروف التاريخية التي نشأت بها والتي كانت سببا رئيساً في وصولها إلى ما آلت إليه.

وضعت خصائص هذا النظام عبر عملية بناء تاريخي امتدت عبر مراحل زمنية مختلفة، فكان لكل مرحلة تأثيرها عليه حتى ظهر بصورته الأخيرة. لذلك فإنه من الخطأ الفصل بين الأنظمة التي أنشأها كل من عبد الناصر والسادات ومبارك؛ فهذه الأنظمة وإن لم تكن امتدادا لبعضها البعض، وإن لم تكن نسخة من بعضها البعض، إلا أن لكل منها بصمته في عملية البناء التاريخي للنظام السياسي في مصر التي لا يمكن إنكارها، وكان لكل منها تأثيره في شكل وأسس النظام اللاحق مما يجعل من الصعوبة بمكان عزل أي من هذه الأنظمة عن الآخر.

ما يميز أنظمة الحكم المختلفة التي تعاقبت في مصر أنها كانت قائمة على نسق واحد تقريبا من العلاقات بين السلطات والنخب وجماعات المصالح في الدولة يسميها عبد الله حمودي "بالشيخ ومريديه" تصف حالة الزبائنية المستشرية داخل هذا النظام. والتي لا يمكن فصلها عن المنظومة الاستعمارية والعلاقات التي كانت سائدة بها، بحيث اعتمدت دائماً على مريديها وأنصارها من داخل المجتمعات المستعمرة كي تتمكن من تحقيق أهدافها.

وما يميز سياسات الإصلاح في عهد كل من عبد الناصر والسادات ومبارك، وفي عهد محمد علي من قبل، أنها جاءت من داخل النظام لا من خارجه، بما يكفل الحفاظ على وجودها ويمنع قيام الثورات ضدها. فتنظيم الضباط الأحرار بالرغم من نجاحه في تحقيق تغيير حقيقي في شكل النظام وتركيبته، إلا أن هذا التنظيم لا يمكن فصله بأي حال عن النظام الذي وجد في ظله. وما

قام به هذا التنظيم وبالرغم من أهميته وسعيه للقطع عما تراكم من مشاريع سياسية ودستورية؛ إلا أنه لم يأت نتيجة لفعل ثوري شعبي ساع لذلك التغيير. فاستمرت مشاريع التغيير الداخلية، ولكنها أخذت منحى آخر، فبدلا من الإصلاح التدريجي الداخلي، أخذت شكل التغيير المستند إلى الفعل الثوري ولكن من داخل النظام نفسه في ثورة عام 1952.

وبحسب رأي خلدون النقيب، فإن التحولات السياسية التي شهدتها المجتمعات العربية في حقبة ما بعد الاستعمار لم تكن إلا تحولات ظاهرية سطحية لم تمس النظام الحاكم وطبيعته السلطوية وترتيباته المؤسسية، فاستمرت الدولة في احتكار مصادر القوة والسلطة، واستمرت في البحث عن مصادر تأكيد شرعيتها (النقيب، 1996: 180).

كما أن التحسن في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي لم يكن مصحوبا بتطوير صيغة أنظمة الحكم نحو مزيد من الديمقراطية والدستورية ـ برأي النقيب ـ بل استمرت هذه الأنظمة السلطوية في البحث عن الشرعية التي كان تهدف دوما لتأكيدها (النقيب، 1996: 197).

ما يقوله النقيب أن أنظمة الحكم العربية كانت تستخدم خطاب الديمقراطية لتكريس الدولة والنظام السلطوي، وبالتالي فإن معظم التحولات التي طرأت على شكل هذه الأنظمة ـ وتحديدا تلك التي ظهرت في فترة ما بعد الاستعمار لم تكن إلا تحولات ظاهرية لم تمس العناصر والمفاصل الرئيسة داخل هذه الأنظمة.

ونحن نستشهد برأي النقيب هنا لنؤكد ما ذكرناه سابقا حول التطورات المختلفة التي شهدها نظام الحكم في مصر، وعناصر الترابط والاختلاف بين الأنظمة التي ظهرت في حقبة ما بعد الاستعمار. فكان واضحاً من خلال التتبع التاريخي أن هذه الأنظمة لم تكن إلا نسخا متشابهة مع بعضها البعض فيما يتعلق بتعاملها مع القضايا الرئيسة في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهي وإن حملت أيديولوجيات مختلفة تنوعت بين اشتراكية وليبرالية ونيوليبرالية، إلا أن السلطوية كانت سمة مميزة لها.

كما نستشهد برأيه لنؤكد أن تحليلنا لبنية وتركيبة النظام المصري السابق (نظام مبارك) بأجهزته المختلفة لا يمكن أن يتم دون النظر في الظروف التاريخية التي مر بها، وعلاقته بالأنظمة التي

سبقته من جهة وبالإرث الاستعماري من جهة أخرى، وضرورة تعامله مع هذه التركة سواء بالرفض أو القبول.

ما ورثه نظام مبارك من أجهزة إدارية وسياسية وقضائية وعسكرية ما هي إلا نتاج التطور التاريخي للأنظمة التي سبقته، والتي كان دائماً يحاول نسب نفسه لها. وأن يؤكد أن نظامه ما هو إلا امتداد لها، يهدف إلى استكمال المسيرة التي كان قد بدأها أسلافه. فكانت أهدافه مشابهة لأهدافهم مع اختلاف الوسائل والأدوات التي استخدمها كل منهم.

فاتسم نظامه بسمات جميع الأنظمة التي سبقته؛ بتقييد الحريات السياسية والتبعية للأجنبي بشكل أو بآخر، سواء كانت تبعية صريحة كما هو الحال مع محمد علي وأحفاده ومن ثم السادات، أو تبعية ضمنية من خلال السعي المطلق إلى المساواة بهم لا التميز عنهم كما كان في عهد عبد الناصر.

وهو وإن اختلف مع من سبقوه حول الآليات التي اتبعها في التعامل مع القضايا المختلفة التي واجهت الدولة، وإن اختلف معهم في أسلوب الحكم والسياسات والنهج المتبع، إلا أنه تشابه معهم في اعتماده على الإصلاح التدريجي والإصلاح الناشئ من قلب النظام وبناء على الآلية التي يراها مناسبة له. فاتبع سياسات الاحتواء بدلا من الإقصاء ولجأ إلى احتواء المعارضة في ظل الانفتاح السياسي المضبوط.

ومع ذلك، فإن هذه السياسات لم تمنحه الشرعية التي كان يبحث عنها في سبيل تعزيز سلطته، ولم تكن قادرة على إقامة نظام ديمقراطي في مصر؛ فقد أعادت السياسة إلى الحيز العام وبات من الصعب التراجع عما يمكن أن يترتب عليها من انعكاسات ونتائج في المجتمع. "وخاصة أن الشرعية الدستورية أو السياسية سريعة الاهتراء والاستنزاف مقارنة بالشرعية الثورية" (مصطفى، 2011: 105).

كما مهدت هذه السياسات لنشوء وعي ديمقراطي يرفض فكرة العودة إلى الماضي السلطوي، وساهمت في زيادة قوة المجتمع المدني، وان تم احتواء جزء كبير منه من قبل النظام. وأصبح الخطاب الديمقراطي لدى الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية خطابا ديناميكيا وحيويا؛ "فكانت عودة [النظام] إلى مواقع السلطوية القديمة بالاعتماد على الشرعية الدستورية نوعا من الانتحار بالنسبة له" (مصطفى، 2011: 106).

حال النظام في مصر كحال غيره من الأنظمة التي نشأت في حقبة ما بعد الاستعمار في الوطن العربي؛ فالتغيرات في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية هذه، لم تكن مصحوبة بتغيرات مماثلة على صيغة الحكم السياسية نحو مزيد من الديمقراطية. ولم تقم الأنظمة المختلفة التي تعاقبت على مصر سوى بنقلها من نموذج سلطوي إلى نموذج سلطوي آخر.

وبالرغم من محاولة الثورة لهدم أسس النموذج السلطوي للدولة، إلا أن المؤشرات المتوافرة حالياً توحي بأن النظام الجديد في مصر نسخة جديدة من الأنظمة السابقة، ينطبق عليه ما يقوله النقيب حين تحدث عن التحولات التي شهدتها المنطقة العربية في حقبة ما بعد الاستعمار. إذ يمكننا القول هنا بأن التحولات الأخيرة التي شهدتها مصر لم تمس هي أيضاً طبيعة النظام الحاكم وترتيباته المؤسسية وبنيته السلطوية القائمة على الإقصاء والتهميش والأحتواء، والبحث عن مصادر تعزيز الشرعية.

فالسلطة الجديدة في مصر تستخدم نفس الأدوات السياسية والاقتصادية التي استخدمها النظام القديم، إذ استمرت في استعمال الأدوات القائمة على الإقصاء والتهميش والإحتواء للمعارضة، واستمرت في البحث عن دعم المؤسسة العسكرية من أجل ضمان استمراريتها من الناحية السياسية. وتسعى للحفاظ على علاقاتها وارتباطاتها الخارجية بنفس الطريقة التي رسمها النظام السابق. ولم يظهر إلى الآن ما يشير إلى أن هناك توجهات للانحراف عن مسار السياسات النيوليبرالية وتنفيذ وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين.

هذا بالطبع لا يمكن النظر إليه بمعزل عن الظروف التاريخية التي وجد بها، فالنظام الجديد يحمل إرثا ثقيلا من تركة النظام السابق، تم وصفها في الجزء الثاني بوضوح. والتي لا يمكنه التخلص منها بسهولة.

فالنخب القديمة ما زالت مسيطرة، والثورة لم تتمكن من خلق نخبة جديدة تسعى لتحقيق أهداف الثورة وتعبر عن المصالح الشعبية بصورة حقيقية. وما شهدته مصر بعد الثورة هو إعادة ترتيب للعلاقات بين النخب القديمة وداخل النخب نفسها. فساعدت الثورة بعض هذه النخب في ترسيخ مكانتها داخل النظام السياسي، وأدت إلى تراجع دور نخب أخرى. فما شهدته مصر باختصار هو إعادة توزيع للأدوار بين النخب القديمة بنفس شروط اللعبة ونفس المصالح التقليدية.

ومع ذلك، فإن تركة النظام السابق يجب أن لا تمنع النظام الجديد من البحث عن الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف الثورة. إذ يحتاج إلى البحث عن آليات واستراتيجيات مختلفة عن تلك التي استخدمها النظام السابق من أجل تجنب الوصول إلى النهاية ذاتها، وتحقيق الاستقرار المنشود، وتحقيق التنمية المستدامة.

فالثورة كانت أكبر دليل على أن عمل النظام السابق في تلك السياسات وإن ساهم في تكريس وجوده الآني، إلا أنه أضعف من قدرته على الاستمرار ومن فرص بقائه بالرغم من طول فترة حكمه نسبيا. لذلك يحتاج النظام الجديد إلى البحث عن آليات واستراتيجيات أخرى للعمل تجنبه مصير سلفه.

الفصل الثاني

التحديات الاقتصادية والاجتماعية

إن التحولات الاقتصادية التي شهدتها مصر منذ عام 1952 أثرت وبشكل كبيرعلى البناء الطبقي فيها؛ فكان للسياسات الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة التي تبنتها الدولة منذ ذلك التاريخ دوراً هاما في إعادة تشكيل وصياغة التكوينات الاجتماعية والاقتصادية. وكان للسياسات

التعليمية وسياسات الإصلاح الزراعي والقرارات الاشتراكية ومن ثم سياسات الإنفتاح الاقتصادي بالإضافة إلى الدور الذي لعبه رأس المال الأجنبي في مجال دمج الاقتصاد المصري في التقسيم الدولي للعمل، وحرص بعض التكوينات الداخلية للارتباط به وتكريسه في الداخل الدور الأكبر في التأثير في هذه التحولات (قنديل، 1995: 90).

جزء من هذه السياسات ـ وكما تحدثنا في الفصل السابق ـ كتلك التي صنعت في عهد عبد الناصر ـ كانت تسعى لتقليص الفوارق الطبقية في المجتمع وتهدف إلى إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع بما يقلص التمايزات الطبقية، وتمكنت نسبيا من تحقيق هذا الهدف سواء من خلال إعادة توزيع الأراضي الزراعية أو محاولة التأسيس للاقتصاد الإنتاجي أو من خلال سياسات التعليم والتوظيف التي اتبعها عبد الناصر في تلك الفترة.

إلا أن هذه الفروق بدأت بالظهور مرة أخرى في عهد كل من السادات الذي تبنى سياسة الإنفتاح الاقتصادي، ومبارك الذي تبنى السياسات الليبرالية ومن ثم النيوليبرالية، التي كان لها الدور الأكبر في وصول الأحوال الاقتصادية في مصر إلى ما آلت إليه وأدت إلى توسيع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية نتيجة للسياسات التي اتبعتها؛ كتحرير التجارة، وتراجع القطاعات الاقتصادية المنتجة لصالح غير المنتجة، التي تعتمد بدورها على الريع القادم من مصادر للطبيعة دور رئيس فيها، كقناة السويس والسياحة (توني،2005؛ السعيد 2002).

هذه الحالة ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة تبعية اقتصاد دول الجنوب ومن بينها مصر بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، وللدور الذي يحاول رأس المال العالمي فرضه على دول العام الثالث ضمن إطار التقسيم الامبريالي للعمل (دليلة، 1998: 43).

إذ لجأت مصر ومنذ حوالي ثمانينيات القرن الماضي من أجل التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية التي تواجهها إلى صندوق النقد والبنك الدوليين؛ وذلك من أجل أجل رفع كفاءتها الاقتصادية وتوفير مصادر لتدفق الأموال إليها سواء على شكل قروض أو استثمارات أو مساعدات تساهم في حل الأزمة (عبد الله، 2001: 26).

ترتب على هذا التوجه إجراء تعديلات جوهرية في السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة كإحدى الشروط التي يفرضها صندوق النقد والبنك الدوليين في سبيل إعادة جدولة الديون أو تقديم المساعدات للدول المدينة فيما سمي ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي (أمين،

2011). على افتراض أن السبب الرئيس وراء هذه الأزمات هو فشل السياسات التي تتبعها حكومات دول الجنوب في المجال الاقتصادي.

تقوم سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين بصفتهما وكلاء للدول والمؤسسات المالية الدائنة ـ إن جاز التعبير ـ على اجبار الدول المدينة بتبني العقيدة النيوليبرالية القائمة على الإنضباط المالي وتخفيض النفقات الحكومية وربط سعر الفائدة بمحددات السوق لا محددات الحكومة، وتعويم اسعار الصرف، وتحرير التجارة، ودعم الاستثمار الاجنبي المباشر، والخصخصة، وتخفيض دور الدولة، وحماية حقوق الملكية (العيسوي، 2006: 3؛ Peet and Hartwick, 2009: 86).

وتقوم هذه السياسة ـ أي سياسة صندوق النقد والبنك الدوليين ـ على مجموعة من أدوات التحليل الاقتصادي "العقلانية[26]" تستند بالأصل إلى النظريات "الاقتصادية العقلانية"، تصمم كل برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي بناء عليها.

الهدف من هذه البرامج القائمة على الأسس النيوليبرالية هو بناء تنمية "متممة" وليست منافسة كما يصفها تشومسكي (Chomsky: 1999:57). تحافظ على أهداف دول العالم الأول "الاستعمارية" في دول الجنوب وتكفل استمرار سيطرته الاقتصادية والسياسية.

إذ جرى استبدال الأدوات الاستعمارية التقليدية بأدوات جديدة قائمة بشكل رئيس على الهيمنة الاقتصادية. استخدمت التنمية كأحد أهم هذه الأدوات لتكون بمثابة وسيلة لإدامة واستمرارية علاقات القوة الامبريالية في العالم، ومن أجل تعزيز فاعلية المشاريع والبرامج المحددة والمصممة من الوكالات المانحة (Cooke, 2001, 8-13).

وبناء على ذلك، فإن هذه البرامج والوصفات لم تصمم من أجل تمكين دول الجنوب وتحسين نوعية الحياة فيها، وإنما من أجل تنفيذ الأجندات التي تحملها دول العالم الأول التي تخفي

---

[26] تقوم نظرية الاختيار العقلاني على افتراض أن جميع البشر عقلانيون، ويخذون اراءهم ويتبنون الأفعال بناء على ما يرون أنه أكثر قدرة على تحقيق أهدافهم وتعظيم منافعهم. لذلك تتبنى برامج الإصلاح الاقتصادي السياسات الساعية إلى الانسحاب الحكومي من النشاط الاقتصادي وتحرير السوق، على افتراض أن الأفراد عقلانيون بطبيعتهم بامكانهم اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة. (Hindmoor, 2010; Mcclennen, 2010; Harsanyi, 1969; Ulen, 1999)

الأهداف الحقيقية لها. وتستخدم شعارات التنمية والديمقراطية كأدوات من أجل تحقيق هذا الهدف.

مثلت السياسات المالية والنقدية التي روجت لها المؤسسات المالية الدولية وأُجبِرَت الدول المدينة على تنفيذها نموذجا واضحاً للتناقض بين العقلانية وبين الواقع والبيئة السياسية والاجتماعية في دول الجنوب؛ فهي تركز على مقدرة الحكومة على تنفيذها من النواحي الفنية والإدارية، وتتجاهل النواحي السياسية. وذلك "لأن تلك العوامل لا تمثل جزءا من الإطار المنهجي لعلم الاقتصاد الذي استمدت منه تلك البرامج، والحقيقة أن النظريات الاقتصادية تتعامل مع العوامل السياسية على أساس أنها عوامل غير عقلانية لأنها غير قابلة للتنظير الكمي والرياضي" (الحسين، 1994: 114). وبذلك، فإن هذه النظريات تجرد النشاط الاقتصادي من إطاره الاجتماعي والسياسي.

إن ما وصلت إليه مصر من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية كان ـ وكما هو الحال في كل دول الجنوب ـ نتيجة لالتزامها بتلك الوصفات في سبيل توفير مصادر تضمن تدفق الأموال لها من أجل مواجهة المشاكل الاقتصادية التي تمر بها. ولأن هذه الوصفات تجاهلت الأوضاع الاجتماعية والسياسية لمصر، وصلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها إلى ما آلت إليه من اقتصاد متهالك؛ يعاني من ارتفاع المديونية الخارجية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتضخم والانكشاف الغذائي واتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية التي صممت أدوات صندوق النقد والبنك الدوليين بالأصل من أجل الحد منها، والاعتماد على الاقتصاد الاستهلاكي الريعي، مما أثر على اتجاه الحراك الاجتماعي في المجتمع وإنخفاض نسبة الطبقة الوسطى وازدياد معدلات الهجرة وغير ذلك.

إن ما آلت إليه الأوضاع في مصر يثير تساؤلات مختلفة عن آليات الخروج من هذه الأزمة؛ إذ أن تجاهل هذه المشاكل وإهمالها أو تأجيلها لم يعد ممكنا خاصة مع استمرار الحراك الثوري المطالب بحلها في مصر.

كما أن الاستمرار في الالتزام بالوصفات المعدة مسبقا لم يعد مجديا أيضاً نظراً لطبيعة النتائج التي ترتبت على الالتزام بها طيلة حقبة النظام السابق. وهو ما يتطلب البحث عن وسائل

وأدوات أخرى من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي تكفل الاستجابة للمطالب الشعبية وتساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها مصر.

المطالب الاقتصادية والاجتماعية في الثورة وآليات الاستجابة لها

رفعت الثورة المصرية الأخيرة شعارات مختلفة شملت كافة المجالات؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية [27]، وقد شكلت هذه المطالب موضوع التحرك العفوي للجماهير، وتعلقت بشكل عام بالحاجات الإنسانية الأساسية. ولم يكن فيها ما يدعو إلى تبني تغيرات فيما يتعلق بعلاقات مصر الخارجية بشكل عام أو فيما يخص علاقتها بدولة أخرى. وبكلمات أخرى، عبرت هذه الشعارات جميعها عن مطالب أساسية تسبب غيابها في بروز مشاكل اجتماعية واقتصادية متعددة.

إن طبيعة هذه المطالب، وباعتبارها المحرك الأساسي للتحرك الجماهيري، ولكونها تتعلق بالحاجات الإنسانية الأساسية تتطلب من النظام الجديد أن يجعل منها محور عملية التنمية في المستقبل. وهو ما لم تتمكن التجارب التنموية السابقة من تحقيقه.

من جهة أخرى، فإن جعل هذه المطالب محور عملية التنمية لا يعني أن هذه العملية منقوصة أو غير مكتملة، ولا يقزمها، فهذه المطالب تشمل أيضاً مطالب تتعلق بالإصرار على الحرية وحقوق الانسان والمشاركة السياسية، التي لا بد من صيانتها واحترامها من أجل بناء نظام ديمقراطي في مصر. وهناك أيضاً سبب آخر لا يقل أهمية عن الأول، وهو أن الحاجات الإنسانية هذه "ينبغي أن ينظر [إليها] ضمن سياق حركي لا سكوني. ذلك لأن تحقيق جيل من

---

[27] رفعت الثورة المصرية الاخيرة شعارات مختلفة، أبرزها كان شعار " عيش، حرية، كرامة انسانية، عدالة اجتماعية" جسد كل المطالب الشعبية التي كانت سببا في قيام الثورة. وأنشأ الناشطون مدونات وصفحات متعددة على مواقع التواصل الاجتماعي ترفع تلك الشعارات. يمكن الاطلاع على الروابط التالية التي ناقشت هذه الشعارات وتحدثت عنها

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=493945&eid=2399

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=457023&eid=224

/http://jan25mina.blogspot.co.il

https://www.facebook.com/25jan.tv?fref=ts

https://www.facebook.com/masir.4.ever?ref=ts&fref=ts

http://www.elfagr.org/index.php?option=com_content&view=article&id=192057

تم استراجاعها جميعها بتاريخ 20-1-2013.

الحاجات يفتح الطريق ويرفع مستوى الاستعداد للضغط من أجل جيل آخر [أكثر تقدما]" (صايغ،1998: 48) يمكنه الانتقال من المطالبة في الحاجات الأساسية كالمسكن والغذاء والعمل إلى المطالبة بمزيد من الحقوق وبمستوى أفضل من الديمقراطية.

إن ما نود الوصول إليه هنا هو أن تحقيق أهداف الثورة المصرية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية يتطلب أن تستهدف عملية التنمية الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المنخفض والتي تكاد لا تستطيع تلبية احتياجاتها الأساسية باستخدام الدخل المتوفر لها. فنقطة التركيز في عملية التنمية ينبغي أن تكون الفئات المحرومة "ذات الوزن والتأثير السياسي الضعيف جداً والموارد الاقتصادية الشحيحة جدا، والتي تقل مواردها بكثير عن كلفة حاجاتها السلعية والخدمية، ويبدو مستقبلها الاقتصادي والاجتماعي ومستقبل أبنائها مظلمين لا يسمحان بالاطمئنان" (صايغ، 1998: 52).

هذه الشرائح تتلقى عادة حصة في الناتج القومي أقل بكثير من مساهمتها فيه، نتيجة التغيرات والتحولات الاقتصادية التي شهدتها مصر بسبب السياسات الليبرالية ومن ثم النيوليبرالية التي أدت إلى تراكم رأس المال في يد نخبة صغيرة احتكرت الاقتصاد في الدولة، وحرمت باقي المجتمع من فرصة الحصول على حصته الحقيقية من هذا الناتج. مثل هذه الحالة تتطلب تدخل الحكومة لتعويض هذه الفئات من خلال سياسات مختلفة، سنأتي على ذكرها بالتفصيل.

الفكرة الرئيسة التي نظرحها هو أن نماذج السياسات المقترحة لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها مصر تقع ضمن إطار نظرية التنمية البديلة[28] على افتراض أن هذا النموذج ـ التنمية البديلة ـ هو النموذج الأصلح لمعالجة الأوضاع التي تعاني منها مصر؛ وذلك لسببين رئيسين، الأول يتعلق بفشل التجارب التنموية المعتمدة على الوصفات المعدة سلفا من المؤسسات المالية الدولية التي تقود عملية التنمية في العالم، والثاني لأن هذه النظرية تركز بشكل رئيس على تلبية الاحتياجات الانسانية الأساسية، وتبنى استراتيجية الاعتماد على النفس إلى أبعد مدى في جوانب متعددة؛ منها الحرص على استقلال القرار

[28] تقوم نظرية التنمية البديلة على استخدام القدرات والامكانات المتوفرة من أجل معالجة المشاكل القائمة. من خلال تقليص الاعتماد والتبعية الخارجية. فهي تنمية قائمة من الأسفل (development from below). اتبعت هذه الاستراتيجية ونجحت في دول مختلفة منها على سبيل المثال؛ الصين وتركيا والبرازيل. (Peet and Hartwick, 2009; Brog, 2009; Ellerman, 2006)

السياسي والاقتصادي، والحد من التبعية الفكرية والسلوكية والاقتصادية ـ التي لم تتمكن التجارب السابقة من تحقيقها ـ فهي ذات توجه داخلي بالدرجة الأولى مما يجعلها أكثر ملائمة لحالة مصر، وللجانب الذي نسعى لدراسته هنا، والذي يركز بشكل رئيس على التغيرات التي يجب تحقيقها في السياسات العامة بما يحقق المطالب الشعبية المتعلقة بالتحول الديمقراطي.

فالتجارب التنموية السابقة في مصر، وإن نجحت في تحقيق أهداف القائمين عليها، إلا أنها كانت السبب الرئيس وراء سحق من طبقت عليهم هذه التجارب، إذ لم تخدم السياسات التنموية هدفها المعلن، وإنما عززت مكاسب القلة وأبقت الآخرين في بؤس (Chomsky, 1999: 30).

يشير يوسف صايغ (1998) إلى أن هناك أربع اشتراطات أساسية لا بد من توفرها من أجل بلورة إرادة وطنية حول إقامة قاعدة التنمية المعتمدة على النفس، وأيضاً من أجل الاستمرار بهذه المسيرة. فهذه الاشتراطات تشكل عنصرا هاما في تحديد ديناميات وآليات التنمية المستهدفة، وتحدد إمكانية الانطلاق بالتنمية المعتمدة على النفس. ونحن نستعين هنا بما يذكره من اشتراطات لتطبيقها على الحالة المصرية من أجل رسم حدود البيئة التي يفترض أن تتم عملية التنمية في إطارها.

أول هذه الاشتراطات يتعلق بضرورة تعزيز المشاركة السياسية الواسعة في صنع القرار، من أجل ضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من افراد المجتمع. هذه المشاركة ضرورية لعدة أسباب؛ أهمها من أجل تعزيز التزام المشاركين (الشعب) بأعباء عملية التنمية من جهة، ومن أجل الحصول العادل على المكاسب المتحققة من عملية التنمية من جهة ثانية، ومن أجل الالتزام بالتطلعات التنموية ومسؤولية تحقيقها من ناحية ثالثة. ففكرة السلطة القادرة على تحقيق أهداف الشعب دون اشراكه في ذلك ـ برأي سمير أمين ـ تؤدي للتخبطات الاوتوقراطية وخلق برجوازية جديدة (أمين، 2012: 66).

أما الشرط الثاني فيتعلق بضرورة السعي من أجل تحقيق الحد الأقصى الممكن من استقلالية القرار الاقتصادي وذلك من أجل تعزيز استقلالية القرار السياسي. إذ أنه وبغياب مثل هذه الرؤية سيظل الاعتماد على النماذج المستوردة والوصفات الجاهزة المستعارة من تجارب أو نماذج لا تتناسب مع حاجات المجتمعات المستوردة لها ولا تستجيب لاحتياجاتها الحقيقية وانما

يؤدي إلى استمرار حالة التبعية التي من شأنها أن تعيق أي عملية تنمية حقيقية (تنمية منافسة وليست متممة).

الشرط الثالث لعملية التنمية البدلية هو العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة بما يضمن تقليص التباين بين الفئات الاجتماعية المختلفة. وحصول حاملي أعباء التنمية على النصيب العادل من ثمارها؛ إذ أن عملية التوزيع العادل لهذه الثمار يدفع المشاركين وحاملي أعباء التنمية لتحمل المزيد من المسؤوليات ويجعلهم أكثر استعدادا لتحمل ما ترتبه عليهم من أعباء وجهود إضافية من أجل النهوض بها.

الشرط الرابع والأخير، هو ضرورة صياغة إطار سياسي واقتصادي قوي ومتماسك من أجل تحقيق أهداف عملية التنمية هذه. هذا الشرط يتعلق بالتفاصيل أو الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية ويحقق الاشتراطات الأخرى.

إن الشروط الأربعة السابقة الذكر لا تنفصل عن بعضها البعض، ولا يمكن الحديث عن أي منها دون الحديث عن باقي الشروط. فهي تتداخل وتتفاعل مع بعضها البعض من أجل تحقيق التنمية المنشودة.

كما أن هذه الشروط ضرورية من أجل إعداد الأرضية اللازمة لبدء مرحلة التحول الديمقراطي بما يضمن تحقيق أهداف الثورة. فلو أمعنا النظر في هذه الشروط فإنه يمكننا القول بأن التنمية التي لا تقوم على المشاركة الواسعة من الجماهير ولا ترافقها حقوق وحريات حقيقية لا يمكنها أن تكون معبرة عن توجهات الجماهير ومن ثم لا يمكنها أن تكون ذات جدوى.

وإن التنمية التي لا تقوم على استقلالية القرار السياسي والاقتصادي لا يمكنها إلا أن تبقى أسيرة للتبعية وقيودها؛ فالقضية لا تكمن في السياسات الرأسمالية في حد ذاتها برأي سمير أمين، وإنما تكمن في البعد الامبريالي لهذه السياسات (أمين، 2012: 57). وهو ما يتطلب أخذ هدف التخلص من القيود الامبريالية كهدف رئيس في عملية التنمية. فالتنمية هي عملية تحول جذري ورفض للواقع السائد، وتسير بعكس اتجاهه من أجل بناء مجتمع جديد قادر على التطور والنمو.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن عملية التنمية التي لا تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تقليص الفوارق بين الطبقات الاجتماعية وإعادة التوزيع العادل للثروة، وتضييق فجوة الدخل ستبقى تنمية محدودة فئوية، ستؤدي إلى استمرار التباين الاقتصادي والاجتماعي في الدولة.

وباختصار، فإن تنمية لا تلتزم بمثل هذه الاشتراطات "لا يمكنها أن تتحرك إلا بمعزل عن إرادة الجماهير وبعيدا عن الديمقراطية والحريات الأساسية، ولا يمكنها إلا أن تكون مقزمة بسبب التصاقها بطموحات... صغيرة، ولا يمكنها إلا أن تكون تنمية تابعة مشوهة، وإلا أن تظل قلقة ومهددة بانفكاك حملة أعبائها الحقيقيين عنها ما داموا لا ينالون من خبزها إلا الفتات ومن قوتها إلا مزيدا من الضعف وانعدام الوزن" (صايغ، 1998: 62).

إن ما يميز عملية التنمية هو أنها تتم في وسط محلي، وما يميزها أيضاً أنها عملية انتقائية تراكمية؛ تبدأ لتستمر، وهي بذلك تغذي نفسها ذاتيا. وهنا يأتي دور السياسة العامة لتعطيها قوة الجذب لغيرها وتجعلها أكثر قوة (عيسى، 2008: 161).

إن النظام الجديد في مصر وحتى يتمكن من تحقيق أهداف الثورة عليه أن يتخذ من الشروط سابقة الذكر كمحددات لعمله في المستقبل كي يتمكن من فعليا من إعداد الأرضية اللازمة لبدء مرحلة التحول الديمقراطي وتحقيق التنمية المنشودة. فعليه أن يسعى لتحقيق الاستقلال في قراره السياسي والاقتصادي في البداية كي يتمكن في الخطوة التالية من صنع السياسات القادرة على تحقيق الأهداف الشعبية التي رفعت أثناء الثورة. والمقصود بالاستقلال هنا هو استقلال مزدوج بحسب رأي سمير أمين؛ الاستقلال بالنسبة لضغوط النظام الرأسمالي العالمي من جهة، والاستقلال بالنسبة للطبقات الشعبية من جهة ثانية (أمين، 2012: 65). بما يعني في الوقت نفسه التخلي عن الوصفات والنماذج الجاهزة التي يتم استيرادها من الخارج والتي لا تنبع من جوف الاحتياجات والمطالب المحلية. والتي تعزز من التبعية السياسية والاقتصادية للخارج. وذلك بهدف البدء بعملية التحول الديمقراطي في الدولة.

كما يجب أن يسعى لتعزيز المشاركة الشعبية الواسعة في عملية التنمية من أجل تحقيق الأهداف التي ذكرناها سابقا بهذا الخصوص. وعليه أن يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية ـ أحد أهم مطالب الثورة ـ بحيث تهدف السياسات التي يتبعها في هذا المجال إلى تحقيق إعادة توزيع الثروة وتقليص الفوارق بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

السياسات الاقتصادية والاجتماعية بعد الثورة

إن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام الجديد يجب أن تستند إلى المعايير المشار إليها أعلاه؛ وذلك لأن التنمية البديلة هي البديل الأصلح والأنسب لحالة مصر والأكثر قدرة على تحقيق أهداف الثورة والتنمية المنشودة وإقامة نظام ديمقراطي.

وكما ذكرنا في بداية الدراسة فإن التغيرات في السياسات العامة ستكون مستندة في هذه الدراسة إلى معيارين رئيسين؛ الأول هو مدى قدرتها على توسيع الطبقة الوسطى (تقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية)، والثاني قدرتها على تحقيق الاستقلال الوطني الحقيقي وتقليص التبعية للخارج[29].

إن نجاح النظام الجديد يحتاج إلى الحكمة في إدارة الاقتصاد المصري الراكد وتحريكه بما يشير إلى إمكانية حدوث تغيرات حقيقية على المدى القصير المقبل، والسعي لتحسين الأوضاع الاقتصادية السيئة التي يعيش فيها حوالي نصف المصريين، وخلق جو جديد يوحي بأن تغيرات جذرية حقيقية من الممكن تحقيقها في المستقبل.

وبالتالي، فإننا سنحاول في هذا الجزء وضع تصور حول السياسات التي من الممكن اتخاذها خلال الفترة القادمة (المدى القصير والمتوسط) والتي من الممكن أن تحقق بعض التغيرات الجذرية على المدى المذكور، وتخلق جو جديد يشير إلى إمكانية حدوث التغييرات الجذرية التي سعت الثورة لتحقيقها.

هذه السياسات تقع ضمن افتراض ضرورة تخلي الدولة عن النموذج النيوليبرالي السائد، مع ضرورة تدخلها من أجل تنظيم السوق.

توسيع الطبقة الوسطى

إن تحقيق التنمية الاقتصادية من دون معالجة مشكلة الفقر يعني استمرار غياب العدالة في توزيع الثروة الوطنية، ففعالية التنمية الاقتصادية تعتمد على مقدرتها على إعادة توزيع الموارد

---

[29] انظر المنهجية، صفحة 13

الوطنية بعدالة (Roemer and Gugerty, 1997:2). ومن ثم حل مشكلة الفقراء. بمعنى آخر، فإن هذه التنمية يجب أن توجه بالدرجة الأولى من أجل مساعدة الفقراء للتخلص من الفقر.

تعتمد معالجة هذه المشكلة على حجم الموارد والبدائل المتاحة، وكيفية الاستفادة منها. وتجارب دول الجنوب متعددة في هذا المجال [30]. ونحن هنا سنبحث في نوعين من السياسات التي يمكن للنظام الجديد استخدامها خلال المرحلة المقبلة، والتي يمكنها التأثير في طبيعة واتجاه الحراك الاجتماعي في المجتمع، ويمكنها التخفيف من المشاكل الاقتصادية الخانقة التي تواجه مصر كالفقر والبطالة، باستخدام الموارد والإمكانيات المتاحة. وبالتالي، يمكن من خلالها توسيع الطبقة الوسطى في المجتمع وتقليص نسبة الفقر. وسندرس في هذا الصدد سياسات التنمية الزراعية، وسياسات تنمية المشاريع الصغيرة.

هذين النوعين من السياسات ـ كنماذج على السياسات التي يمكن اتباعها ـ بامكانهما في حال نجاح النظام الجديد في صنع السياسات الملائمة لهما التأثير على المدى القصير والمتوسط، ويمكن العمل عليهما من أجل توسيع الطبقة الوسطى.

سياسات تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تقدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي تشكل الغالبية العظمى من منشآت الأعمال في أي دولة، وتوفر النسبة الأعلى من فرص العمل، وتساهم بنسبة هامة في الناتج المحلي الإجمالي.

وتشير الدراسات المختلفة إلى أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دعم عجلة النمو الاقتصادي، ومواجهة أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في الفقر والبطالة. وهو ما يتطلب دعمها والحفاظ على ديمومتها كونها تشكل أحد أهم دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء في دول الجنوب أو المتقدمة؛ ففي الدول المتقدمة، ينظر اليها على أنها المحرك (engine) الرئيسي للنمو وخلق فرص العمل. وفي دول الجنوب، ينظر إليها على

---

[30] في هذا المجال (توسيع الطبقة الوسطى) تطرح الادبيات اليات مختلفة تم استخدامها في دول الجنوب من أجل مواجهة مشكلة الفقر وتوسيع الطبقة الوسطى، وحاولت حل مشكلة الفئات الأكثر فقرا. فاعتمدت على إعادة توزيع الثروة من خلال إعادة النظر في النظام الضريبي للدولة ورفع الضرائب على الاغنياء. بالإضافة إلى الانضباط المالي وتبني أسعار فائدة مناسبة للجميع. هذه السياسات تساهم في إعادة توزيع الثروة وتحقيق التنمية الشاملة التي تساعد في توسيع الطبقة الوسطى في أي مجتمع. (Birdsall ,2007; Cardenas et al 2011)

أنها الأداة الرئيسة للمساعدة الذاتية (self- help) للقضاء على الفقر (OECD, 2004 A: 17)

إن مشكلتي الفقر والبطالة هما من أهم المشاكل التي تواجه مصر ـ موضوع هذه الدراسة ـ ودول الجنوب بشكل عام. وكانت من أهم الأسباب التي دفعت القوى الاجتماعية للتحرك الثوري الاخير في مصر؛ إذ بلغت معدلات الفقر بحسب الاحصائيات الرسمية الأخيرة حوالي 25% من السكان (بيانات الجهاز المصري المركزي للاحصاء، 2013). وهو ما يتطلب من النظام الجديد أن يكون حريصا على وضع الاستراتيجات والسياسات الكفيلة بمعالجة تلك المشاكل.

تلجأ الدول عادة لمعالجة مشكلتي البطالة والفقر من خلال اعتماد سياسات مالية قائمة على زيادة الانفاق الحكومي أو ما يعرف في علم الاقتصاد بالسياسات المالية التوسعية؛ التي تقوم الحكومة من خلالها إما بزيادة الانفاق الحكومي، أو تقليل الضرائب، أو باتباع السياستين معا؛ وذلك بهدف تحفيز الاقتصاد وزيادة الإنتاج من خلال التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، وتحقيق التنمية ومن ثم حل مشاكل البطالة والفقر.

ولكن في وضع اقتصادي كالذي تمر فيه مصر الآن، تعاني فيه الدولة من عجز حاد في الموازنة بالاضافة إلى الاختلالات الاقتصادية المختلفة يصبح من غير المجدي الحديث عن زيادة الانفاق الحكومي في ظل الموارد المتاحة حالياً، وفي ظل الوضع السياسي الراهن. فالاستمرار في مثل هذه السياسات سيؤدي على المدى البعيد إلى ازدياد معدلات العجز المالي في الدولة. مما سيؤدي إلى لجوء الدولة إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي؛ مما يزيد من أزمة المديونية خاصة الخارجية منها التي تعني بالضرورة تكريس حالة التبعية التي تعاني منها مصر ودول الجنوب بشكل عام. "فنجاح هذه السياسة له مقومات داخلية وخارجية وشروط تتعلق بهيكل الاقتصاد... والخطط التنموية الموجودة وغيرها، ويتأثر نجاحها كذلك بحجم الاقتصاد وقدرته على التوسع بالشكل الكافي لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة التي تدخل سوق العمل سنويا" (منظمة العمل العربية، 2009: 16).

عدا عن عدم قدرة النظام على اتباع السياسات المالية التوسعية، فإن اتباع مثل هذه السياسات سيؤدي إلى استمرار عجز الاقتصاد المحلي عن استيعاب القوى العاملة بشكل دائم في

المستقبل. ولا يمكن الاعتماد عليها كسياسات لمواجهة قضايا الفقر والبطالة؛ إذ ان اتباع النظام السابق لمثل هذه السياسات لم ينتج عنه إلا خلق شريحة واسعة من البطالة المقنعة في الجهاز الحكومي، وترهل في الجهاز الإداري للدولة مما خلق أعباء اقتصادية ومالية خانقة على الدولة. بمعنى آخر، فإن استمرار النموذج الريعي للدولة وغياب دولة الإنتاج القادرة على الاستمرار في خلق فرص العمل وتتمتع بالمرونة الكافية لاستيعاب الأيدي العاملة التي تدخل سنويا لسوق العمل سيؤدي إلى استمرار العجز الاقتصادي القائم، وسيحول دون معالجة المشاكل الاقتصادية المذكورة.

من هنا تبرز الحاجة إلى البحث عن بديل آخر لحل مثل هذه القضايا تلعب فيه الحكومة دوراً "ثانويا" من خلال توفير البيئة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية) الملائمة والداعمة التي تساهم في تحقيق التنمية، والتي تقوم على فكرة "التوظيف الذاتي"، الذي تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً رئيساً فيه، وتسهم بناء على ذلك في الحد من مشكلتي البطالة والفقر وتقلل من تفاقمهما.

وتشير التجارب الدولية إلى أن دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة أسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية من خلال مساهمتها في خلق فرص العمل وزيادة الطاقة الإنتاجية، بل وخلق طاقة إنتاجية جديدة أثرت بشكل واضح على معدلات النمو في الدول وساهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وأثرت على ميزان المدفوعات نتيجة مساهمتها في التصدير. (حامد وآخرون، 2009: 6)

مثل هذه السياسات تساهم في إعادة توظيف الثروة الوطنية وإعادة توزيعها محليا، مما يخفف من حاجة الدولة للمستثمر الأجنبي، الذي يوظف عادة رؤوس أموال ضخمة، يعمل من خلال توظيفها على استيعاب جزء من العاطلين عن العمل والتخفيف من أزمة البطالة.

عدا عن أن الاستثمارات الأجنبية بالرغم من أهمية دورها في الاقتصاد المحلي، إلا أنها تبقيه في حالة تبعية لها، وتقيد خيارات الدولة الاقتصادية بما تحتاجه هذه الشركات، والتي قد لا تتلاءم في معظم الاحيان مع متطلبات التنمية المحلية. وتضع الاقتصاد المحلي في حالة من عدم الاستقرار بسبب وجود تخوف دائم من انسحابها.

وبالتالي، ونتيجة لعجز النظام حالياً عن اتباع السياسات المالية التوسعية، ومن أجل خلق بيئة اقتصادية مستقلة لا يسيطر فيها المستثمر الأجنبي على الاقتصاد المحلي ومن ثم تحقيق استقلالية القرار الاقتصادي والسياسي، ومن أجل البدء في مسيرة تحقيق أهداف الثورة الاقتصادية والاجتماعية والتي نتخذ من هدف توسيع الطبقة الوسطى كمثال عليها؛ تبرز أهمية سياسات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق هذا الهدف.

دور الحكومة في دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة

معظم السياسات الاقتصادية الحكومية الكلية (المالية والنقدية) وسياسات تشجيع الاستثمار والأنظمة والقوانين المتعلقة بمنح الرخص والتسهيلات وغيرها، تميل عادة إلى تفضيل المشاريع الكبيرة على المشاريع الصغيرة؛ على اعتبار أن الأولى تتمتع بعدة ميزات أكثر من الثانية، مثل مستوى الدخل الفردي فيها وطبيعة الحوافز المقدمة، ومستوى الابداع والابتكار ومعدل الاستقرار الوظيفي، ومعدل استمرار ممارستها للأنشطة الاقتصادية الذي يزيد فيها عن المشاريع الصغيرة (Edmiston, 2004: 9-20). إلا أن الاهتمام مؤخرا في البلدان النامية والمتقدمة اتجه نحو إدراك أهمية المنشآت الصغيرة إلى جانب المشاريع الكبيرة، فتحقيق التوازن بين الطرفين أمر ضروري من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Bhalla,1992: 29). وقد بدأت الحكومات تتحمل رسميا مهمة تطوير وتنظيم منشآت الأعمال الصغيرة؛ إذ يلعب القطاع العام الدور الرئيس في هذا المجال، حيث يتم من خلاله تحديد المعالم الرئيسية لدعم هذه المشاريع وتأمين وجود إطار تنظيمي وقانوني ملائم وفعال باتجاه تطويرها أو إيجاد وسائل تطويرية يمكن الاقتداء بها من الجهات الأخرى ذات العلاقة (UNDP & World Bank. 2005: 16).

وهناك عدة مجالات تلعب الحكومات دوراً أساسيا في تشكيلها، والتي يمكن من خلالها توفير الدعم اللازم للمشاريع الصغيرة من أجل تمكينها واعطائها الفرصة للمشاركة في دورها في عملية التنمية. هذه المجالات هي:

1- **السياسات والقوانين**: إن وجود مناخ ملائم لعمل المشاريع الصغيرة يتطلب وجود إطار ملائم من السياسات التي تعمل على خلق الثقة والتعاون بين المتعاملين في مختلف الأنشطة الاقتصادية، هذا بدوره يتطلب وجود سياسات مصممة بعناية ودقة؛ تشمل السياسات المالية

والائتمانية والضريبية والاستثمارية وتخطيط المناطق وغيرها. (خضر،2002: 7). هذه السياسات قد تختلف باختلاف الدول كما قد تختلف باختلاف المراحل، وقد تكون غير واضحة بدقة، وهو ما سيشكل فجوة في الإطار العام الذي تعمل ضمنه المشاريع الصغيرة؛ نتيجة عدم وجود رؤية واضحة حول نية الحكومة في هذا الصدد. وبالتالي، لا بد من تصميم السياسات بعناية من أجل توفير البيئة الملائمة للعمل ومن ثم تحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

وتؤثر السياسة العامة للدولة على عمل المشاريع الصغيرة من خلال أسلوبين؛ الأول يتمثل في الدعم والمساعدات الحكومية لتشجيع المشاريع الصغيرة، والآخر يتمثل في القوانين والأنظمة الحكومية. ومن السياسات التي يمكن أن تعتمدها الدولة لمساعدة المشاريع الصغيرة:

أ. **السياسات العامة لدعم المشاريع الصغيرة**

- المساعدات المباشرة وغير المباشرة**:** تشير التجارب الدولية المختلفة الى اعتماد الحكومات على آليات مختلفة في هذا المجال؛ تأخذ هذه المساعدات أشكالاً متعددة مثل منح مساحات من الأراضي لتشجيع الصناعة أو الزراعة أو التجارة، وقد تأخذ شكل إعفاء ضريبي لعدة سنوات.

يمكن اتباع مثل هذه السياسات في مصر من خلال إعادة توزيع أراضي الدولة لتشجيع الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية، إذ يمكن من خلال هذه الآلية المساهمة مع الفقراء- وهم الفئة المستهدفة- من أجل بدء انشطتهم الاقتصادية التي تساعدهم في التخلص من الفقر.

كما يمكن إعفاء المشاريع الجديدة من الضرائب لعدى سنوات في المستقبل من أجل تعزيز قدراتها الإنتاجية والتصديرية. والتجارب الدولية متعددة في هذا المجال، منها على سبيل المثال التجربة التركية واليابانية وتجربة كوريا الجنوبية؛ فكل هذه الدول استخدمت الإعفاء الضريبي كأداة لتنمية ودعم المشاريع الصغيرة وتفعيل دورها في عملية التنمية[31].

- العقود**:** من خلال هذه الطريقة تتعاقد الحكومة مع منشآت الأعمال لإنتاج السلع والخدمات، وتحدد بموجب هذه العقود نوع الخدمات والمنتجات التي ترغب بها.

---

[31] يستخدم الإعفاء الضريبي من أجل إعادة استثمار الأموال في تحسين بيئة وشروط العمل داخل المنشآت الصغيرة، مما يزيد من جودة منتجاتها ويعزز من قدراتها الإنتاجية من ناحية الكم والنوع، ومن ثم يعزز من قدرتها التصديرية نتيجة تحسن قدرتها التنافسية. التجارب المذكورة أعلاه لجأت لمثل هذه السياسة لدعم المنشآت الصغيرة. وهي جميعها اعتمدت على نموذج التنمية البديلة. (Mukoyama, 1999; OECD, 2004 b; Raynard and forsater, 2002)

والتجربة الهندية سابقة في هذا الشأن، إذ أن هناك بعض المنتجات في الهند لا تنتجها سوى المشاريع الصغيرة وذلك من أجل حمايتها من سيطرة المنشآت الكبيرة وتوفير البيئة الملائمة لتمكينها من العمل. بمعنى آخر، فإن الحكومة في هذا الشأن تتعاقد مع مجموعة من المنشآت الصغيرة لتزويدها بسلع وخدمات متفق عليها بدلا من التعاقد مع المنشآت كبيرة الحجم. لتضمن استفادة شريحة أوسع من اصحاب هذه المشاريع اقتصاديا وتعزز من قدراتهم الإنتاجية والتنافسية (منظمة العمل العربية، 2011: 79).

تعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية يساعد على استمرار عمل هذه المنشآت، واستمرار حصول أصحابها على الدخل المستمر الذي يضمن تحسن أوضاعهم المعيشية، والخروج من حالة الفقر، ومن ثم التأثير في معدل واتجاه الحراك الاجتماعي في المجتمع.

السياسات العامة للسيطرة على المشروعات الصغيرة

- منع الاحتكار وتشجيع المنافسة**:** من خلال فتح منافسة حرة للجميع؛ انطلاقاً من الفلسفة القائمة على أن العمل يتم بشكل أفضل عن طريق وحدات عديدة ينافس بعضها بعضا، ولرفض سيطرة جهة واحدة أو طرف واحد على جميع الموارد في مجال معين، مما يقلل من الخيارات المتاحة أمام الآخرين.

بمعنى آخر، فإن تدخل الحكومة في دعم المشاريع الصغيرة يكون من أجل مواجهة سياسات الاحتكار، التي تقلل من الخيارات والفرص المتاحة. وتتجه نحو دعم المشاريع الصغيرة من أجل تحقيق أهداف أخرى ـ بالاضافة إلى هدف التمكين المشار إليه أعلاه ـ تتعلق بتوسيع الخيارات والبدائل أمام الآخرين.

- السيطرة على الأسعار: تلجأ الحكومات إلى مثل هذه السياسات من أجل الحد من التضخم وآثاره، فتتدخل من خلال تحديد أجور العاملين وتحديد الحد الأعلى (السقف السعري) والحد الأدنى (الأرضية السعرية) للأسعار.

مثل هذه الآلية تضمن حماية المنشآت الصغيرة والسوق من سيطرة الشركات الكبيرة؛ فتحديد الأرضية السعري يحمي المنشآت الصغيرة من منافسة الشركات الكبرى القادرة من خلال قدراتها الإنتاجية العالية على توفير المنتجات بأسعار أقل من التي تقدمها المنشآت الصغيرة.

وفي نفس الوقت فإن تحديد السقف السعري للسلع والخدمات يكفل حماية المستهلك سواء من المنشآت الكبيرة أو الصغيرة[32].

من ناحية أخرى تشير بعض الدراسات إلى أن هناك وسيلتين يمكن استخدامهما من قبل الحكومة من أجل توفير سياسات دعم وتشجيع للمشاريع الصغيرة؛ تتمثل الأولى في وضع سياسات محايدة تتعلق بحجم الشركة أو المشروع من خلال التقليل من المزايا الممنوحة للمشاريع الكبيرة، أما الثانية فهي تتعلق بتقديم معاملة تفضيلية أو مزايا معينة للمشاريع الصغيرة في حالات معينة (Bhalla, 1992:53).

2. البرامج والنظم: الحديث عن أهمية تطبيق السياسات الخاصة بالمشاريع الصغيرة لا يقل أهمية عن السياسات نفسها، وعادة ما تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل التنظيمية والقانونية التي تعيق عملها. قد يكون سبب هذه المعيقات هو تراكم الأنظمة والقوانين التي تحكم عملها، أو قد تكون ناتجة عن عدم ملائمة ما هو سائد من هذه الأنظمة أو القوانين لطبيعة وشروط عملها ودورها التنموي. وهذا يتطلب وضوح هذه الأنظمة وسهولتها كي تتمكن المنشآت الصغيرة من العمل في ظروف ملائمة .

3. **الإجراءات الإدارية:** تتطلب الإجراءات الإدارية عناية تامة من أجل ضمان تطابقها مع السياسات والتشريعات والنظم ذات الصلة، "وتشكل هذه الإجراءات مساحة للالتقاء بين الحكومة من جهة وأصحاب أو مدراء المشروعات الصغيرة من جهة ثانية، ومن شأنها تحسين مناخ عمل تلك المشروعات" (خضر،2002: 8).

من هذا المنطلق ينبغي تقليص الأعباء الإدارية عن كاهل المشروعات الصغيرة؛ من أجل تمكينها ومساعدتها في الاستمرار في العمل؛ فصعوبة وتعقيد الإجراءات الإدارية أمام المشاريع الصغيرة تشكل عائقا هاما أمام أصحاب هذه المشاريع، وتعيق من قدرتهم إما على البدء أو الاستمرار في العمل.

---

[32] تتدخل الحكومات عادة في تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى للأسعار من أجل حماية المنتج والمستهلك في نفس الوقت، الأرضية السعرية تعني أقل سعر (أدنى قيمة) يجب أن تباع فيه سلعة ما، وذلك من أجل حماية منتج هذه السلعة ومساعدته في الاستمرار في العمل بما لا يؤثر على القدرة الاستهلاكية، ومن أجل تحقيق التوازن في السوق بين العرض والطلب. أما السقف السعري فيتم تحديده من أجل حماية المستهلك من المنتجين بما يضمن حصولهم على المنتجات (السلعية أو الخدمية) بأسعار مناسبة، أيضاً من أجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب. (Varian, 2010)

كما يمكن للحكومة في هذا المجال أن تعمل على توفير مجموعة من الحوافز التي تسهل عمل المشاريع الصغيرة، وتختلف هذه الحوافز باختلاف البلدان، كما تختلف من حيث طبيعتها وآثارها ومدى فاعليتها ودرجة تأثيرها. إلا أنها ومع ذلك لها تأثير كبير على توفير بيئة مناسبة لعمل المشروعات الصغيرة، ويمكن تصنيف هذه الحوافز إلى ثلاث مجموعات حسب طريقة تأثيرها أو وظيفتها.

المجموعة الأولى تضم هذه المجموعة الحوافز التي يمكن استخدامها من أجل توفير بيئة ملائمة للاستثمار وإزالة العوائق التي قد تواجه المنشآت الصغيرة، ومنها توفير البيانات الأساسية للاستثمار والمساعدة في إعداد دراسة الجدوى والتعريف بفرص الاستثمار وغيرها.

بالإضافة إلى ذلك فإن من أكثر المجالات التي يمكن من خلالها تعزيز دعم الدولة للمشاريع الصغيرة هو إنشاء مراكز للمنشآت الصغيرة، والتي يمكن تسميتها أيضاً بحاضنات المشاريع (incubators)، إذ تساهم هذه الحاضنات بتوفير البيئة المشجعة والملائمة للمشاريع الصغيرة الجديدة، وتوفر تسهيلات وخدمات متعددة إضافة إلى النصائح التي يمكن تقديمها في السنة الأولى من العمل والتي تعتبر من أصعب السنوات" (Bhalla,1992).

أما المجموعة الثانية فتضم حوافز متعددة، وتقسم بدورها إلى مجموعتين فرعيتين؛ المجموعة الفرعية الأولى التي تتعلق بالسياسات الائتمانية وتوفير التمويل الحكومي والضمانات الحكومية، ودعم الحكومة لفوائد القروض، بالإضافة إلى منح القروض الميسرة من خلال مؤسسات الإقراض التابعة للحكومة .

أما المجموعة الفرعية الثانية فتتضمن الأدوات التي تندرج ضمن إطار السياسات المالية مثل الإعفاءات الضريبية المؤقتة، والإعفاءات الضريبية على الأرباح الموجهة لإعادة الاستثمار والإعفاءات المالية الأخرى المتعلقة مثل رسوم التسجيل وضريبة الأعمال وغيرها. وتشمل أيضاً "المساعدات النقدية التي تقدمها الحكومة لمساعدة الوحدات المتعثرة، أو لتوطين بعضها سعيا وراء تحقيق أهداف التنمية الإقليمية" (خضر،2002: 10). وهي إجراءات يمكن الحديث عنها لاحقا في حالة مصر؛ نظراً لأننا نبحث هنا في الإجراءات التي يمكن للنظام الجديد اتباعها بعيدا عن توفير الدعم المالي المباشر.

المجموعة الثالثة تتضمن الحوافز التي تساعد أو تؤدي إلى زيادة الإيرادات أو تخفيض تكاليف الإنتاج، ويمكن للحكومات القيام بذلك عن طريق وسائل متعددة مثل دعم أسعار مدخلات العملية الإنتاجية، أو من خلال إعانة الصادرات، والمعاملة الجمركية التفضيلية للمستلزمات المستوردة، أو من خلال دعم مستلزمات الإنتاج المحلية.

"يتوقف مدى استخدام هذه الحوافز على طبيعة التدخل الحكومي في تنظيم النشاط الاقتصادي، والذي يختلف باختلاف السياسات العامة وتوجهها، وخصائص الاقتصاد القومي، وأهداف وخطط برامج التنمية ووسائل تحقيقها" (خضر،2002: 11). وبناء على الافتراض المذكور أعلاه المتعلق بتبني نموذج "الدولة المتدخلة في النشاط الاقتصادي، يمكن استخدام هذه الحوافز كجزء من السياسات العامة لدعم وتنمية المشاريع الصغيرة في مصر.

إن السياسات سابقة الذكر يمكن أن تساعد في تمكين المشاريع الصغيرة ومساعدتها في القيام بدورها التنموي، والتخفيف من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه أي دولة (البطالة والفقر). وهي سياسات مستوحاة بمعظمها من تجارب حقيقية في الشأن نفسه، أثبتت نجاحها وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وفي الحالة المصرية، فإنه وفي ظل الموارد والإمكانيات المتاحة حالياً، وفي ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدولة، وفي ظل السعي لتحقيق أهداف الثورة في الوقت نفسه؛ فإن النظام الجديد بحاجة إلى تبني هذه السياسات التي ستساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتقلص تبعية الاقتصاد المحلي للاستثمارات الأجنبية، وتساهم في توسيع الطبقة الوسطى.

فبدلا من سياسات الاحتواء في الأجهزة الحكومية وتوسيع الأجهزة البيروقراطية وخلق المزيد من البطالة المقنعة التي ستنتج بالضرورة اقتصادا خاملا، لا بد من توجيه هذه الموارد من أجل دعم قطاع الأعمال الصغيرة التي ستساهم وكما ثبت في كل التجارب الدولية في حل مشكلة الفقر والبطالة، وستؤثر في الحراك الاجتماعي في الدولة من خلال مساعدة الفئات الفقيرة والمهمشة على الانتقال إلى مستوى أعلى في الهرم الاجتماعي.

وهناك مؤشرات مختلفة تدل على إمكانية تطبيق مثل هذه السياسات في مصر، إذ كان لها تجربة ناجحة نسبيا في التحول نحو الاقتصاد الإنتاجي في عهد عبد الناصر. وتمتلك موارد أخرى، أهمها الموارد البشرية "القوى العاملة"، وتمتلك اقتصاد سياحي هام، وتسيطر على قناة

السويس التي توفر ايرادات جيدة نسبيا للدولة، يمكن استغلالها في تطوير الاقتصاد نحو الاقتصاد الإنتاجي بدلا من الريعي.

سياسات التنمية الزراعية

تعد مشكلة الانكشاف الغذائي أبرز المشاكل الاقتصادية الاجتماعية التي تواجه دول الجنوب بشكل عام ومصر ـ بصفتها محور هذه الدراسة ـ بشكل خاص، والتي كان لها دوراً هاما في تعزيز حالة التبعية الاقتصادية والسياسية.

برزت هذه المشكلة نتيجة غياب سياسات التنمية الزراعية الهادفة لتمكين هذا القطاع الهام، الذي يساهم في حال توفير الدعم اللازم له في توفير الغذاء اللازم للسكان بدلا من الاعتماد الكامل على استيراده من الخارج، وتجنب ما يترتب على ذلك من مشاكل سياسية واقتصادية قد تمس بالاستقلال والسيادة الوطنية للدولة.

ودون الخوض في تفاصيل هذه القضية، وأسباب نشوئها؛ إلا أنها كانت مرتبطة بشكل رئيس في تبني النموذج الاقتصادي القائم على الريع لا الإنتاج، واعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي ومن ثم النيوليبرالية التي تسببت في تكريس حالة التبعية الاقتصادية.

إذ لعبت السياسات الليبرالية والنيوليبرالية دوراً هاما في تراجع الإنتاج الزراعي في مصر؛ فنقص الطاقة الإنتاجية وتفاقم مشكلة الانكشاف الغذائي "لا يمكن أن ينفصل عما أدت إليه هذه السياسات من تحرير للإنتاج الزراعي وتحرير للتجارة الخارجية والداخلية في السلع الزراعية، وفي مستلزمات الإنتاج الزراعي، ومن إطلاق لقوى السوق، وتراجع دور الدولة في الزراعة، سواء في جانب الاستثمار الزراعي، أو في جانب المساندة الحكومية للإنتاج الزراعي" (العيسوي، 2010: 21).

كانت قضية الغذاء من أبرز القضايا التي طرحت أثناء الثورة، بل كانت أيضاً أول تلك القضايا، عبر عنها الشعب بمطلب "العيش". وهو ما يكسب هذه القضية ـ أي قضية الأمن الغذائي ـ أهمية خاصة عند دراسة التحولات السياسية في مصر ودور النظام الجديد في الاستجابة للمطالب الشعبية التي رفعت أثناء الثورة ومن ثم تحقيق التنمية المنشودة والبدء بمرحلة التحول الديمقراطي.

وتماماً كما هو الحال مع سياسات تنمية المشاريع الصغيرة، فإن قضية الأمن الغذائي يمكن إنجاز تغييرات ملحوظة فيها على المدى القصير والمتوسط وضمن الموارد المتاحة حالياً؛ بما يضمن الاستجابة للمطالب الشعبية التي رفعت أثناء الثورة. ويؤسس أيضاً لإنجاز تحولات جذرية على المدى البعيد.

يترتب على مشكلة الانكشاف الغذائي مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة؛ إذ أن استمرار الاعتماد على الخارج في توفير الغذاء للدولة يشكل عبئا ماليا كبيرا على الدولة ويؤثر في معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

كما أن استمرار الاعتماد على الخارج في توفير الغذاء يفسح المجال أمام الدول المصدرة له ـ خاصة إذا كانت محتكرة، وكانت المواد المصدرة منها مصنفة ضمن السلع الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنهاـ للتدخل في القرارات السياسية والاقتصادية للدولة المستوردة، مما يشكل قيدا على حرية الدولة في تبني القرارات السياسية والاقتصادية التي تناسبها، ويكرس حالة التبعية التي تنعدم معها حرية الدولة المستوردة للغذاء.

انعدام استقلالية القرار السياسي والاقتصادي وإن كان من أهم النتائج التي ظهرت نتيجة للتبعية السياسية والاقتصادية للخارج، إلا أنه أيضاً من أهم العوامل التي تقف أمام تبني الاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق التنمية المعتمدة على الذات؛ فالتبعية لدول المركز (الشمال) الرأسمالية، وما يترتب عليها من اعتماد سياسات التنمية الرأسمالية التابعة خلقت نوعا آخر من الاستعمار حوّل مصر وغيرها من الدول العربية ودول الجنوب بشكل عام إلى أدوات تسير في فلك النظام الرأسمالي المركزي الغربي،مما إدى إلى إعاقة عملية التنمية وحدّ من خيارات التنمية المنشودة.

بالإضافة إلى ما سبق، وفيما يخص الأوضاع الداخلية؛ فإن استمرار إهمال القطاع الزراعي سيؤدي إلى ازدياد التمايزات الاجتماعية بين الريف والحضر ويزيد من معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة. لذلك لا بد من تبني السياسات الزراعية اللازمة لمعالجة ازمة الانكشاف الغذائي والتي تساهم في تقليل الفجوة الاقتصادية بين الريف والمدينة وتحد من مشكلة نقص الغذاء في نفس الوقت (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1989: 173).

إن مواجهة هذه القضية تكمن في اتباع النظام الجديد لسياسات تنموية تدعم القطاع الزراعي، من خلال توفير الشروط الضرورية اللازمة لإنتاج الغذاء وتأمينه وسد الفجوة الغذائية في الدولة

من خلال زيادة قدرة القطاع الزراعي المحلي على تلبية هذه الاحتياجات، وبالتالي تقليص الاعتماد على الخارج (المصدِّر للغذاء) في هذا المجال. مما سيؤدي في المستقبل إلى تعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي لمصر نتيجة لانخفاض اعتمادها الغذائي عليه.

تعد السياسات الزراعية من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات من أجل الحد من مشكلة الانكشاف الغذائي، إذ تعبر هذه السياسات عن "حلقة الوصل التي تربط بين استراتيجيات التنمية والخطط اللازمة لتطوير القطاع الزراعي في إطار تنمية زراعية مستدامة" (الجبوري، 2012: 120).

ففي الاقتصادات القائمة على الزراعة، فإن نمو الدولة بالاعتماد على التصدير الزراعي، أو الإنتاج القائم على استخدام المنتجات الزراعية سيخدم كل من المزارعين الفقراء والعمال العاملين لديهم. وسيساهم في خلق عدد كبير من الوظائف ويؤدي في النهاية إلى ارتفاع الأجور الحقيقية التي تؤدي إلى تخفيض نسبة الفقراء (Roemer and Gugerty, 1997:2).

إن الاعتماد على الذات في توفير الغذاء أمر نسبي؛ بمعنى أن ما نقصده في الأمن الغذائي لا يعني تحقيق اكتفاء كامل، وإنما توفير أكبر قدر من الغذاء من خلال الاعتماد على الذات ومن خلال الموارد المتاحة (العيسوي، 2012: 12). وهو أمر يمكن تحقيقه على المدى القصير والمتوسط في مصر. وذلك بهدف الخروج من دوائر نفوذ الدول المصدرة للغذاء واستمرار خضوعها لها.

تمتلك مصر مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التي يمكن استغلالها من أجل سد الفجوة الغذائية في الدولة. ومن أجل تطوير قطاع الزراعة وتحقيق التنمية الزراعية لا بد من اعتماد خطط واضحة للتنمية الزراعية وزيادة المخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي.

يمكن للنظام الجديد في مصر اليوم أن يلجأ لتمكين القطاع الزراعي، ورفع نسبة الاستثمار فيه، إذ أن تحقيق الأمن الغذائي من أهم مقومات العملية التنموية ويلعب كما ذكرنا دوراً هاما في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي

لا بد هنا من إعادة توطين الإنتاج المحلي بحيث يقل اعتماد المزارعين في دول الجنوب ـ ومنها مصر ـ على الأسواق العالمية المعرضة للتقلب من خلال زيادة الإنتاج الغذائي، وهو ما يتطلب

قبل ذلك توفير الحماية والضمانات اللازمة للمزارعين من الاستيراد وتوفير اللازم للاستثمار في هذا القطاع العام.

وهو ما يتطلب ضرورة زيادة حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي، وإعداد البنية التحتية اللازمة للبدء بمرحلة الإنتاج الزراعي وفق خطط ورؤى واضحة تدرس الاحتياجات المحلية وتحدد آليات الاستجابة لها. كما يجب زيادة الانفاق على المشاريع الزراعية القومية التي تتولاها الحكومة.

ويجب ايضا اعتماد سياسة الدعم الزراعي سواء للمنتجات الزراعية أو لوسائل الإنتاج الزراعي. فسياسة الدعم من السياسات التي تستخدمها الحكومات عادة من أجل دعم الطبقة الفقيرة في المجتمع سواء من أجل دعم الفقراء في الحصول على الغذاء اللازم وبالتالي الحد من الاختلال في مستوى المعيشة بين المواطنين، أو من أجل دعم صغار الفلاحين في الاستمرار في الإنتاج ومساعدتهم في تحقيق العوائد التي تمكنهم من الاستمرار في الإنتاج.

تحمل سياسة الدعم أبعادا اقتصادية وأخرى اجتماعية؛ "فدعم السلع الغذائية يعد حافزا سعريا للنشاط الزراعي، لأنه يعوض الفرق بين سعر المنتج وسعر المستهلك، ويمثل حافزا إنتاجيا يتعلق بالعمالة الزراعية وتوفيرها بأجور مناسبة. كما أن له القدرة على الارتفاع بالمستويات المعيشية للفئات ذات الدخل المنخفض" (الجبوري، 2012: 121).

بالإضافة إلى ما سبق، فإن تحقيق التنمية يتوجب ان تمتلك الحكومة الجديدة توجها نحو سياسة التصنيع الزراعي التي من شأنها أن تعظم القيمة المضافة للمنتجات الزراعية، والمنتجات الثانوية للمحاصيل الزراعية، مما يساهم في زيادة الناتج القومي وتحقيق النمو الاقتصادي.

كما أن هناك ضرورة لاتباع سياسات التصنيع الزراعي لما لذلك من دور في التخفيف من عجز الميزان التجاري الناتج عن اعتماد مصر على استيراد جميع احتياجاتها من السلع الزراعية والغذائية.

لهذه الأسباب لا بد من اعتماد سياسة التصنيع الزراعي من أجل التقليل من استيراد السلع الزراعية والغذائية على المدى القصير والمتوسط، أو اتباع سياسات التصدير في المستقبل.

إن تبني مثل هذه السياسات سيوفر مزيدا من فرص العمل في الريف، وبالتالي يقلل من معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، وسيؤدي إلى رفع مستوى الدخول وتحسنها، وبالتالي التأثير في

اتجاه الحراك الاجتماعي في الدولة باتجاه توسيع الطبقة الوسطى. ويمكن أن تساهم على المدى القصير والمتوسط في التخفيف من حدة أزمة الانكشاف الغذائي التي تعاني منها مصر.

وخلاصة القول هنا، هو أن النظام الجديد وحتى يتمكن من تحقيق أهداف الثورة، فإنه يحتاج إلى تبني سياسة التنمية الذاتية، والتحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي على المدى الطويل. وحتى يتمكن من تحقيق هذه الأهداف على المدى الطويل، فإنه بحاجة إلى تبني السياسات القصيرة والمتوسطة التي تساهم في إعداد الأرضية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وتكون كفيلة بإزالة العقبات أمامها.

بالطبع هناك العديد من السياسات التي يمكن التركيز عليها لا تقل أهميتها عن الجوانب التي تناولتها هذه الدراسة، كالصحة والتعليم والبيئة وغير ذلك. فقضية التنمية لا ترتكز فقط على الجوانب والسياسات التي تناولناها سابقا؛ ولكن نقدم هذه السياسات كجزء من رؤية كلية يمكن للنظام الجديد أن يتبعها في سبيل الاستجابة لأهداف الثورة وتحقيق التنمية والبدء بمرحلة التحول الديمقراطي.

وقد أشرنا أكثر من مرة بأن البديل الأفضل لمصر ـ كما هو الحال في كل دول الجنوب اليوم ـ هو اعتماد التنمية البديلة (الذاتية) كأسلوب للتغيير، وأشرنا إلى مثل هذه السياسات لوضع تصور حول آلية التغيير، وبعض الآليات التي يمكن من خلالها للنظام الجديد تحقيق التغيرات ضمن المعطيات والموارد المتاحة حالياً، وبما يكفل تقليص التبعية الاقتصادية والسياسية التي كانت مصر ـ وما زالت ـ تعاني منها.

إن تبني نهج التنمية المستقلة لا يعني أبدا الانقطاع عن العالم الخارجي والسعي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل، والعودة إلى ما يشابه السياسات التي اتبعها عبد الناصر إبان فترة حكمه، وإنما يعني "توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي حقيقي في مواجهة عمليات الضغط التي تفرزها آليات الرأسمالية، وفي مواجهة القيود التي تفرضها المؤسسات الراعية والحارسة للنظام الرأسمالي العالمي، ومن ثم توافر القدرة على التعامل مع الأوضاع الخارجية بما يصون المصالح الوطنية" (مركز دراسات الوحدة العربية، 2011: 89).

إن اعتماد مثل هذه السياسة يتطلب إرادة سياسية حقيقية لتحقيق التنمية المنشودة والاستجابة للمطالب الشعبية التي رفعت أثناء الثورة وإقامة نظام ديمقراطي. ويتطلب بالإضافة إلى الإرادة السياسية وضع تصور كامل حول السياسات والآليات التي يجب اتباعها من أجل إنجاز هذه التغييرات.

وبالرغم من تعدد الآراء حول العلاقة بين التحولات السياسية والتحولات الاقتصادية، وحول مدى قدرة التحولات السياسية على تحقيق التغيرات الاقتصادية، إلا أن اتباع السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تندرج في إطار التنمية البديلة ستساهم في توظيف التحولات السياسية كمقدمة لإنجاز التحولات الاقتصادية المنشودة من خلال تحويل الاقتصاد المصري من النمط الريعي إلى النمط الإنتاجي.

خاتمة

أثرت التحولات الاقتصادية التي شهدتها مصر منذ حوالي سبعينيات القرن الماضي على البناء الطبقي الاجتماعي فيها، فازدادت التمايزات الاجتماعية واتسعت الفوارق بين الطبقات، وتلاشت الطبقة الوسطى لحساب الطبقة الفقيرة.

مجمل هذه التغيرات نتجت عن السياسات الليبرالية ومن ثم النيوليبرالية التي تبناها السادات ومن ثم مبارك، والتي كانت تقوم بشكل رئيس على تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) على مصر في سبيل الحصول على الدعم والمساعدات المالية.

هذه البرامج كانت مجرد أدوات استخدمتها القوى الاستعمارية لضمان استمرار سيطرتها على مستعمراتها السابقة باسم التنمية والتحديث، بحيث تساعد على ضمان تبعية مستعمراتها السابقة الاقتصادية ومن ثم السياسية.

تجاهلت هذه الوصفات احتياجات المجتمعات التي طبقت فيها، وركزت فقط على قدرة الحكومات على تنفيذها من الناحية الفنية. ولكنها لم تركز على مدى ملاءمتها لاحتياجات الشعوب وأولوياتها.

فشلت هذه البرامج، ولم ينتج عنها إلا ازدياد معدلات الفقر والبطالة وارتفاع في معدلات المديونية الخارجية واتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية والتضخم والانكشاف الغذائي وغيرها من المشاكل الاقتصادية المتفاقمة. وكانت الثورة أوضح دليل على فشلها وعلى رفض الشعوب لها، لما نتج عنها من تهالك اقتصادي واجتماعي.

هدفت الثورة في الوقت نفسه إلى معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي خلفتها السياسات النيوليبرالية، ورفضت ضمنيا حالة التبعية الاقتصادية والسياسية التي شهدتها مصر تاريخياً. وهو ما يعني في نفس الوقت رفض تلك السياسات، وربما يعني ضمنيا أيضاً ضرورة البحث عن نموذج آخر يعالج المشاكل التي خلفتها. فما خلفه النموذج الليبرالي والنيوليبرالي من مشاكل أكبر دليل على عدم ملاءمته وضعف قدرته على علاج الأزمات المختلفة.

من هنا، على السلطة الجديدة في مصر، وحتى تتمكن من تحقيق أهداف الثورة في معالجة الأزمات المختلفة التي خلفتها السياسات النيوليبرالية، أن تسعى للتخلص من حالة التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من تبعية سياسية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، لا بد من التحرر من قيود وصفات المؤسسات المالية الدولية التي تجاهلت تاريخياً الاحتياجات الحقيقية للشعوب التي تطبق عليها الوصفات، واهتمت فقط في تحقيق مصالح القوى الامبريالية في السيطرة على العالم.

إن نجاح النظام الجديد يعتمد على قدرته وسعيه لتحقيق أهداف الثورة، التي يبدو أنها لا يمكن أن تتحقق في ظل التصورات النيوليبرالية، التي لا تركز على المطالب والاحتياجات الشعبية ولا تجعلها محور عملية التنمية. بمعنى آخر، فإن نجاح النظام الجديد يعتمد على مدى قدرته وسعيه لجعل المطالب والاحتياجات الشعبية محور عملية التنمية.

هذا الهدف ـ جعل المطالب الشعبية محور عملية التنمية ـ يندرج في إطار التنمية البديلة، فالأخيرة تشكل النموذج التنموي الأكثر قدرة على التعبير عن المطالب الشعبية، وتركز بشكل رئيس على تمكين الفئات الفقيرة والمهمشة والأكثر تضررا من السياسات النيوليبرالية، وتهدف إلى معالجة التمايزات الاجتماعية وتقليص الفوارق بين الطبقات، وبناء اقتصاد إنتاجي بدلا من الاقتصاد الريعي القائم في معظم دول الجنوب، من بينها مصر.

ضمن إطار التنمية البديلة يمكن تبني سياسات مختلفة، منها ما طرحناه أعلاه حول سياسات تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وسياسات التنمية الزراعية. التي تقوم بشكل رئيس على التوظيف الذاتي، وتهدف إلى اعادة توزيع الثروة الوطنية من أجل تقليص الفوارق الطبقية، وتساهم في بناء الاقتصاد الإنتاجي. وهي ذاتها الأهداف التي تقوم عليها نظرية التنمية البديلة.

ونؤكد مرة أخرى بأن هناك العديد من المؤشرات التي تدل على أن تطبيق هذه السياسات أمر ممكن في حال توفرت الإرادة السياسية لذلك، وتم تجاوز المصالح الفئوية الضيقة لصالح تحقيق الأهداف الوطنية التي رفعتها الثورة.

ونؤكد أيضاً أننا لسنا بصدد دراسة طبيعة وشكل تلك المصالح وأصحابها وتأثيراًتها، ولكن القضية الرئيسة هنا تكمن في شروط تحقيق أهداف الثورة. وبناء على ذلك، فإنه وبصرف النظر عن طبيعة وخلفية السلطة الجديدة ـالفكرية أو السياسيةـ في مصر فإن تحقيق أهداف الثورة يتطلب منها ـ أي السلطة الجديدةـ تجاوز المصالح الفئوية الضيقة لصالح المصالح الوطنية الشعبية التي عبرت عنها الثورة بوضوح.

وهناك مؤشرات مختلفة توحي بإمكانية نجاح هذه التجربة في حال خاضتها مصر؛ فهي تمتلك موارد اقتصادية هامة يمكن توظيفها من أجل بناء الاقتصاد الإنتاجي؛ إذ تمتلك قطاع سياحي هام، وتسيطر على قناة السويس التي توفر لها ايرادات جيدة يمكن توظيفها لأغراض تنموية، وتمتلك أيضاً الموارد البشرية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تجربتها السابقة في عهد عبد الناصر في بناء الاقتصاد الإنتاجي تشكل مؤشرات هامة على فرص نجاح التنمية البديلة فيها في المستقبل.

خلاصة القول هنا، أن تجربة التنمية البديلة هي النموذج الأفضل لمصر في مرحلة ما بعد الثورة كونها الأقدر على معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي خلفتها السياسات النيوليبرالية، لكونها تركز بشكل رئيس على تمكين الفئات المهمشة اقتصاديا واجتماعيا، وتهدف بالدرجة الأولى إلى تقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية. وتركز على الاستقلال الوطني وتقليص درجة الاعتماد على الخارج والتبعية له، سواء السياسية أو الاقتصادية.

ولكن تحقيق النجاح في هذا الجانب يجب أن يسبق بإرادة سياسية تهدف إلى تحقيقه، بتحقيق أقصى درجة ممكنة من التوافق بين القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفاعلة، من خلال تجاوز المصالح الفئوية الضيقة لكل منها لصالح المصلحة الوطنية العامة.

الفصل الثالث:

التحديات السياسية

تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي

لعل الفجوة الواسعة والانفصال شبه الكامل بين الفئات الشعبية المختلفة والنخب السياسية والاقتصادية من أهم الأسباب التي دفعت الشعب المصري للثورة الأخيرة، وذلك بسبب عجز هذه النخب وعدم قدرتها على الاستجابة للمطالب والاحتياجات الشعبية المختلفة.

ولد عجز هذه النخب شعورا عاما بعدم الثقة فيها أو في مؤسسات الدولة الرسمية، فهي لم تنجح طوال العقود السابقة للثورة في الاستجابة لأي من المطالب الشعبية في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فجاءت الثورة تعبيرا عن رفض الشعب لدور هذه النخب وعجزها أو تقصيرها مع مؤسسات الدولة الرسمية في تحقيق تلك الأهداف الذي ترافق مع تهميش الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة.

إن ما تشهده مصر بعد الثورة، يشير إلى أن هذه الحالة ما زالت قائمة حتى اليوم، إذ أن استمرار حالة الانقطاع بين الشعب والنخب السياسية هو السبب الرئيس وراء حالة عدم الاستقرار السياسي التي تشهدها الدولة بعد مرور أكثر من عامين على قيام الثورة. إذ ما زالت هذه النخب غير قادرة على بلورة رؤية وطنية قادرة على عكس المطالب الملحة في حياة الشعب، وتسعى لتحقيق الأهداف الشعبية التي رفعت أثناء الثورة.

ما زالت هذه النخب غير قادرة على التعبير عن تطلعات القطاعات الشعبية وخاصة الشبابية التي كانت وراء الثورة الأخيرة، ولم يكن لديها أي خطط أو آليات مؤسسية تسعى للاستجابة لهذه المطالب، بل كانت بمجملها مبادرات فردية غير قادرة على تحقيق التغييرات التي هدفت الثورة لتحقيقها (محسن، 2012: 4).

مثل هذه الحالة تتطلب البحث عن آليات لجسر الفجوة وتقريب وجهات النظر بين النخب التقليدية والفئات الاجتماعية الأخرى، بحيث تعكس النخب المطالب الشعبية الحقيقية، وتتبنى البرامج القادرة على الاستجابة لها؛ وذلك من أجل إنهاء حالة عدم الاستقرار التي تمر بها مصر، والناتجة في الأصل عن هذه الفجوة.

جسر الفجوة بين النخب والجماهير يتطلب معرفة النخب بطبيعة ونوع المطالب الشعبية، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار الرسمي، وهي سياسة يمكن اتباعها على المدى القصير والمتوسط من خلال أدوات مختلفة.

إن تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار لا تقتصر عملية المشاركة على الانتخابات ـ الرئاسية أو البرلمانية أو حتى المحلية ـ التي يختار من خلالها الشعب ممثليه في السلطة، ومن ثم تغييبه عن المشاركة السياسية حتى عقد الانتخابات مرة أخرى. وإنما يشمل أيضاً ايجاد الآليات التي تكفل قدرة الشعب على مراقبة ومحاسبة المنتخبين ومدى تعبيرهم عن مطالب ناخبيهم.

ومن أجل إعداد الأرضية اللازمة لبدء مرحلة تحول ديمقراطي حقيقي، لا بد من تحديد الأولويات ـ كما يشير عمرو حمزاوي ـ من أجل حماية مصر من شبح مواجهة طويلة بين إرادة التغيير الشعبية، وبين رغبة بعض القوى المقاومة للتغيير والساعية إلى المحافظة على الوضع كما هو عليه. ولعل استجابة النظام الجديد للمطالب الشعبية هي من أهم شروط الانتقال الناجح نحو الديمقراطية (حمزاوي، 2011).

هذا يتطلب البحث عن آليات أخرى للمشاركة السياسية، يمكن من خلالها تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار والرقابة على الأداء الحكومي. وفي هذا الصدد، سنحاول التركيز على الآليات التي يمكن من خلالها تمكين فئة الشباب، وتعزيز مشاركتها في صنع القرار والرقابة على أداء السلطة، ذلك لأن هذه الفئة كانت من اهم الفئات التي قادت الحراك الشعبي في مصر قبل قيام الثورة، وما زالت تمارس حتى اليوم دوراً فعالا في الشارع من أجل دفع النظام الجديد للاستجابة للمطالب الشعبية المختلفة. ولعل استمرار الاحتجاجات الشعبية في الشارع المصري أكبر دليل على الرغبة الشعبية في الحصول على دور أكبر في عملية صنع القرار.

إن ما يميز الثورة المصرية ـ وهو ما يميز الثورات العربية الأخيرة بشكل عام ـ أنها لم توجه من قبل أحزاب تمتلك رؤية واضحة حول آليات إدارة الدولة في المستقبل، وحول كيفية تحقيق أهداف الثورة استناداً إلى برامجها التي يتوقع تطبيقها عند نجاح ثورتها ووصولها للسلطة. بل جاءت هذه الثورات نتيجة حراكات شبابية غير منظمة تأثرت بالأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية السائدة، وتوسعت إلى إحداث التغييرات التي تلبي طموحاتهم وتعالج المشاكل الموجودة (ابراهيم، 2012: 129).

وبالتالي، فإن تحقيق أهداف الثورة يتطلب من النظام الجديد ضرورة اتباع سياسات جديدة في مجال المشاركة الشعبية في صنع القرار والرقابة على أعمال الحكومة، وهو ما تحدثنا عنه في الفصل السابق كأحد أهم الشروط التي يجب مراعاتها عند البدء بمشروع التنمية المعتمدة على الذات.

في حالة مصر، تكتسب المشاركة الشعبية في صنع القرار أهميتها من دور القطاعات الشعبية المختلفة وخاصة الشبابية في تحريك الرأي العام باتجاه رفض سياسات النظام القائم وقيادة التحركات الشعبية من أجل التعبير عن مطالبهم ومصالحهم التي يبدو وحتى الآن أن الاحزاب السياسية والنخب القديمة غير قادرة على التعبير عنها.

وتواجه السلطة الجديدة تحديا هاماً في تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، "فعلى مدار العقود الستة الماضية كانت الدولة هي المصدر الأساسي لكافة أنواع الحراك السياسي والاجتماعي وهو ما جعل المجتمع تابعاً وخانعاً لشروط هذه الدولة وقواعدها. وقد قامت الثورة في جزء منها لتصحيح الخلل في هذه العلاقة وإعادة رسم حدودها بحيث تضمن التوازن" (العناني، 2012: 39).

وتشهد مصر اليوم نشاطات شبابية غير رسمية مختلفة تهدف إلى تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار والرقابة على أعمال السلطة، اتخذت من العالم الافتراضي أداة لعملية الرقابة والمشاركة، فبرزت العديد من المدونات والصفحات الالكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي تهدف إلى الرقابة على أعمال الحكومة ونشر التوعية السياسية ودعوة أفراد المجتمع للمشاركة في العملية السياسية[33].

---

[33] في هذا المجال نذكر على سبيل المثال مجموعة من الصفحات الالكترونية التي اخترناها بعشوائية تهدف إلى تعزيز الرقابة على أعمال الحكومة وتسعى لنشر ثقافة المشاركة السياسية في المجتمع. نذكر منها صفحة "التيار الرئيسي المصري" التي يمكن مراجعتها من خلال الرابط https://www.facebook.com/egyptmainstream والتي تناقش أهم قضايا المرحلة الانتقالية في مصر؛ مثل عجز النخبة الحالية والنظام الحاكم عن الاستجابة لأهداف الثورة، وعن ضرورة تحقيق أهداف الثورة، ووعي المجتمع لأهداف تلك الثورة وعدم قدرة أي طرف على الالتفاف عليها أو اجتثاثها، وعن شروط نجاح الثورة، ونجاح النظام الجديد في تحقيق أهدافها وغير ذلك من القضايا.

هذه المبادرات تشكل أداة جديدة يمكن استخدامها من قبل النظام الجديد في سبيل تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار؛ إذ يمكن أن تكون "نواة جيدة لطرح رؤى مختلفة وجادة على المؤسسات الرسمية للدولة، وأداة جيدة لترجمة مطالب قطاعات أوسع من المواطنين وتوصيلها بصورة أكثر تركيزا ودقة إلى صانع القرار" (محسن، 2012: 5).

إن لجوء النظام الجديد إلى مثل هذه الآليات سيساهم في تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار الرسمي من جهة، ويؤسس لديمقراطية حقيقية تستجيب للمطالب الشعبية المختلفة، ويقلل من الاحتقان الموجود في الشارع، ويخفف من حدة حالة عدم الاستقرار السياسي ـ وما يترتب عليه من عدم استقرار اقتصادي ـ التي تشهدها مصر منذ قيام الثورة حتى اليوم. ويقلل من إمكانية لجوء الشعب للشارع من أجل التعبير عن مطالبه التي لا يستجيب لها النظام.

كما أن مثل هذه الآليات ستساعد النظام الجديد في إعادة دمج القطاعات الشعبية المختلفة، خاصة الشبابية منها في النظام السياسي من جديد من خلال احتواء مطالبها المشروعة والاستجابة لها، وذلك من خلال تعزيز مبدأ الديمقراطية التشاركية[34].

كما يمكن مراجعة صفحة "مصرنا" من خلال الرابط https://www.facebook.com/Masrena.org والتي تهدف إلى نشر اراء وأفكار وتطلعات الشباب المصري حول شكل الدولة المصرية في المستقبل. وتناقش قضايا متعددة حول الاليات والأدوات والمعايير التي يمكن للنظام الاستناد إليها من أجل تحقيق أهداف الثورة.

ويمكن الاطلاع أيضاً على صفحة "المؤتمر المصري" من خلال الرابط https://www.facebook.com/egyptconference وصفحة "بلا نفهم سياسية" لنشر الوعي السياسي من خلال الرابط https://www.facebook.com/UnderstandPolitics وصفحة "شايفينكم" الهادفة إلى مراقبة الأعمال الحكومية ومكافحة الفساد. وكذلك صفحة "المؤسسة المصرية للمسؤولية الوطنية" من خلال الرابط https://www.facebook.com/eina.eg . وهناك أيضاً صفحة تحمل عنوان " ملتقى المشاركة والارتباط" يمكن مراجعتها من خلال الرابط https://www.facebook.com/Moltaqa.Misr والتي تهدف بشكل رئيس إلى جعل المواطن شريكا رئيساً في عملية صنع القرار من خلال تحقيق التواصل بين الشعب والسلطتين التشريعية والتنفيذية. تم استرجاع الصفحات السابقة بتاريخ 4-1-2013.

ويمكن النظر إلى المدونات الالكترونية التي يقودها مجموعة من الشباب الناشط، التي ظهرت قبل الثورة المصرية واستمر نشاطها بعد ذلك مثل.

مدونة الوعي المصري http://misrdigital.blogspirit.com/

ومدونة بهية http://baheyya.blogspot.com/

مدونة "واحدة مصرية" http://wa7damasrya.blogspot.com/

ومدونة علاء عبد الفتاح http://www.manalaa.net/

[34] يحكم الديمقراطية التشاركية هدفين رئيسين، الأول هو مشاركة الفرد في القرارات المجتمعية التي تؤثر وتحدد نوعية واتجاه حياته، والثاني يتعلق تنظيم المجتمع بما يحقق ويعزز الاستقلال للأفراد ويمنح وسائل الاعلام حقها ودورها في المشاركة الفعالة. وتقوم الديمقراطية التشاركية على عدة أسس، أهمها:

1- أن يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بمصير المجتمع مستقبله من قبل ومن خلال التجمعات العامة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الآليات تضمن سلامة السياسات العامة المقرة في المجالات المختلفة، وتساهم في توفير الحلول الممكنة للقضايا الملحة من خلال معرفة الخيارات المتاحة. ويمكنها أن تخلق نمط مقبول من العلاقات الاجتماعية القائم على التوافق والمشاركة.

الفكرة الرئيسة التي نطرحها هنا باختصار، هو أنه يمكن للنظام الجديد اعتبار المبادرات الشبابية والشعبية التي تحدثنا عنها سابقا كإحدى الأدوات التي يمكن استخدامها من أجل تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي، من خلال صياغة المطالب التي تعرض فيها والاستجابة لها من خلال السياسات المناسبة لذلك.

فالحركات الشبابية التي اتخذت من العالم الافتراضي مجالا للتعبير عن آرائها؛ لعبت دوراً هاما قبل وأثناء الثورة في التأثير في الرأي العام وتوجيهه نحو الثورة ورفض الاستبداد والظلم الاجتماعي. وتستمر كما وضحنا أعلاه في قيادة الحراك الشبابي الرافض لأي محاولات لإعادة إنتاج النظام السلطوي في مصر، وتسعى لتعزيز دور الشعب في صنع القرار والرقابة على أعمال السلطة.

هذه السياسة يجب أن تترافق مع سياسات أخرى مختلفة توفر الفرصة للمشاركة وتساهم في نجاحها؛ أهمها "ضرورة الاعتراف بشكل صريح بمفهوم السيادة الشعبية، والإقرار بدور المجتمع في عملية التشريع، والاعتراف بدور المجتمع المدني في الرقابة على مؤسسات الدولة المنتخبة" (محسن، 2012: 6).

وهنا لا بد من تعزيز قدرات المجتمع المدني (المؤسسات الأهلية والأحزاب السياسية والنقابات) وتمكينه بحيث يصبح قادرا على التعبير عن المصالح المجتمعية المختلفة، وتجاوز الحالة

2- أن ينظر للسياسة بشكل ايجابي وكأنها فن خلق نمط جماعي مقبول من العلاقات الاجتماعية.

3- أن السياسة هي وسيلة لاخراج من عزلتهم للمجتمع.

4- أن القرارات السياسية يجب أن تهدف إلى توضيح المشاكل من خلال الطرق المؤدية للحل، ويجب أن توفر منافذ للتعبير عن التظلم أو الطموح الشعبي، كما ينبغي ان تنظم الاراء المعارضة وذلك من أجل القاء الضوء على الخيارات المتاحة من أجل تسهيل تحقيق الأهداف (Miller, 2005)

النخبوية المنفصلة عن الشارع التي قُيِّد في إطارها. والتحرر من سيطرة السلطة السياسية التي تمكنت من احتوائه خلال حقبة النظام السابق[35].

كما يجب إعادة بناء النظام التعليمي في الدولة، وتعزيز دور المؤسسات التعليمية في التنشئة السياسية للأفراد. فالسلبية السياسية لدى جزء كبير من الشعب المصري "تقف عقبة بنيوية في وجه أي مشروع للتغيير الاجتماعي، يستهدف تحقيق نهضة تستوعب مفاهيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، المشاركة السياسية [التي] تعد من المتطلبات الأساسية لتحقيق التغيير الاجتماعي المنشود" (نجيب، 2006: 298).

من أجل احداث التغيير الاجتماعي لا بد من إعادة بناء عملية التنشئة السياسية للأفراد من أجل تعزيز المشاركة السياسية على المدى البعيد، فطبيعة التنشئة الثقافية والاجتماعية التي يتلقاها الفرد تؤثر على مدى اهتمامه بالشأن العام والمشاركة السياسية.

وقد كان للنظام السلطوي الذي حكم مصر طيلة الحقبة الماضية دوراً هاما في ظاهرة التغريب هذه[36]، فسيطر بصورة مطلقة على الدولة والمجتمع. وأثر على نظام التعليم في الدولة، مما أدى إلى إنتاج مواطنين غير مهتمين بالمشاركة[37].

مثل هذه السياسات (تعزيز دور المجتمع المدني وإصلاح النظام التعليمي) لا تقع ضمن نطاق السياسات القصيرة أو متوسطة المدى، ولكن هذه السياسات ضرورية من أجل تعزيز المشاركة السياسية وبناء نظام ديمقراطي على المدى البعيد.

فالتنشئة السياسية التي تعالج حالة التغريب وتعزز من اهتمام الفرد بالشأن العام، ووجود مجتمع مدني خارج قبضة السلطة السياسية سيؤثر على مستوى المشاركة السياسية في الدولة، وعلى مقدرة الأفراد على المشاركة في صنع القرار. وإرساء أسس الديمقراطية التشاركية[38].

---

[35] يصف هولجر البرت حال المجتمع المدني في مصر قبل الثورة ويقول أن هذا المجتمع قد تم احتوائه بالكامل من قبل السلطة السياسية ولم يكن قادرا على ممارسة أي دور سياسي او اجتماعي بمعزل عن إرادة السلطة الحاكمة. ووصفها بالمعارضة الشكلية التي تحولت نتيجة ضعفها إلى أداة لتعزيز الحكم السلطوي في مصر (Albrecht, 2005).

[36] راجع ما طرحناه في الفصل الأول حول ظاهرة التغريب السياسي في مصر قبل الثورة، وكيف نتجت هذه الظاهرة عن سياسات النظام السابق في المجالات الاجتماعية والاقتصادية صفحة 69.

[37] هذه الظاهرة يصفها كمال نجيب في دراسته التي تحمل عنوان التعليم وأزمة المشاركة السياسية في مصر، ويناقش فيها مدى تأثير عملية التنشئة السياسية التي يتلقاها المواطن المصري على "عدم أهليته" للمشاركة السياسية، فعدم تلقيهم التعليم والتدريب اللازم تؤدي إلى إنتاج محواطنين غير مؤهلين يقفون على هامش الحياة السياسية.

إن المشاركة الشعبية في صنع القرار الرسمي تعد من أهم شروط النظام الديمقراطي، وفي دولة مثل مصر تحتوى على تنوع سياسي واجتماعي وثقافي واسع، تبرز أهمية تعزيز أدوات المشاركة الشعبية كأهم الآليات التي يمكن من خلالها وضع تصور حول مختلف المطالب الاجتماعية ومن ثم تحديد الآليات التي يمكن من خلالها تقريب هذه المطالب والاستجابة لها.

الاعتماد على أسلوب المشاركة الشعبية يضمن حصول النظام الجديد على التأييد الشعبي لسياساته وبرامجه، ويساعد في تهيئة أفراد المجتمع لقبول التغيرات المتوقع حدوثها كنتيجة للسياسات التي ستتبناها الحكومة والتي ستكون مصممة بناء على المطالب والاحتياجات والاقتراحات الشعبية بخصوصها، وهو ما سيساعد على تعزيز التماسك الاجتماعي.

لذلك، لا بد من تحقيق أقصى درجة ممكنة من التوافق بين الشعب والنخب والسلطة من أجل تحقيق أهداف الثورة، وضمان انتقال ناجح نحو بناء نظام ديمقراطي يستمد شرعيته بالدرجة الأولى من القبول الشعبي لسياساته وبرامجه بعد انتخابه.

خاتمة

إن استمرار النظام في اعتماد الاسلوب المركزي في اتخاذ القرار، واستمرار الانقطاع بين النخب السياسية التقليدية والشعب، واستمرار اتساع الفجوة بينهما سيؤدي إلى استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في مصر. وبناء على ذلك، فإنه ومن أجل تجاوز حالة عدم الاستقرار هذه، لا بد من اتباع السياسات الساعية لتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار.

فالمشاركة السياسية تجعل الأفراد أكثر التزاما بتحمل أعباء التغيير، وتساهم في معالجة حالة التغريب التي تعيشها قطاعات واسعة من الشعب وخاصة الشباب. كما أن المشاركة السياسية من أهم مقومات النظام الديمقراطي يمكن من خلالها وضع تصورات حول مجمل المطالب الشعبية، وتقريب وجهات النظر المختلفة حول هذه المطالب.

كما تضمن هذه الآلية حصول النظام الجديد على الدعم والتأييد الشعبي لسياساته وقراراته، مما يعزز من شرعيته ويضمن فرص استمراره في المستقبل. وهي بذلك شرط لا يمكن تجاهله؛ من

---

[38] راجع صفحة 131

أجل تجاوز الصراعات والانقسامات القائمة بين النخب القديمة والنظام الجديد من جهة، وبين تلك النخب والنظام والشعب من جهة ثانية، فتحقيق الانتقال الآمن نحو الديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة يحتاج إلى التوافق كخطوة أولى. وهذا لا يمكن تحقيقه دون تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار، وإعطاء الجميع الفرصة للمشاركة في القرارت، وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة، من أجل إعداد قاعدة صلبة للإنطلاق منها نحو تحقيق أهداف الثورة وبناء نظام ديمقراطي.

الفصل الرابع: خاتمة

معيار نجاح أي ثورة يعتمد على التغيرات التي يمكن أن تحققها في مجتمعاتها في الفترة اللاحقة لقيامها. فهي مرحلة حاسمة بالنسبة لأي ثورة يتضح من خلالها مدى قدرتها على تحقيق التغييرات الجذرية التي هدفت إليها، وتتضح من خلالها قدرتها على هدم النظام السلطوي وبدء مرحلة بناء النظام الديمقراطي. وأيضاً مدى قدرتها على التأثير في النظام الاقتصادي في الدولة وإمكانية إعادة هيكلته ليصبح أكثر عدالة، وبالتالي التأثير في طبيعة واتجاه الحراك الاجتماعي في المجتمع. وهي أيضاً مرحلة حاسمة يتضح من خلالها قدرة الثورة على خلق نخب جديدة وهدم النخب القديمة أو استيعابها واحتوائها.

من ناحية أخرى، فإن مقدار التغيير والتحول اللذين سعت الثورة لتحقيقهما يرتبطان بشكل رئيس بمقدرة السلطة الجديدة على الاستجابة لتلك المطالب وتحقيق التغييرات المطلوبة من خلال تبني السياسات الموجهة لتحقيق تلك الأهداف.

هذه السياسات في المجتمعات التي تتبنى النهج الثوري في التغيير يجب أن تكون قادرة على القطع مع الماضي، لا الاستمرار في النهج الإصلاحي التدريجي. فالثورة تعني رفض كل ما هو قائم وتسعى لتحقيق تغييرات جذرية في البنى والعلاقات السائدة، وتسعى إلى القطع مع الماضي من خلال هدم كل الأسس التي يستند إليها بهدف إعادة بنائها وتشكليها من جديد.

من أجل نجاح الثورة ـ أي ثورة ـ لا بد من إعادة هيكلة العلاقات الداخلية والخارجية والقطع مع الماضي بما يضمن تعزيز الاستقلال الوطني والتخلص من التبعية والسيطرة الامبريالية التي كانت العامل الرئيس ـ كما وضحنا سابقا ـ وراء استمرار حالة التخلف وفشل دول الجنوب ومن بينها مصر في تحقيق التنمية المستدامة.

وفي المنطقة العربية ـ بما فيها مصر، الدولة موضوع هذه الدراسة ـ فإن الثورات الأخيرة يمكن أن تشكل مدخلا للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي من أجل تجاوز حالة الهيمنة والتبعية المطلقة للقوى الامبريالية التي خضعت لها أنظمة الحكم في حقبة ما بعد الاستعمار (الاستعمار الجديد) في الوطن العربي، والتي سيطرت فيها القوى الامبريالية على تلك الأنظمة وعلى صنع القرارت والسياسات العامة فيها.

فشل الليبرالية، تهالك النيوليبرالية، سقوط النظام

كانت مصر قد نجحت نسبيا في القطع مع الماضي وإعادة هيكلة المجال السياسي والاجتماعي في عهد عبد الناصر، الذي سعى إلى تفكيك الإرث الاستعماري وإعادة بناء المجتمع المحلي في النواحي السياسية والاقتصادية بهدف تحقيق التنمية ومن أجل ضمان عدالة توزيع الثروة بما يحقق التحول الاجتماعي المنشود.

إلا أن تجربة السادات ومن ثم مبارك في إعادة هيكلة المجال السياسي ومن ثم الاقتصادي لعبت دوراً رئيساً في إعادة بناء وترسيخ العلاقات الكولونيالية. فتم اختزال التحول الديمقراطي بالتحول نحو اقتصاد السوق في ظل هيمنة التصورات النيوليبرالية على الاقتصاد العالمي. وتمت إعادة هيكلة المجال الاقتصادي ليتماشى مع مصالح الشركات متعدية الجنسيات. فيما لم تترافق عملية الهيكلة هذه مع هيكلة المجال السياسي ليصبح أكثر ديمقراطية وضامنا للحقوق المدنية والسياسية، وضامنا في نفس الوقت للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

فالسياسات النيوليبرالية التي تم تبنيها على مدى أكثر من ثلث قرن لم تركز على تمكين الفئات المهمشة اقتصاديا واجتماعيا، من خلال انخراطها في العملية الإنتاجية ومنحها حقوقها الكاملة. بل ساهمت في تهميش وإقصاء تلك الفئات أكثر من السابق، فانسحبت الدولة من النشاط الاقتصادي ولم تعد تلعب دوراً رئيساً في تنظيم الاقتصاد وتوزيع الدخل، مما ساهم في تكريس الأزمة.

ومع سيطرة التصور النيوليبرالي على السياسات الاقتصادية "أصبح على التحول الديمقراطي أن يتعايش مع مقتضيات التحول الرأسمالي في صيغته النيوليبرالية المدعومة من الولايات المتحدة والمؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد والبنك الدوليين" (عادلي، 2013). بما يتطلب الانسحاب شبه الكامل للدولة من النشاط الاقتصادي.

فالسياسات النيوليبرالية لم تكن متوافقة مع المطالب والاحتياجات المحلية بقدر ما جاءت من أجل تطبيق التصورات النيوليبرالية التي سيطرت على الاقتصاد العالمي منذ حوالي ثمانينيات القرن الماضي، والتي سعت القوى الامبريالية لتعميمها في العالم، بهدف تحقيق مصالحها وأهدافها بالدرجة الأولى.

خلاصة القول، فشلت البرامج والسياسات الليبرالية ومن ثم النيوليبرالية التي تبناها السادات ومبارك في تحقيق التنمية ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة. وأظهرت في الوقت نفسه فشل البرامج التنموية المستوردة التي فرضت على مصر في سبيل الحصول على المساعدات المالية التي كانت تفترض بأنها قادرة على مساعدتها على تجاوز أزماتها الاقتصادية.

فشل هذه السياسات أضعف من شرعية النظام وقدرته وفرصته في البقاء، فتبني السادات ومن ثم مبارك للتصورات الليبرالية ومن ثم النيوليبرالية في الاقتصاد تحت شعار التحول الديمقراطي وإعادة هيكلة المجال السياسي كانت السبب الرئيس وراء تعزيز التبعية للقوى الامبريالية بعد أن نجح عبد الناصر إلى حد ما في محاربتها وتقليصها. وعززت بالتالي الرفض الشعبي للنظام، وزرعت بذور ثورة عبّر تفجرها عن رفض كل البرامج والسياسات التنموية التي فرضت على مصر طيلة الحقبة السابقة وكانت سببا رئيساً من أسباب تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

سلطة جديدة من رحم النظام السابق

هدفت الثورة إلى إسقاط نظام مبارك، وكل البنى والعلاقات التي أنشأها على مدى ثلث قرن تقريبا، ولم تكن تهدف إلى إسقاط رأس النظام فقط. ولكنها في الواقع لم تنجح إلا في إسقاط رأسه، في حين لم تتمكن من هدم الأسس التي أرساها طيلة فترة حكمه. فاستمرت النخب القديمة في السيطرة على المجال السياسي والاقتصادي، محاولة الحفاظ على مكتسباتها التي حققتها قبل الثورة وتلك التي حصلت عليها بعد الثورة.

ولعل ذلك من أهم الأسباب التي تقف وراء حالة عدم الاستقرار التي تشهدها مصر منذ قيام الثورة حتى اليوم، ومن أهم الأسباب التي تقف وراء استمرار لجوء الشعب للشارع للتعبير عن رفضه لسياسات السلطة الجديدة التي تتشابه إلى حد كبير مع سياسات النظام السابق.

لم تنشئ الثورة نظاماً جديدا ولا نخبة جديدة؛ فالسلطة الجديدة ليست صنيعة الثورة، وإنما هي جزء من النظام السياسي السابق، تم احتوائها أحيانا، وتهميشها واقصائها أحيانا أخرى. عملت وفق الأسس التي أرساها النظام السابق؛ الزبائنية والمصالح الفئوية الخاصة، والإنقطاع عن المصالح الشعبية العامة. ولعل هذا ما يفسر إخفاقها ـ حتى اليوم في تحقيق التوافق الوطني والتصالح مع النخب الأخرى أو مع الشعب.

لم تتمكن ـ أو ربما لم تحاول ـ السلطة الناشئة بعد الثورة ـ حتى اليوم ـ تجاوز العلاقات الزبائنية، أو هدم أسس اقتصاد المحاسيب التي استقرت في عهد النظام السابق. بل أن ممارساتها توحي بأنها لا تسعى لخلق أي تغييرات جذرية مقارنة بالأوضاع التي قامت الثورة لهدمها وتغييرها.

ولد النظام الجديد من رحم النخب القديمة التي وجدت في مصر قبل الثورة، والتي قبلت ـ بل ساهمت في ترسيخ ـ العلاقات الزبائنية. والتي ما زالت تحرص على الحفاظ على مكتسباتها التي حصلت عليها في النظام الزبائني من خلال نوع جديد من التحالفات التي تساعدها في تحقيق تلك الأهداف.

فالثورة لم تتمكن ـ حتى الآن ـ من صنع نخب جديدة قادرة على التأثير في عملية إعادة هيكلة المجال السياسي والاجتماعي في الدولة، وتحمل أهدافا "وطنية" لا فئوية كالتي تحملها النخب التقليدية ـ السياسية والاقتصادية ـ فاستمرت النخب القديمة ـ النخب التي صنعها النظام السابق ـ في السيطرة على المجال السياسي والاجتماعي، لتعيد هيكلة المجال السياسي بما يحافظ على مكتسباتها ويعززها.

استغلت النخب القديمة الثورة من أجل إجراء "عملية ترميم ظاهرية" على شكل النظام لم تمس جوهر ذلك النظام أو ترتيباته المؤسسية أو البنى والعلاقات القائمة. ساعدها في نجاحها هذا عدم تمكن الثورة "القوى الثورية" من صنع نخبة جديدة تنافس النخب القديمة وتسعى لتحقيق أهداف الثورة من جهة، وترسخ العلاقات الزبائنية التي لم تتمكن الثورة من هدمها مباشرة من جهة ثانية.

فاستمرت نفس البنية والتركيب، نظام مسيطر يمتلك مصادر القوة يسعى لإقصاء الآخرين من أجل الحفاظ على بقائه وفرصه في الاستمرار، محملا الآخرين مسؤولية إعاقة تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وسلطة ونخب ما زالت تلعب دور الوكيل الذي

تقتصر مهمته على تنفيذ السياسات النيوليبرالية التي تفرضها القوى الامبريالية والمؤسسات المالية الدولية.

التوافق الوطني خطوة أولى لتحقيق أهداف الثورة وبدء التحول الديمقراطي.

استمرار السلطة الجديدة في استخدام الآليات التقليدية التي اتبعها النظام السابق ـ كما هو موضح أعلاه ـ قد يساعد السلطة على الحفاظ المؤقت على استمراريته، ولكنها تقوض من فرص بقائه في المستقبل. ولعل تجربة النظام السابق أفضل دليل على ذلك.

فالثورة عبرت بوضوح عن رفض كل سياسات النظام السابق القائمة على الإقصاء والتهميش أو التقليل من شأن المعارضة واعتبارها أقلية، أو من ناحية أخرى احتواء المعارضة بما يمنعها من القيام بأي دور فعلي في مواجهة النظام الحاكم.

لذلك، فإن تجاوز المرحلة الانتقالية باتجاه بدء مرحلة التحول الديمقراطي يتطلب من السلطة الجديدة اتباع آليات جديدة غير الإقصاء والتهميش. آليات قائمة على تحقيق أكبر درجة ممكنة من التوافق الوطني. فاستمرار العمل بسياسات النظام السابق سيؤدي إلى استمرار حالة عدم الاستقرار التي تشهدها مصر حتى الان؛ والتي تعزى بشكل رئيس إلى سياسات السلطة الجديدة القائمة على إقصاء وتهميش المعارضة والتقليل من شأنها.

وهنا لا نقصد بالتوافق "التوافق النخبوي"، أو الذي تقوده النخب السياسية والاقتصادية فقط، وإنما نعني توافق السلطة والشعب "الميدان" الذي لم ينجح حتى اليوم في صنع نخبة قادرة على مواجهة السلطة أو التأثير في قرارتها. واستمر ـ أي الشعب ـ في استخدام الشارع كوسيلة لرفع مطالبه ورفض سياسات السلطة الجديدة التي تهمشه وتقلل من شأنه.

باختصار، لا بد من جسر الهوة بين النظام من جهة، والنخب التقليدية "المعارضة" من جهة أخرى، والقوى الشعبية التي قادت الثورة من جهة ثالثة، من أجل تجاوز المرحلة الانتقالية، وإعداد الأسس اللازمة لبناء النظام الديمقراطي في مصر.

إذ لا بد من ايجاد آلية للتفاوض بين القوى المختلفة من أجل إيجاد قاعدة مشتركة بين الجميع تهدف بشكل رئيس إلى تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة. ومن ثم الاتفاق على الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف.

فالتفاوض والإتفاق هو الطريق الوحيد للانتقال بمصر من حالة الفوضى التي تمر بها حالياً إلى مرحلة التحول الديمقراطي الحقيقي، بعيداً عن الإقصاء والتهميش والمصالح الفئوية الضيقة.

إن النظام الجديد بحاجة إلى إعداد الأسس اللازمة لتحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة. فهو يتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية لانه يمتلك الجزء الأكبر من القوة والسلطة. وهو بذلك يحتاج إلى التحرر من ارتباطاته الفئوية الضيقة والانحياز إلى المصالح الوطنية العامة. فهدم البنى الزبائنية التي ما زالت قائمة وفاعلة حتى اليوم، والتحرر من المصالح الفئوية يتطلب البدء بإعداد الأرضية اللازمة لتطبيق حكم القانون وتبني السياسات التي تخدم جميع أفراد وفئات المجتمع.

التنمية المعتمدة على الذات (التنمية البديلة) خطوة ثانية نحو التحول الديمقراطي

استمرار النظام بالعمل كوكيل للمؤسسات المالية الدولية أو القوى الاقليمية التي تعزز التبعية الاقتصادية ـ نفس سياسات النظام السابق ـ واستمراره باتباع نفس سياسات الإقصاء والتهميش والإحتواء للقوى الفاعلة في المجتمع سيؤدي إلى استمرار الصراع القائم حالياً وسيزيد من عمق الأزمة.

تجاوز مثل هذه الحالة يحتاج إلى إعادة هيكلة البنى الاقتصادية والاجتماعية، فالسياسات السابقة وإن حافظت على وجود النظام المؤقت، إلا أنها ستقوض من فرص بقائه في المستقبل.

إعادة الهيكلة تتطلب تغييرات جذرية على المستوى البنيوي، وليس فقط تغييرات ظاهرية كالتي يجري تسويقها حالياً، والتي تهدف إلى ترميم القائم دون إعادة بنائه أو تشكيله من جديد. فالثورة لم تهدف إلى تغيير النظام فقط (اللاعبين الرئيسيين فيه) وإنما إلى تغيير وإعادة بناء الأسس التي يقوم عليها هذا النظام. وهذا يعني أن عملية الترميم (البرامج الإصلاحية) لم تعد مقبولة.

عملية إعادة الهيكلة هذه يجب أن تهدف بشكل رئيس إلى تحقيق أهداف الثورة والتحول الديمقراطي، وهو ما يتطلب تصميم برامج أخرى تعتمد أسس مختلفة عن تلك التي تقوم عليها البرامج القائمة على الأسس النيوليبرالية، التي لم تهدف إلى تحقيق التنمية المنافسة بحسب رأي تشومسكي كما ذكرنا سابقا، وإنما تهدف إلى استمرار السيطرة السياسية والاقتصادية للقوى الامبريالية على دول الجنوب.

لذلك، ومن أجل بناء وتحقيق التنمية المنافسة، لا بد من القطع مع كل البنى والهياكل والأدوات التي جرى تسويقها سابقا، ووضع أسس لبنى وهياكل جديدة تستخدم أدوات مختلفة. وهذا ما يجب أن تهدف إليه التنمية البديلة، تجاوز حالة التبعية الاقتصادية والسياسية التي شهدتها مصر في مراحل مختلفة؛ منذ سيطرة التصورات الليبرالية على حكام دولة محمد علي وإن لم تكن بنفس التسمية. ثم عودتها في عهد السادات ومبارك بعد أن نجح عبد الناصر نسبيا في هدمها، أو على الأقل تقليصها.

فالتنمية البديلة تستهدف الفئات الفقيرة والمهمشة، وهو هدف يناقض الأهداف التي تسوق لها وتروجها السياسات النيوليبرالية، التي بات من الواضح أنها لا تخدم إلا الطبقات العليا "الأثرياء" في أي مجتمع، ولم تسهم في معالجة مشاكل الفقر والبطالة.

هذا النموذج هو الأصلح لحالة مصر في المستقبل، وذلك بسبب فشل البرامج التنموية المستوردة من الخارج سابقا من جهة. ومن جهة أخرى، تتبنى تحقيق الهدف المذكور أعلاه، وهو تمكين الفئات المهمشة والفقيرة أكثر من تركيزها على دعم الأثرياء. فهي ذات توجه داخلي قائم على استقلال القرار الاقتصادي بما يخدم الأهداف الوطنية.

باختصار فإن نموذج التنمية المعتمدة على الذات القائمة على استقلال القرار الاقتصادي، والهادفة إلى التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي، وإعادة تفعيل دور الدولة في حماية مصالح مواطنيها بدل من العمل كوكيل لحماية المصالح الاقتصادية "غير الوطنية" تعد البديل الأفضل لمصر في المستقبل؛ من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن أجل تحقيق أهداف الثورة، وبهدف توسيع الطبقة الوسطى وإعادة التوزيع الاجتماعي، من أجل مساعدة الفئات الفقيرة والمهمشة والأكثر تضررا من السياسات النيوليبرالية التي تم تبنيها خلال الحقبة الماضية.

هذه السياسات يجب أن تكون مناقضة تماماً للسياسات النيوليبرالية، كي تتمكن من معالجة آثارها. ولكنها في الوقت نفسه مجبرة على حمل إرث السياسات النيوليبرالية وما نتج عنها من مشاكل. وبالتالي فإن عملية القطع هذه لن تكون مطلقة في المرحلة القادمة إلا في البرامج والتوجهات. فالسياسات الجديدة يجب أن تهدف إلى معالجة الأوضاع القائمة الان مع ضرورة عدم إهمال المستقبل القريب أو البعيد.

بمعنى آخر، فإن السياسات الجديدة يجب أن تحمل توجهات مختلفة قادرة على القطع مع الماضي في الآليات والأدوات والوسائل التي تستهدف بشكل رئيس معالجة المشاكل الموروثة من الماضي، التي لا بد من معالجتها كخطوة أولى من أجل التقدم خطوات أخرى نحو الأمام.

من ضمن هذه السياسات ـ وهنا نتحدث عن نماذج ـ دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. فدعم هذه المشاريع يساعد في تقليص الحاجة إلى الاستثمارات الضخمة التي ترتبط عادة بالمستثمر الأجنبي. ويساهم في توزيع رأس المال الوطني على شريحة أكبر من المجتمع، ويقلص سيطرة فئة صغيرة (أصحاب الاحتكارات) على الجزء الأكبر من الثروة الوطنية.

كما تساعد هذه المشاريع في حل أزمة البطالة ليس من خلال خلق البطالة المقنعة عبر استيعاب القوى العاملة في الجهاز البيروقراطي في الدولة، وإنما من خلال خلق مجالات عمل حقيقية تعزز الإنتاج المحلي وتزيد من الناتج القومي ومن حصة الفرد فيه، وتقلص من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من تبعية سياسية. بمعنى آخر، فإن سياسات تنمية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل نموذجا للسياسات الهادفة إلى إعادة توزيع الثروة الوطنية، وزيادة حصة الفرد الحقيقية من الدخل القومي، وتقليل الاعتماد على الاحتكارات التي تكدس رأس المال في يد فئة صغيرة وتزيد من التمايز الاجتماعي والاقتصادي بين افراد المجتمع.

أما النموذج الآخر فهو سياسات التنمية الزراعية. فهذه السياسات تهدف إلى الحد من قضية الانكشاف الغذائي وبناء الاقتصاد الإنتاجي. هذين النوعين من السياسات يمكن أن يكملا بعضهما البعض، فمن خلال دعم الإنتاج الزراعي الفردي ـ على افتراض أن مثل هذا النمط من الإنتاج هو مشروع صغير ـ يمكن حل قضايا الفلاحين الأكثر فقرا، وغير القادرين على المنافسة في ظل بيئة تهيمن فيها الاحتكارات في كافة المجالات؛ الصناعية والزراعية والتجارية والخدماتية.

من جهة أخرى، فإن سياسات التنمية الزراعية تساهم في تقليص أزمة الانكشاف الغذائي، وتساهم إلى حد ما في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقلص من الحاجة لاستيراد الغذاء من الخارج. وهي بالتالي تساعد في استقلال القرار الاقتصادي والسياسي ـ الذي يعتبر أهم شروط التنمية الذاتية ـ للدولة التي تتبنى مثل هذه السياسات نتيجة تخلصها إلى حد ما من القيود التي قد تفرضها الدول المنتجة للغذاء الذي تستهلكه.

بمعنى آخر، فإن النماذج المذكورة أعلاه تعبر عن نماذج سياسات قائمة على التوظيف الذاتي وتوفير فرص العمل، وزيادة الطاقة الإنتاجية؛ من خلال إعادة توظيف الثروة الوطنية، وإعادة توزيعها على وطنيا دون الاعتماد على الاموال الخارجية أو الحاجة لرؤوس الأموال الضخمة المستوردة في الغالب من الخارج.

كما أن هذه النماذج من السياسات تعتبر بديلا عن سياسات الاحتواء والتوظيف في الجهاز البيروقراطي للدولة، وخلق بطالة مقنعة تفرض أعباء مالية كبيرة على الدولة. إذ تساهم في توظيف القدرات البشرية، وزيادة إنتاجيتها من خلال توفير البيئة الملائمة لذلك.

وتساهم هذه النماذج أيضاً في الحد من مشكلة الهجرة الداخلية والخارجية في الدولة، وفي تقليص الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الريف والمدينة، من خلال صناعة حلقة إنتاجية متكاملة تبدأ من الزراعة التي تتركز عادة في الريف، مما يساهم في تقليص معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، ويساهم في تحسن المستوى المعيشي لسكان الريف نتيجة توفر مصادر الدخل المتحقق من الإنتاج الزراعي. فتزول بذلك الأسباب الداعية للهجرة من الريف إلى المدينة بحثا عن فرص العمل. وبالتالي تحقيق نوع من الاستقرار الاجتماعي نتيجة توزيع السكان في مناطق مختلفة داخل الدولة وعدم تركزهم في منطقة واحدة.

وبناء على ذلك، فإن اتباع مثل هذه السياسات سياعد النظام الجديد ـ باعتقادنا ـ على وضع الأسس اللازمة من أجل تحقيق أهداف الثورة في المستقبل. فهو بذلك يتبع سياسات قائمة على القطع مع الماضي (نماذج مختلفة تماماً من السياسات) وتهدف في الوقت نفسه إلى معالجة المشاكل الاقتصادية التي خلفتها السياسات النيوليبرالية. وتهدف أيضاً إلى تحقيق التنمية المستدامة القائمة على التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي.

ومع ذلك، فإن كل ما ذكر أعلاه قد يصبح تحقيقه صعبا دون تحقيق توافق شعبي وطني على الأهداف وعلى آلية تحقيقها. هذا التوافق يمكن تحقيقه من خلال اتباع سياسات تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار والتي تشمل تعزيز دور المبادرات الشبابية، ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. وفتح المجال أمام القوى المختفة لطرح بدائلها ومقترحاتها التنموية من أجل تحقيق أكبر قدر من التوافق بين القوى والتيارات المختلفة.

وهذا كله يرتبط بمدى التزام السلطة الجديدة في مصر الاستجابة لأهداف الثورة وتحقيق التغييرات التي سعت لها، وتبني السياسات اللازمة لذلك. فالإرادة الشعبية وبالرغم من أهميتها يجب أن تترافق مع إرادة رسمية لتحقيق تلك الأهداف.

ومعيار نجاح النظام الجديد يعتمد على مدى قدرته على القطع مع الماضي، وتبني سياسات تهدف إلى تحقيق تغييرات جذريه تستيجب للمطالب الثورية وتعيد هيكلة العلاقات الداخلية والخارجية بما يضمن تعزيز الاستقلال الوطني وتقليص التبعية الاقتصادية والسياسية للقوى الامبريالية.

بعبارة أخرى، فإن النظام الجديد وحتى يحقق أهداف الثورة يحتاج إلى تبني تغيرات جذرية على مستوى السياسات العامة تتوافق مع المطالب الثورية وتتجاوز النهج الإصلاحي الهادف إلى الحفاظ على البنى والهياكل القائمة دون احداث تغييرات جوهرية فيها. فالثورة لم تتفجر من أجل الحفاظ على البنى والهياكل القائمة وترميمها فقط، ولو كان ذلك هو الهدف لاستمر الحال على ما كان عليه في عهد النظام السابق. ولكن الثورة تهدف في الواقع إلى هدم كل البنى والهياكل وأنماط العلاقات القائمة وإعادة بنائها بما يحقق مطالبها (مطالب الشعب). وبناء على ذلك، فإن النظام الجديد من أجل تحقيق أهداف الثورة وإعداد الارضية اللازمة لبدء مرحلة التحول الديمقراطي الحقيقي يحتاج إلى تبني تغييرات "ثورية" تتوافق مع المطالب الشعبية الي رفعت أثناء الثورة وتهدف لتحقيقها. هذه التغييرات قد تكون مناقضة تماماً لتلك التي جرى ويجري العمل بها، ولكنها الأنسب والأكثر قدرة على الاستجابة للمطالب الشعبية وبناء نظام ديمقراطي قائم على الحرية والعدالة الاجتماعية.

قائمة المصادر والمراجع

1. أبراش، ابراهيم. 2012. **الثورات العربية وصعود الاسلام السياسي وتأثيرهما على القضية الفلسطينية،** مجلة شؤون فلسطينية، العدد 247.

2. ابراهيم، حسنين توفيق. 2006. **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر** . مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.

3. ابراهيم، سعد الدين. 2012. **عوامل قيام الثورات العربية،** مجلة المستقبل العربي، العدد 399.

4. أبو دوح، خالد كاظم. 2011. **ثورة 25 كانون الثاني-يناير في بر مصر: محاولة للفهم السوسيولوجي**. مجلة المستقبل العربي، العدد 387، صفحة 113-130.

5. أرندت، حنا. 2008. **في الثورة**. ترجمة عطا عبد الوهاب. المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

6. الأفغاني، جمال الدين؛ عبده، محمد. 2002. **العروة الوثقى**. مكتبة الشروق الدولية. القاهرة.

7. الأنصاري، ناصر. 1997. **المجمل في تاريخ مصر**. الطبعة الثانية، دار الشروق للنشر والتوزيع. القاهرة.

8. البشري، طارق. 1980. **المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية**. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

9. البشري، طارق. 1987 أ. **الديمقراطية ونظام 23 يوليو 152-1970**، المؤسسة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.

10. البشري، طارق. 1987 ب. **دراسات في الديمقراطية المصرية**، دار الشروق، القاهرة.

11. البنداري، عبد القادر؛ برسوم، نجيب. 1961. **ثورة الحرية: عرض وتحليل لفلسفة 23 يوليو 1952**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

12. البيان الأول لثورة يوليو. 1952. نسخة الكترونية تم استرجاعها من خلال الرابط http://www.marefa.org/index.php/وثائق_ثورة_23_يوليو_1952

13. التكريتي، بثينة. 2000. **جمال عبد الناصر: نشأة وتطور الفكر الناصري**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

14. الجابري، محمد عابد. 1993. **الديمقراطية وحقوق الانسان**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

15. الجبوري، رقية خلف. 2012. **السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض الدول العربية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 57، 58).

16. الجمل، مايسة. 1993. **النخبة السياسية في مصر، دراسة حالة النخبة الوزارية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

17. الجهاز المركزي للاحصاء المصري، www.capmas.gov.eg.

18. الحسين، أحمد مصطفى. 1994. **تحليل السياسات: مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية**، سلسلة الدراسات الاجتماعية (3)، جمعية الاجتماعيين، الشارقة.

19. الرافعي، عبد الرحمن. 1987 أ. **ثورة 1919، تاريخ مصر القومي من سنة 1914 إلى سنة 1922**، دار المعارف للنشر والتوزيع. القاهرة

20. الرافعي، عبد الرحمن. 1987 ب. **مقدمات ثورة 23 يوليو سنة 1952**. الطبعة الثالثة. دار المعارف للنشر والتوزيع. القاهرة.

21. الرافعي، عبد الرحمن. 1989 أ . **عصر محمد علي**. الطبعة الخامسة. دار المعارف، القاهرة.

22. الرافعي، عبد الرحمن. 1989 ب. **عصر اسماعيل**، الجزء الأول، دار المعارف. القاهرة.

23. الرافعي، عبد الرحمن. 1989 ج. **عصر اسماعيل**، الجزء الثاني، دار المعارف. القاهرة.

24. الرافعي، عبد الرحمن. 1989 د. **في أعقاب الثورة المصرية، ثورة 1919**. الجزء الثالث. الطبعة الثانية. دار المعارف، القاهرة.

25. الرافعي، عبد الرحمن. 1989 هـ. **ثورة 23 يوليو 1952**. الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة.

26. السادات، محمد أنور. 1965. **أسرار الثورة المصرية، بواعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

27. السادات، محمد أنور. 1978. **البحث عن الذات**، الطبعة الأولى، المكتب المصري الحديث، القاهرة.

28. السعيد، مصطفى. 2002. **الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة، مظاهر الضعف، الأسباب والعلاج**، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة.

29. السهلاوي، خالد عبد العزيز.2001. **معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة في المملكة العربية السعودية**، مجلة الإدارة العامة، العدد الثاني، مجلد 41، الرياض .

30. العجاتي، محمد وآخرون. 2012. **من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، نماذج وتوصيات**. منتدى البدائل العربي، القاهرة.

31. العجاتي، محمد. 2012. **قانون تجريم التمييز، الطريق إلى المواطنة**، منتدى البدائل العربي، القاهرة.

32. العطية، ماجدة. 2004. **إدارة المشروعات الصغيرة**. دار المسيرة للنشر والتوزيع . عمان، الأردن .

33. العناني، خليل. 2012 أ. **الثورات العربية بين النجاح والفشل**، مجلة شؤون عربية، العدد 149.

34. العناني، سمير. 2012 ب. **مصر من الثورة إلى الدولة: صناعة النموج في اقليم مضطرب**، مجلة شؤون عربية، العدد 151.

35. العيسوي، ابراهيم. 2006. **نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة**، ورقة مقدمة لمؤتمر المعهد العربي للتخطيط حول "مقاربات جديدة لصناعة التنمية المستقلة. نسخة اللكترونية تم استرجاعها بتاريخ 31-1-2013 من خلال الرابط : www.mafhoum.com/syr/articles_06/issawi.pdf

36. العيسوي، ابراهيم. 2010. **تجديد الدعوة إلى بناء أمن غذائي عربي راسخ**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 50.

37. القصاص، محمد مهدي. 2009. **الأمن الغذائي قضية أمن قومي، رؤية مستقبلية للمجتمع المصري**. المؤتمر الدولي لجامعة الزقازيق. مصر.

38. المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات. 2012. **الأزمة المصرية: مخاض الديمقراطية العسير**، الدوحة.

39. المصري اليوم. 2011. **ديون مصر: كيف وصلنا إلى الترليون.** نسخة الكترونية تم استرجاعها بتاريخ 23-12-2012 من خلال الرابط http://www.almasryalyoum.com/node/513708

40. المصري اليوم. 2012. **المصري اليوم ترصد عملية أخونة الدولة في 8 شهور من حكم مرسي، ملف خاص.** نسخة الكترونية تم استرجاعها بتاريخ 20-2-2013 من خلال الرابط http://www.almasryalyoum.com/node/1472451

41. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 1989. **الأمن الغذائي والتكامل الزراعي العربي،** في: رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التكامل الاقتصادي العربي، الخرطوم.

42. النجار، أحمد السيد. 2012. **إصلاح نظام الأجور، وتعيين الحدين الأدنى والأقصى بدون تضخم،** منتدى البدائل العربي، القاهرة.

43. النقيب، خلدون حسن. 1996. **الدولة التسلطية في المشرق العربي، دراسة بنائية مقارنة،** الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

44. أمين، جلال. 2000. **وصف مصر في نهاية القرن العشرين،** دار الشروق ، القاهرة.

45. أمين، جلال. 2006. **ماذا حدث للمصريين،** الطبعة الرابعة، دار الشروق، القاهرة.

46. أمين، جلال. 2011. **مصر والمصريون في عهد مبارك،** دار الشروق، القاهرة.

47. أمين، سمير. 2012. **ثورة مصر وعلاقتها بالازمة العالمية،** الطبعة الثانية، دار العين للنشر، القاهرة.

48. بدوي، جمال. 1999. **محمد علي وأولاده: بناة مصر الحديثة،** مكتبة الأسرة، القاهرة.

49. براون، ناثان؛ روزفسكي، كاري. 2011. **مصر بعد الثورة: وجهتا نظر،** ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

50. بركات، حليم. 1998. **المجتمع العربي المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

51. برنامج الامم المتحدة الإنمائي. 2012. **تحديات التنمية في الدول العربية 2011، نحو دولة تنموية في الدول العربية**، المركز الاقليمي لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي، القاهرة.

52. بوسمهمين، أحمد. 2010. **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، العدد الأول المجلد 26.

53. توني، محمود عبد العزيز. 2005. **الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي في مصر خلال الفترة (1990-2003)**. في ابراهيم نصر الدين وآخرون، افريقيا بين التحول الديمقراطي والتكييف الهيكلي. معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة.

54. جمال، وائل. 2012. **سياسات الدعم قبل وبعد 25 يناير 2011**، منتدى البدائل العربي، القاهرة.

55. حامد، مهند وآخرون. 2009. **تجارب الدول في تطوير أعمال المنشات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة دروس لفلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله .

56. حرب، أسامة الغزالي. 2001. **جمال عبد الناصر، قراءة جديدة في ذكراه الثلاثين**، دار مصر المحروسة، القاهرة.

57. حماد، مجدي. 1994. **ثورة 23 يوليو 1952**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

58. حمروش، أحمد. 1984. **قصة ثورة يوليو، خريف عبد الناصر**، الجزء الخامس، الطبعة الثانية. مكتبة مدبولي، القاهرة.

59. حمزاوي، عمرو. 2011. **ثورة المصريين: الأفضل الاستجابة لمطالب الشعب والخروج الآمن**، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، نسخة الكترونية تم استرجاعها بتاريخ 3-2-

2013. من خلال الرابط

http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=42435

60. حمودة، عادل. 1991. **الملك أحمد فؤاد الثاني: الملك الأخير وعرش مصر**، دار ستفكس للنشر والتوزيع. القاهرة.

61. حمودي، عبد الله. 2010. **الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة**، ترجمة عبد المجيد جحفة، الطبعة الرابعة، دار توبقال للنشر، المغرب.

62. خالد، خلود. 2012. **العدالة الانتقالية في مصر، الاشكاليات والحلول المقترحة**، منتدى البدائل العربي، القاهرة.

63. خضر، حسان. 2002. **تنمية المشاريع الصغيرة**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

64. خليل، هبة. 2012. الحلقة المفرغة: من العشوائيات إلى مشروعات اسكان محدودي الدخل، منتدى البدائل العربي، القاهرة.

65. دراز، حامد عبد المجيد. 2002. **السياسات المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية.

66. دليلة، عارف. 1998. **بعض انعكاسات البعد الاقتصادي للوحدة العربية في الفكر الاقتصادي العربي المعاصر**، في: الرياشي وآخرون، دراسات في التنمية العربية: الواقع والافاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

67. رمضان، عبد العظيم. 1975. **الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ ثورة يوليو إلى أزمة مارس 1954**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

68. رمضان، عبد العظيم. 1993. **الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك**، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

69. رمضان، عبد العظيم. 1995. **مصر قبل عبد الناصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.

70. زاده، رانيا. 2011. **النظام المختلط – شبه الرئاسي – المفهوم والحالة المصرية،** منتدى البدائل العربي، القاهرة.

71. سالم، بول. 2012. **أي دور اقليمي جديد لمصر،** مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، نسخة الكترونية تم استرجاعها بتاريخ 13-1-2013 من خلال الرابط: http://arabic.carnegieendowment.org/2012/10/04/%D8%A3%D%8A

72. سرحان، كريم. 2012. **التنوع وإدارته ومكافحة التمييز في الدستور**. منتدى البدائل العربي ، القاهرة.

73. ابراهيم، سعد الدين. 1987. **نعم هناك تبعية ونملك الحل للفكاك منها،** في خالد محيي الدين وآخرون. لهذا نعارض مبارك، شركة الاهل للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

74. سلوانس، ايريني. 2012. **نظر مجتمعية حول نظام التأمين الاجتماعي المصري، التحديات والإصلاحات المقترحة،** منتدى البدائل العربي، القاهرة.

75. سليمان، علي. 2005. **العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجي: الواقع وآفاق المستقبل حتى عام 2020،** دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة

76. سمارة، عادل. 1997. **البنك الدولي والحكم الذاتي: المادحون والمانحون** . مركز المشرق العامل للدراسات الثقافية والتنموية، رام الله

77. سيف الدولة، عصمت. 1983. **هل كان عبد الناصر دكتاتورا،** دار المسيرة للنشر والتوزيع، بيروت.

78. سيف، ابراهيم.2011. **تحديات التحول الاقتصادي في مصر،** مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. بيروت.

79. صايغ، يزيد. 2012ب. **العلاقات المدنية – العسكرية الجديدة في مصر،** مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، نسخة الكترونية تم استرجاعها بتاريخ 13-1-2013من خلال الرابط : http://carnegie-mec.org/publications/?fa=50559

80. صايغ، يزيد. 2012ب. **فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت.

81. صايغ، يوسف. 1998. **في الاقتصاد السياسي والاجتماعي لإدارة التنمية العربية، في: الرياشي وآخرون، دراسات في التنمية العربية: الواقع والافاق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

82. صبري، محمد. 1926. **تاريخ مصر الحديث والمعاصر**. مطبعة دار الكتب المصرية. القاهرة.

83. صلاح، يوسف. 2012. **المرحلة الانتقالية والسياق الثقافي، الدين والتحول الديمقراطي**، منتدى البدائل العربي، القاهرة.

84. طايع، محمد سلمان. 2012. **السياسة الخارجية: تغيرات منضبطة مصالح دائمة**، الأهرام الرقمية، نسخة الكترونية تم استرجاعها بتاريخ 20-12-2012 من خلال الرابط: http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=780575

85. عادلي، عمر. 2013. **الاطر النظرية لفهم النماذج التنموية في مراحل ما بعد الثورات**، نسخة الكترونية تم استرجاعها بتاريخ 29-3-2013 من خلال الرابط http://www.jadaliyya.com/pages/index/10866

86. عبد الشافي، عصام. 2012. **تقييم أولي: السياسة الخارجية للرئيس محمد مرسي**، مجلة السياسة الدولية، نسخة الكترونية تم استرجاعها بتاريخ 1-3-2013 من خلال الرابط http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/

87. عبد الله، ثناء. 2001. **الدولة والقوى الاجتماعية في العالم العربي: علاقات التفاعل والصراع**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

88. عبد الله، ثناء. 2005. **مستقبل الديمقراطية في مصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

89. عبد الله، نادين. 2011. **توصيات للحالة المصرية، تجارب النجاح وتجارب التعثر في دول أوروبا الشرقية، نموذجا بولندا واوكرانيا**، منتدى البدائل العربي، القاهرة.

90. عبد الناصر، جمال. 1996. **فلسفة الثورة**. بيت العرب للتوثيق العصري. القاهرة.

91. عرفان، عبد الله. 2012. **الصحة والعقد الاجتماعي الجديد لما بعد ثورة 25 يناير**، منتدى البدائل العربي، القاهرة.

92. علام، رابحة سيف. 2012. **إصلاح جهاز الشرطة، كيف ولماذا؟** منتدى البدائل العربي، القاهرة.

93. عيسى، ابراهيم. 2013. سياسات مرسي: من التسول من الصندوق إلى التوسل لقطر، جريدة التحرير الالكترونية، تم الاسترجاع بتاريخ 2-2-2013 من خلال الرابط: http://tahrirnews.com/columns/view.aspx?cdate=13012013797-a2b1d

94. عيسى، محمد عبد الشفيع. 2008. **مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43، 44.

95. فهمي، جورج. 2011 أ. **التحول الديمقراطي في مصر، بين تحديي عسكرة السياسة وتسييس الجيش**، منتدى البدائل العربي، القاهرة.

96. فهمي، جورج. 2011 ب. **الدولة الضعيفة والتحول الديمقراطي في مصر، ضرورات الإصلاح المؤسسي**، منتدى البدائل العربي، القاهرة.

97. فهمي، فتحي. 1972. **السادات على طريق عبد الناصر**، الطبعة الخامسة، مطابع دار الشعب، القاهرة.

98. فهمي، وفيق. 1963. **قضية الجلاء وثورة 23 يوليو سنة 1952.** سلسلة كتب قومية، الدار القومية للنشر والتوزيع، القاهرة.

99. فوزي، سامح. 2007. **المواطنة**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة.

100. قاسم، كريم. 2012. **التحول الديمقراطي وصناعة التوافق، تجارب وتوصيات للحالة المصرية**، منتدى البدائل العربي، القاهرة.

101. قاسم، منى. 1997. **الإصلاح الاقتصادي في مصر**: دور البنوك في الخصخصة واهم التجارب الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

102. قنديل، أماني. 1995. **عملية التحول الديمقراطي في مصر: 1981-1993**، مركز ابن خلدون للتنمية، القاهرة.

103. قنديل، محمود. 2012. **السلطة القضائية في مصر: طلبا للإصلاح ودعما للاستقلال**، مبادرة الإصلاح العربي، نسخة الكترونية تم استرجاعها بتاريخ 2012/09/14 من خلال الرابط: http://www.arab-reform.net/ar/

104. كنعان، طاهر حمدي. 2012. **الفضاءات الثلاث لدولة الإنتاج**، مجلة عمران، العدد الأول. المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

105. كولومب، مارسيل. 1998. **تطور مصر 1924-1950**، ترجمة زهير الشايب. مكتبة مدبولي، القاهرة.

106. محسن، حبيبة. 2012. **تحديات بناء نظام ديمقراطي في مصر: نحو ديمقراطية أكثر تشاركية**، منتدى البدائل العربي، القاهرة.

107. محسن، حبيبة؛ زادة، رانيا. 2011. **المحليات في الدستور المصري، الاشكآليات والحلول المقترحة**، منتدى البدائل العربي، القاهرة.

108. محسن، حبيبة؛ زادة، رانية. 2012. **الإدارة المحلية في مصر، اشكآليات التنظيم والعمل**، منتدى البدائل العربي، القاهرة.

109. مركز دراسات الوحدة العربية.2011. المشروع النهضوي العربي، بيروت.

110. مسعود، دروسي. 2005. **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر(1990-2004)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.

111. مصطفى، محمد سمير. 2010. **الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية: خسائر الواقع وحلول المستقبل**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 52.

112. مصطفى، مهند.2011. **مقاربة الثورات العربية**. مجلة الكرمل، العدد الأول. فلسطين.

113. منتصر، صلاح. 2003. **من عرابي إلى عبد الناصر، قراءة جديدة للتاريخ**، دار الشروق للنشر والتوزيع. القاهرة.

114. منظمة العمل العربية. 2009. **دور المنشات الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة**، بيروت.

115. منظمة العمل العربية. 2011. **المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل**، مؤتمر العمل العربي الدورة الثامنة والثلاثون، مصر.

116. نجيب، كمال. 2006. **التعليم وأزمة المشاركة السياسية في مصر**، في سوزان أبو رجيلة وآخرون، دراسات التعليم والتغيير الاجتماعي في البلدان العربية، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت.

117. هلال، علي الدين. 2006. **النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وافاق المستقبل**: **1981-2010**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

118. هلال، علي الدين. 2006. **تطور النظام السياسي في مصر 1805-2005**، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. القاهرة.

119. يسين، السيد. 2012. **مخاطر الهيمنة السياسية على الديمقراطية**، جريدة الأهرام الالكترونية عدد 8-03-2012، تم استرجاعها بتاريخ 11-2-2013 من خلال الرابط http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=823868&eid=448

120. Albrecht, holger. 2005. **How can opposition support authoritarianisim? Lessons from Egypt**, Democratization, Vol.12(3), pp.378-397.

121. Alford, Robert R; Roger Friedland. 1975**. Political Participation and Public policy**, Annual Review of Sociology, Vol 1, pp 429-479.

122. Amin, Samir. 1999. **Spectres of capitalism: a critique of current intellectual fashions**, Monthly Review Press, New York.

123. Amin, Samir. 2010. **Ending the Crisis of Capitalism or Ending Capitalism**? Pambazuka Press, Oxford.

124. Amin, Samir. 2004. The **Liberal Virus: Permanent War and the Americanization of the World**, Monthly Review Press**,** New York.

125. Amin, Samir. 1977. **Imperialism and unequal development**, Monthly Review Press**,** New York.

126. Anderson, James. 1979. **Public Policy Making**, 2nd edition, Holt, Rinehart and Winston: New Yourk.

127. Asen, Robert. 2004. **A Discourse Theory of Citizenship**, Quarterly Journal of Speech, Vol. 90, pp. 189–211.

128. Ayubi, Nazih. 1995. **Over-stating the arab state**, I. B. Tauris publisher, London.

129. Baake, Pio; Rainald Borck (Ed). 2007. **Public Economics And Public Choice**, Springer, Berlin.

130. Beet, Richard; Hartwick, Elaine. 2009. **Theories of Development: Contentions, Arguments, Alternatives**, 2nd Edition, the Guil Ford Press, New York.

131. Bhalla, A.S. 1992. **Small and medium enterprises**, **technology policies and option** .United Nation Center for Science and Technology Development.

132. Birdsall, Nancy. 2007. **The Macroeconomic Foundations of Inclusive Middle-Class Growth**, Center For Global Development, Massachusetts.

133. Spring Borg, Robert (Ed). 2009. **Dvelopment Models in Muslim Context: Chinese, Islamic and Neoliberal Alternatives**, Edinburgh University press, Edinburgh.

134. Boston, Jonathan; Andrew Bradstock; David Eng (Ed) .2010. **Public Policy Why ethics matters**, The Australian National University, Australia.

135. Buchanan, James M; Richard E. Wagner. 1998**. Democracy in Deficit: the Political Legacy of Lord Keynes,** Foreword by Robert D. Tollison, Indianapolis liberty fund, USA.

136. Cahn, Matthew. 2012. **Institutional and Noninstitutional Actors in the Policy Process**. Electronic copy Retrieved on 3-6-2013 http://catalogue.pearsoned.co.uk/assets/hip/gb/hip_gb_pearsonhighered/samplechapter/0205856330.pdf

137. Callaghan, Karen; Fraukr Schnell. 2001. **Assessing the Democratic Debate: How the News Media Frame Elite Policy Discourse**, Political Communication, Vol 18, pp183–212.

138. Cardenas, Mauricio; Kharas, Homi; Henao, Camila. 2011. **Latin America's Global Middle Class.** Electronic copy, retrieved on 11-03-2013

139. Chomsky, Noam. 1999. **Profit over People: Neoliberalism and Global Order,** Seven Stores Press, New York.

140. Cooke, B. 2001. **From Colonial Administration to Development Management**, Institute for Development Policy and Management, University of Manchester Precinct Centre, Manchester.

141. Dey, Thomas. 2000. **Top Down Policymaking**, Chatham House Publishers, New York.

142. Dey, Thomas. 2008. **Understanding public policy**. 12th edition, Prentice Hall, New Jersey.

143. Dey, Thomas; Zegler l. 1987. **The Irony of democracy: an uncommon introduction to American politics**, 7th edition Cole Publishing Company, California.

144. Edmiston, Kelly. 2004. **The Role of Small Businesses in Economic Development**. Electronic copy retrieved on 22-1-2013 http://ideas.repec.org/p/fip/fedkcw/2005-01.html

145. Elhauget, Einer R. 1992. **Does Interest Group Theory Justify More Intrusive Judicial Review?** Yale Law Journal, Vol 101: pp 32-109.

146. Ellerman, David. 2006. **Helping People Help Themselves: From the World Bank to an Alternative Philosophy of Development Assistance,** The University of Michigan Press, United States of America.

147. Eskridge, William N. Jr.1988. **Politics without Romance: Implications of Public Choice Theory for Statutory Interpretation**, Faculty Scholarship Series. Paper 3824, retrieved on 4-3-2013 http://digitalcommons.law.yale.edu/fss_papers/3824

148. Easton, David. 1957. **An approach to the Analyzing of Political System**, world politics, Vol 9, pp 383-900.

149. Etizioni, Amitia. 1967. **Mixed scanning: a third approach to Decision Making.** Public Administratin review, Vol 27 , P 385-392**.**

150. Feng, Yi. 1997. **Democracy, Political Stability and Economic Growth**, Cambridge University Press.

151. Goldsmith, Arthur A. 1987. **Does Political Stability Hinder Economic Development?** Mancur Olson's Theory and the ThirdWorld, Comparative Politics, Vol. 19, pp. 471-480.

152. Habermas, Jurgen. 1996. **Between Facts and Norms: contributions to a discourse theory of law and democracy**, translated by William Rehg. The MIT Press, Cambridge, Massachusetts.

153. Harsanyi, John C. 1969. **Rational Choice Modle of Political Behaviore and Functional and Conformist Theories**, World Politics, Vol 21, pp. 513-538.

154. Hassan, Hammady. 2010**. State versus society in Egypt: consodolation democracy or upgrading autocracy**, African Journal of political science and international relations, Vol 4(9), pp.319-329.

155. Hell, P. J. 1999. **Public Choice: a Reviwe**, Faith Economics, Vol 34, pp 1-10.

156. Hindmoor, Andrew. 2010. Review Article: **Major Combat Operations Have Ended? Arguing about Rational Choice**, British Journal of Political Science, Vol 41, pp 191- 210.

157. Hughes, Sallie; Lawson, Chappell H. 2004. **Propaganda and Crony Capitalism: Partisan Bias in Mexican Television News**, Latin American Research Review, vol 39:pp81–105

158. Irvin, Renee A; John Stansbury. 2004. **Citizen Participation in Decision Making**: **Is It Worth the Effort**?, Public Administration Review vol 64, pp 55-65

159. Kang, David C. 2003. **Transaction Costs and Crony Capitalism in East Asia.** Comparative Politics, vol 35: pp 439–58

160. Kingston, Christopher; Gonzalo Caballero. 2009. **Comparing Theories of Iinstitutional Change**, Journal of Institutional Economics, Vol 5, pp 151- 18-

161. Kurzman, Charles; Regina Werum; Ross E. Burkhart. 2002. **Democracy's Effect on Economic Growth: A Pooled Time-Series Analysis**, 1951-1980, Studies in Comparative International Development, Vol 37, pp 3-33.

162. Lindbolm, Charles.1980. The **policy making process**, Prentice Hall Inc, New Jersey.

163. Lynch, David J. 2013. **Egypt's Islamists Woo Mubarak Tycoons as Mursi Seeks Funds,** electronic copy, retrieved on 12-3-2013: http://www.bloomberg.com/news/2013-02-13/egypt-islamist-elite-woos-mubarak-tycoons-as-mursi-seeks-funds.html

164. Maslow, Abraham. 1970**. Motivation and personality**, 2nd edition, Harper & Row, New York.

165. McClennen, Edward F. 2010. **Rational Choice and Moral Theory, Springer.** Berlin.

166. Miller, Ron. 2005. Toward participatory Democracy, electronic copy retrieved on 4-2-13 http://www.pathsoflearning.net/articles_Toward_Participatory_Democracy.php

167. Mukoyama, idehiko H. 1999. **Promotion of Small Business Development in South Korea**. Electronic copy retrieved on 5-4-2013 http://www.jri.co.jp/english/periodical/rim/1999/RIMe199903korea/

168. OECD. 2004 A. **Effective Policies For Small Business**, Istanbul.

169. OECD. 2004 B. **Small & Medium Enterprises in Turkey**: Issue & policies, Istanbul.

170. Ottawy, Marina. 2012. **Preventing Politics in Egypt: Why Liberals Oppose the Constitution**, electronic copy, retrieved on 4-2-2013 http://www.foreignaffairs.com/articles/138497/marina-ottaway/preventing-politics-in-egypt

171. Paciello, Maria. 2011. Egypt: **Changes and Challenges of Political Transition**. MEDPRO Technical Report.

172. Peet, Richard; Eliane Hartwick. 2009. **Theories of Development Contention, Argument, Alternative**, 2nd edition, The Guilford Press, New York.

173. Peters, B. Guy. 2000. **Institutional Theory: Problems and prospects**, Institute for Advanced Studies, Vienna.

174. Polterovich, Victor; Vladimir Popov. 2007. **Democratization, Quality of Institutions and Economic Growth**. Electronic copy, retrieved on 11-03-2013 http://mpra.ub.uni-muenchen.de/19152/

175. Przeworski, Adam. 2004. **Democracy and Economic Development**. 2004. in Edward D. Mansfield and Richard Sisson (eds), the Evolution of Political Knowledge. Columbus: Ohio State University Press.

176. Przeworski, Adam; Fernando Limongi. 1993**. Political Regimes and Economic Growth**, Journal of Economic Perspectives, Vol 7, pp 51-69.

177. Putnam, Robert. 1976. **The comparative study of political elites**, Prentice Hall, New Jersey.

178. Raynard, Peter; Maya Forstater. 2002. **Corporate Social Responsibility Implications for Small and Medium Enterprises in Developing Countries**, UNIDO, Vienna

179. Rebecca, Shapiro; winters, Matthew S. 2008. **Political Participation and Quality of Life**, Colombia University.

180. Renn, Ortwin. 1993. **Public participation in decision making**: **A three-step procedure**, Policy Sciences, Vol 26 pp189- 214

181. Roemer, Michael; Gugerty ,Mary Kay. 1997. **Does Economic Growth Reduce Poverty?**, Harvard Institute for International Development.

182. Sabatier, Paul A. (Ed) .2007. **Theories Of Policy Process**. Westview Press, USA.

183. Samarasinghe, S.W.R. 1994**. Democracy and Democratization in Developing Countries**, Data for Decision Making Project Department of Population and International Health Harvard School of Public Health, Boston, Massachusetts.

184. Share, Donald; Mainwaring, Scott. 1984. **Transitin From Above: Democratization In Barazil and Spain.** Electronic copy, retrieved on 11-03-2013 http://www.almasryalyoum.com/node/1300466

185. Sharp, Jeremy. 2011. **Egypt in Transition.** Congressional Research Service. USA electronic copy retrieved in

186. Sharp, Jeremy. 2012. **Egypt in Transition**. Congressional Research Service. USA.

187. Smith, Bruce L. 2003**. Public Policy and Public Participation Engaging Citizens and Community in the Development of Public Policy**. Population and Public Health Branch. Canada.

188. Spring Borg, Robert (ed). 2009. **Dvelopment Models In Muslim Context: Chinese, Islamic and Neoliberal Alternatives,** Edinburgh University Press, Edinburgh.

189. Ulen, Thomas S. 1999. **Rational Choice Theory In Law And Economic,** Electronic copy retrieved on 5-4-2013 http://encyclo.findlaw.com/0710book.pdf

190. Varian, Hal R. 2010 **Intermediate Microeconomics : A Modern Approac**, eighth Edition, W. W. Norton & Company , New York.

191. Wagner, Richard E.1980. **Boom and bust: the political economy of economic disorder**. Journal of libertarian studies, Vol 4 pp 1-37.